جامعة مولود معمري

تيزي وزو

مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر

العدول النحوي في لغة الصحافة

-جريدة الشروق اليومي نموذجا-

نعيمة حمو

منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر

2011

الإيداع القانوني: 1752– 2011
ردمك: 978 – 9947 – 0 – 3191 – 9

كلمــة شكر وتقديـر

إن رأى هذا البحث النور، فذاك يعود إلى من ساعدنا وأسهم في إثراء الموضوع بمعلومة، بتوجيه بكلمة طيبة وابتسامة كما يقال: «**فابتسامة في وجه أخيك صدقة**».

إلى الأستاذ المشرف "صالح بلعيد" الذي كان خير موجه لنا وخير ناصح، له منّا الشكر الجزيل وفائق الامتنان والتقدير

ما عسانا نقول لكل هؤلاء.

ما أدرانا بالكلمات تحمل كل الوجدان

هي كلمة واحدة فقط تختصر المكنون

وأخيرا نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ/الدكتور "السعيد حاوزة" وأشكر الأستاذة "يحياوي" على تشجيعها لي، كما أشكر أعضاء لّجنة المناقشة.

شكـرا لكـم

إهـداء

والــدي:

كيف أهديكم مجرد كلمات وانتم أغلى ما في الوجود

كيف أهديكم الورود وأنتم عبير كل الورود

أمي، أبي لكما اهدي عملي هذا.

إلى إخوتي وأخواتي: "مليكة، زاهية، فتيحة، كريمة، مراد وفضيلة".

إلى أختي وعائلتيهما.

إلى أعمامي وعمتي وأبنائهم.

إلى كل عائلة "حمو" كبيرا وصغيرا.

إلى "فاطمة" التي وقفت إلى جانبي خلال فترة كتابة الرسالة.

إلى من اقتسمت معهن سني التعليم: "فازية، صليحة، صافية حسيبة، فاطمة، سورية".

إلى جميع أساتذتي بثانوية واقنون.

إلى الأستاذ المشرف الذي وجهنا من أجل أداء عمل منهجي.

المقدمة: يرى أهل الاختصاص أنّ اللغة العربية اليوم ليست عربية العصر الجاهلي، وقد عرفت تطورا ملحوظا عبر وسائل الإعلام بفضل حركة الترجمة. وكان من أثر هذا التطور أن نشأت ألفاظ وتراكيب تختلف في أوضاعها ودلالاتها عن أصولها في العربية القديمة.

وممّا يلاحظ على لغة الصّحافة خروج التعبير الإعلامي فيها عن قواعد الصياغة والتركيب الّتي ألفها العرب في كلامهم، أي من إطار المعتاد والمألوف عما عرفوه من النماذج الفصيحة في الاستعمال، وما أقرته كتب النحو أو الدراسات اللّغوية الأكاديمية إلى إطار اللامعتاد واللامألوف، وهو ما يعرف عنه في علم اللسانيات الحديثة بمصطلح (Ecart) والّتي تعبّر عنه بعمليات الخروج عن المعيار اللّغوي (Norme linguistique) على أساس أنّها يمكن أن تزود اللغوي بمؤشرات عن النظام اللّغوي (Système linguistique) وكيفية سيره، ويدل على الطريقة الّتي من خلالها يتم وصف اختلالات النظام اللغوي في مدونة محدودة، وكذا اكتشاف طرائق التصحيح أو لتغيير طرائق التعليم (La méthode d'enseignement).

وممّا يعرف عن العدول في الأساليب (Ecart des discours) وهو انحراف وخروج عن المألوف الذي يجعل كلّ إنسان يتميز عن غيره من خلال تصرفه بمختلف مستويات الكلام، لأنّ استعمال اللّغة العربية يكون في أربعة مستويات:

1- المستوى المتأدب ويمثل اللّغة العالية، وهي لغة الأدب الرفيع والخطب والمواعظ.

2- اللّغة المخففة وهي الشائعة بين المثقفين.

3- العامية المنقحة.

4- العامية الخالصة.

وكان من البداهة أن يجد هذا التطور صداه في المجمع المصري، إذ كان على رأس أغراضه المحافظة على سلامة اللّغة العربية، والحرص على ملاءمتها.

وقد تمثلت عناية المجمع اللّغوي المصري بالألفاظ والتّراكيب المستحدثة في الكتابة العامية، والّتي تدور على أقلام الكتّاب.

ومن ثم نحا نحو المجمع بعض من اللّغويين المعاصرين، حيث انصبت جهودهم حول البحث في الأساليب المستحدثة في الكتابات العصرية. فخصصت هذه الدراسة الّتي أولاها المجمع المصري وعلماء اللّسان للتّراكيب الصّحافية المعدولة عن ترتيبها الأصلي إلى الفرعي فهذه التّراكيب العدولية الّتي استعملها المتكلم العربي آنذاك للتعبير عن مختلف أغراضه ومقاصده التبليغية، وهي الّتي تعود الآن في إطار تجددي قابل للتطوير في لغة الصّحافة المعاصرة، فهي وليدة ظروف ومعطيات. وهذا ما سيكون محل بحث ودراسة، لهذا سنحاول الإجابة عن الإشكالات التالية:

-هل تنبه علماء اللّسان والمؤسسات اللّغوية إلى تحليل تلك الأساليب العدولية المستجدة في لغة الصّحافة؟ وهل وقع اهتمام اللّغويين بدراسة ما هو جائز وما هو غير جائز في وسائل الإعلام؟ ما دور التّراكيب العدولية الموجودة في لغة الصّحافة؟ أو بعبارة أخرى هل لهذه التّراكيب دور في تحقيق الإبداع والتطوير اللّغوي، وبالتالي ترقية اللّغة العربية؟ أم لها دور في إفساد اللغة؟ وما الآثار المترتبة عن هذه الأساليب أو التّراكيب العدولية في استعمالها في لغة الصّحافة، أو ما مدى امتثال لغة الصّحافة لمعايير الفصاحة؟

وهذه الإشكالات نبحث عن إجابة عليها في ضوء دراسات المجامع اللغوية وبالأخص مجمع القاهرة، وما تدرسه لجنة الأصول عن فكرة العدول اللّغوي، وكذا في إطار ما توصل إليه الباحثون اللغويون المعاصرون.

وانطلقنا من فرضيات قد أثبت مسار البحث بعضها وهي:

– تعتمد المجامع اللغوية بما يطرأ على اللغة من التّراكيب العدولية في لغة الصّحافة وما هو صالح لكيان (جوهر) اللّغة وما هو طالح عليها.

– قد يكون موضوع العدول في اللّغة العربية ضربا من التّيسير وإثراء للكلام العربي في المستوى التركيبي والصرفي.

–يعتمد الصحفي التفريق بين ما يجوز الترخيص فيه، وما لا يجوز.

–تبيّن لغة الصّحافة اختلالات النظام اللغوي في مدونة محدودة.

–تكمن مهمة الصحافي في توصيل الفكرة إلى المتلقي بأبسط طريقة ممكنـــة دون اهتمامه أومراعاة لقوانين اللّغة، لذلك يقوم بالمخالفات اللّغوية أحيانا فهو يميل إلى التّيسير.

–تكون ظاهرة العدول اللّغوي في نطاق محدد، فلا يجب المس بأصول النّحو، بل يكون ذلك في الفروع.

–تمثل وسائل الإعلام سواء المسموعة أو المكتوبة قوة اللّغة، فبها تتطور أو تضيق.

ولعل أهم وأول الدوافع الّتي دفعتنا لدراسة هذا الموضوع:

أولا– الدافع العلمي الذي هو هدف كلّ باحث أكاديمي يسعى وراء الحقيقة والغاية العلمية، ونظرا إلى المكانة العالية الّتي تحتلها وسائل الإعلام في الحفاظ على كيان اللّغة العربية، وجدنا من النفس اندفاعا لدراسة واكتشاف ما تزخر به لغة الصّحافة من ثوابت ومتغيرات لغوية جديدة.

ثانيا– الرغبة في ربط ما هو متداول في الدراسات التراثية اللّغوية عند العرب، أي مصطلح العدول بما هو عصري ألا وهو ميدان الصّحافة المعاصرة.

ثالثا– إن وسائل الإعلام تزخر بمسائل لغوية كثيرة مما تثير شهية البحث في مستجداتها اللّغوية، فنجد بعضها راقية تحتاج إلى التشجيع، وبعضها تحتاج إلى التعديل.

رابعا– نصائح أستاذنا ورئيس شعبتنا صالح بلعيد واقتراحاته وإغراءاته وتحبيبه لنا في هذا النوع من المواضيع الّتي تشمل الأبحاث الميدانية المعاصرة.

ويضاف إلى هذه الدّوافع الدافع القومي المتمثل في خدمة اللّغة العربية.

ولقد اخترت لغة الصّحافة لما لها من سرعة التأثير في الجمهور، وخلق ألفاظ جديدة يوميا مسايرة للمستجدات. وقد قيّدنا العدول بجريدة "**الشروق**" دون غيرها كونها جريدة معربة ذات جمهور واسع نوعي مثقف حسب دراسة جامعية عدد إصداراتها تصل إلى700 ألف نسخة يوميا، فهي موجهة لذوي المستوى الرفيع في اللّغة، كما تخاطب الطبقة المثقفة.

ومن أجل تحقيق الموضوع، والتأكد من صحة الفرضيات، والإجابة الوافية على كل التساؤلات، قد اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي الإحصائي، حيث سخرنا آليات هذا المنهج الوصفي في الشرح والتحليل لظاهرة العدول اللّغوي، وذلك بوصفها ثم تحليلها بطريقة تفسيرية قدر الإمكان، ومن ثمّ عملنا على تطبيق خطوات المنهج الإحصائي في محاولة الرصد الكمي للظاهرة المدروسة في المدونة.

وككّل بحث أكاديمي لابد من معالجة القضايا وفق بنية معينة تتحدد فيما يلي:

- **الباب الأول: الدّراسة النظرية** ويتوزع هذا الباب على فصلين:

• **الفصل الأول** بعنوان العدول دراسة وصفية، وتندرج فيه عدة عناصر منها: العدول ومصطلحاته، العدول عند القدماء والمحدثين، أسبابه، أنواعه معاييره.

• **الفصل الثاني** عنوانه مقاربة معرفية لنظرية العدول في الصّحافة، وتندرج تحته عناصر عدّة منها: مفهوم الصّحافة، علاقة اللغة بالصّحافة، خصائصها العدول اللّغوي الشائع في لغة الصّحافة، أهمية العدول في لغة الصّحافة، العدول من منظور الدراسات اللّغوية المعاصرة، العدول اللّغوي عند المجمع المصري، أثر العدول الجائز في التنمية اللّغوية والتّيسير النحوي.

-**الباب الثّاني: الدّراسة التطبيقية** ويتفرع هذا الباب إلى فصلين:

• **الفصل الأول** عنوانه تحليل العدول النحوي والصرفي في المدونة وتعرضت في هذا الفصل إلى تحليل الظواهر العدولية الشّائعة في جريدة الشروق اليومي، وفي الأخير قدمت مجموعة من الاستشهادات من الشّعر القديم، القرآن الكريــم، المعاجم المختصة في التصويبات اللّغوية، ومجموعة قرارات مجمع اللّغة العربية بالقاهرة.

• **الفصل الثاني** عنوانه تحليل محتوى الجريدة تحليلا إحصائيا، وفيه قمت بالرصد الكمي والإحصائي للظواهر العدولية المستخرجة من الجريدة، مع تقديم بعض البيانات بالرسم لتقريب الصور العدولية إلى الذهن ومدى تفاوتها.

وقد اعتمدت في معالجة هذا البحث على مصادر ومراجع متنوعة بتنوع المواضيع الّتي تطرقت إليها، فمن بين المراجع الّتي شكلت عمدة البحث:

-كتاب الأصول، دراسة ابستيمولوجية للفكر اللّغوي عند العرب النحو، فقه اللّغة، البلاغة.

-كتاب الأسلوبية والأسلوب لعبد السلام المسدي.

-كتاب الإعجاز الصّرفي في القرآن الكريم لعبد الحميد يوسف أحمد هنداوي.

أمّا بالنسبة للمراجع الأساس الّتي رافقتني طيلة هذا البحث فمنها:

-كتاب الألفاظ والأساليب لمحمد شوقي أمين ومصطفى حجازي.

-كتاب أصول اللغة لضاحي عبد الباقي ومصطفى حجازي.

وأما بالنسبة للمجلات فهناك بعض من مجلات المجمع اللّغوي بالقاهرة منها: مجلة القرارات العلمية في خمسين عاما لمحمد شوقي أمين وإبراهيم الترزي وبعض كتب أستاذنا صالح بلعيد منها:

- محاضرات في قضايا اللغة العربية.
- كتاب اللسانيات التطبيقية.
- كتاب منافحات في اللغة العربية

لا نزعم في هذا المقام أننا أول من يطرق باب الدراسة عن ظاهرة العدول بل هناك دراسات سابقة نذكر منها:

1- العدول الصرفي في القرآن الكريم ودلالته، دراسة وصفية تحليلية لأحمد مباركي مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، الجزائر: 2005.

2- العدول عن الأعراف النحوية في القرآن الكريم (رواية ورش نموذجا) لعبد القادر تواتي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تيزي وزو: 2006.

غير أنّ الجانب الذي لم يطرح من خلال هذه الدراسات الّتي سبق ذكرها هو العدول في لغة الصّحافة، جريدة الشروق اليومي نموذجا.

وقد واجهتنا صعوبة في إنجاز هذا البحث تتمثل في قلّة المراجع المتخصصة في موضوع العدول في الصّحافة.

في الختام لا يسعنا إلا أن نتوجه بالشكر إلى أستاذنا المشرف الذي كان خير موجه لنا وخير ناصح، فله منا الشكر الجزيل وفائق الامتنان والتقدير.

تمهيد: لقد عرفت اللّغة العربية انتشارا واسعا عبر وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمكتوبة، فعرفت بذلك سرعة في النمو والتطور بفضل الإعلام الذي غذاها بألفاظ وتعابير جديدة بفعل الترجمة الآنية لعبارات أجنبية. فقد تطورت اللّغة على أيدي أصحاب التخصص ففرضت نفسها في حياة الجماهير عامتهم وخاصتهم، ويقول عبد الله كنون في تطور اللّغة عبر الصحافة: «إنني أعتقد أن أكبر تطور عرفته لغتنا العربية في عصرنا الحاضر، كان على يد الصحافيين ومحرري الصحف، فإنّ هذه الطبقة من حملة الأقلام تواجه عملا يتطلب منها إنتاجا يوميا ومتنوعا، يملأ أظهر الصحيفة على اختلاف صفحاتها من إخبارية، وسياسية وأدبية واجتماعية، واقتصادية»[1]، فإنّ الإعلام له من التأثير ما له، وهو يحتاج إلى الإفادة منه في التوجيه اللّغوي، فقد مثلت الصحف في القرن الماضي كآية فيما مضى، كما قال أحمد شوقي:

لكل زمان مضـــى آيـــة   وآيـــــة هذا الزمان الصحف.

لسان البلاد ونبض العباد   وكهف الحقوق وحرب الجنف.

وفي هذا الإعلام، نجد **الجرائد** قد أسهمت إسهاما فعالة في خدمة اللّغة العربية وترقيتها خاصة في صفحات التسلية التي تخصص من مساحتها حوالي 90% لتعليم اللغة العربية بأساليب مختلفة في شكل كلمات متقطعة وسهمية، وهي صفحة تسهم في زيادة الثروة اللّغوية لمتصفحها وخاصة الشّباب، وهو الأمر نفسه بالنسبة لصفحة الرياضة المرتبطة بعنصر الشّباب لتتبعهم عن كثب هذا الميدان من تعليق وتحليل، وهذا إذا ما اقترنت خاصة بحدث مهم ككأس العالم، أو نهاية موسم كروي، وهي التي أدخلت الكثير من العبارات الجديدة، والتي تثري وتوسع اللغة

1- عبد الله كنون "**الصحافة وتجديد اللّغة**" مجلة اللهجات، ط1. القاهرة: 2006، مجمع اللّغة العربية، ج2 ص437.

ومن ذلك مثل: الموندیال/بدل كأس العالم، الكناري/بدل فريق شبيبة القبائل...الخ. ونجد كذلك أن الصّفحة الثّقافية تقدّم خدمة لهذه اللّغة في زيادة ثرائها لذوي المستوى الأعلى نسبيا.

فالصُحفيون دائما متأهبون لمتابعة الإفرازات الجديدة وإيجاد مقابلات للمفاهيم الحضارية، والألفاظ والأساليب المستحدثة بسرعة وذكاء، إضافة إلى ذلك نجد أنّ الترجمة تلعب دورا هاما في تنمية اللّغة، فشأنها في ذلك شأن وسائل الإعلام، فالترجمة تعمل على تقليص الهوة القائمة بين الشعوب، وتُعرفنا على مختلف العلوم والتكنولوجيا لمواكبة الحركة الفكرية في العالم؛ وبالتّالي فهي وسيلة جيّدة لإغناء اللّغة وتطويرها، وجعلها تعبّر عن مستحدثات العصر، ولهذا يقول أحمد مطلوب: «إنّ الصلة بين اللّغة والحضارة تتضح في مجال التأليف والترجمة... حيث أصبحت اللّغة العربية قادرة على التعبير عن الحضارة بأحلى صورها بفضل ما طرأ عليها من نموّ وتطوّر في ألفاظها وأساليبها، استجابة لتطور الحياة، وتقدم الحضارة والاتصال بالثقافات المختلفة»[1]، لهذا فقد أولت المجامع اللّغوية، والمؤسسات العلمية هذه الطريقة في توليد الألفاظ والأساليب المستحدثة عناية خاصة، لنقل الأفكار والمفاهيم من اللّغات المختلفة بفضل مختصين أكفاء قادرين على أداء هذه المهمة الشاقة، وهكذا تسللت بعض العبارات إلى العربية من اللّغات الأجنبية، ومن أمثلة ذلك كما يقول عبد العزيز شرف: «ذرّ الرماد في العيون: أي تضليل العدّو/ كسب خبزه بعرق جبينه أي أنّه يعتمد على نفسه وعلى جهده الخاص/ لا يرى أبعد من أرنبة أنفه: يقال هذا المثل للإنسان البليد أو القصير النظر، أو صاحب التفكير المحدود/ يلعب بالنّار: ويقال هذا المثل للإنسان الذي

1- أحمد مطلوب "**دور اللغة العربية في الإشعاع الحضاري**" مكانة اللّغة العربية بين اللّغات العالمية، مجلة المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر: 2001، ص50.

يغامر بحياته دون التفكير في العواقب»[1]، فكل هذه العبارات والأساليب التي انتقلت إلى حقل الإعلام أصبحت مستساغة من قبل الجماهير هي من عمل الصحافة التي فتحت المجال لأنماط تعبيرية جديدة منسوخة ومقتبسة من اللّغات الأجنبية، وعندما تنال صفة المقبولية تستعمل على أساس أنّها تساهم في إثراء المعجم الإعلامي العربي. وهذا مظهر من مظاهر التوسع اللّغوي، وتحكم الإعلام في اللغة متداولة ومستعملة على أوسع نطاق. وهذا ضمن الترجمة التي تجعل اللّغة تمدها بنفس جديد وحيوية التعبير المعاصر، وبهذا أسهم الإعلام في الحفاظ على كيان اللّغة، وغذّاها بألفاظ الحضارة التي أسهم في نشرها بين الجماهير، ويقول في هذا عبد الرحمن الحاج صالح: «إنّ هناك منبعين أساسيين يؤثران في استعمال النّاس للغة، أيما تأثير، وهما عاملان قويان جدا في انتشار ألفاظ الحضارة والمصطلحات العلمية والتقنية، بل ولا مفر أبدا من هذا التأثير ولا مرّد له، وهما المدرسة، وامتدادها من جهة، ووسائل الإعلام على اختلاف أنواعها من جهة أخرى»[2]، وبهذا أسهم الإعلام في التساهل في الكثير من القضايا من أصول العربية، حتى غدت خارج الأنماط والمعايير، وأضحت لغة جديدة بإبداعاتها لألفاظ واستعمالات معاصرة والتي يعد بعضها «خارجا عن المألوف لما تحمل من رشاقة الخبر وخفة الدم المطلوبة في لغة الصحافة، وتكون الكلمات خفيفة على اللّسان أثيرة في الآذان، وقد لا ترسف في قيود اللّغة وهذا من متطلبات ثقافة السرعة التي تستدعي توظيف عبارات جديدة عن المتن اللّغوي أو انزياحا عنه؛ أي هي لغة مباشرة تصل إلى الهدف الذي تقصده بطريقة فورية عن طريق البساطة والإيجاز

1- عبد العزيز شرف، **العربية لغة الإعلام**، ط1. السعودية: 1983، دار الرفاعي، ص80.

2- عبد الرحمن الحاج صالح "**تأثير الإعلام المسموع في اللّغة وكيفية استثمارها لصالح العربية**" مجلة اللّهجات (الفصحى والعامية) مجمع اللّغة العربية، القاهرة : 2006، ج1، ص618.

والوضوح، أو تعتمد النحت المقرع للآذان أحيانا، أو استعمال مصطلحات برّاقة نتيجة ظاهرة التداخل اللّغوي والاقتباس أو الترجمة الحرفية»[1]، أو بالوضع الحي الذي يجيء عفو الخاطر، ويكون مطابقا لقواعد وأحكام اللّغة من اشتقاق وتعريب ونحت وغيرها وكذلك بتوسيع الأقيسة والصيغ على أوزان مختلفة مثل: (فَعَلَ) و(فَعْلَنَ) و(فَوْعَلَ)...كـــ: صَوْبَ عَصْرَنَةَ عَوْرَبة...الخ ومن وراء ذلك عليها توظيف قصر العبارات واستخدام الجمل البسيطة السريعة إلى الاستيعاب والفهم وبذلك يسهل «تحديد المعنى المراد حسب استعمال اللّفظة وتوظيفها داخل الجملة»[2]، كما يقول اللّساني ستروْسن (Strawson) فبذلك أسهمت وسائل الإعلام بقوة في إثراء القاموس اللغوي اليومي للنّاطقين بالعربية، فكانت أشبه بمضخة تقذف آلاف العبارات والمصطلحات والأساليب الحديثة في شرايين اللّغة العربية وتوسيع استعمالها وترويجها بسرعة مذهلة عبر الجماهير.

ولقد بنيت القاعدة النّحوية العربية على زوج تقابلي بل تكاملي هو القياس والعدول والمعرفة النحوية تشمل الركنين معا، وتتصل هذه الثنائية (العدول/القياس) بتحديد كل من الظاهرة اللّغوية والظاهرة الأسلوبية تحديدا دقيقا، فالقياس (Analogie) مبني على الاطراد في القواعد النحوية.

ونجد في المقابل ما يخالف القياس ويخرج منه، وهو العدول. ففي النسبة مثلا نجد العدول المقبول والعدول غير المقبول، فالأوّل كان نتيجة لحصول التطور اللّغوي بفعل الترجمة مثلا، وأمّا الثاني فهو من الخطأ، فالفرق بينهما، يكمن في أنّ العدول الجائز قد يكون مقصودا لغرض الإبداع، وبالتالي التّوسع اللّغوي، وهو ما اصطلح عليه البلاغيون والأسلوبيون بالأساليب المجازية، والتي تصنف ضمن

1- صالح بلعيد "**دفاعا عن لغة الإعلام" دور وسائل الإعلام في نشر اللّغة العربية وترقيتها** مجلة المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر: 2004، ص114.

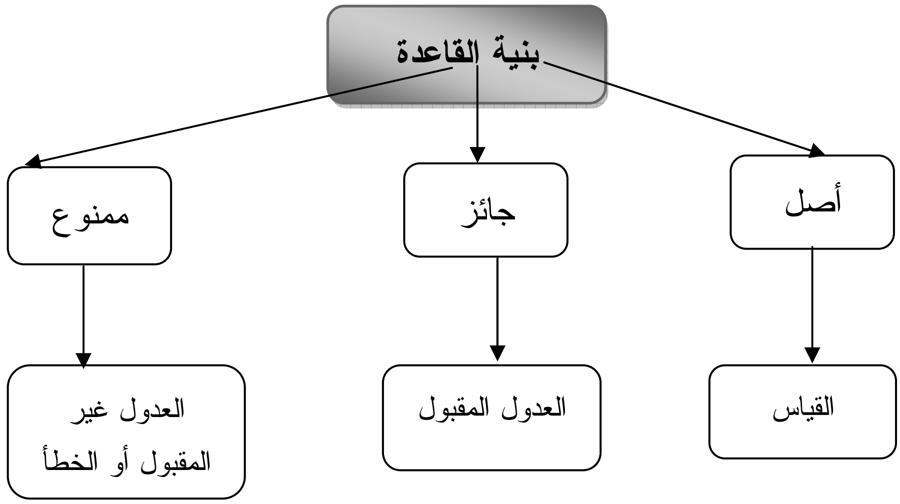
2 - François Armengaud**, La pragmatique, que je sais je?** Paris : 1985, P6.

العدول الدّلالي. وأمّا الخطأ فلم يكن كذلك، بل كان نتيجة جهل للقواعد اللّغوية منها النّحوية والصرفية.

كما أنّ العدول قد يكون عملية اختيارية قصدية، بمعنى أنّ يختار المتكلم أو البليغ أسلوبا معينا للتعبير عن أغراضه الخاصة والمناسبة لسياق التّلفظ، بينما الخطأ ليس كذلك. أضف إلى ذلك أن العدول قد يكون كلاما فصيحا، وأمّا الخطأ هو ضدّ ما هو فصيح.

فدراسة وجوه العدول عن الأصل تعد من صميم البحث في المقاصد التداولية ذلك أنّ كلّ عدول لابد له من قصد يفسره وبعبارة أخرى إن كلّ عدول عن الأصل لابد أن يصاحبه عدول من معنى إلى معنى آخر يقصده المتكلم.

ويمكن استخلاص من كل ما قيل سابقا بنية القاعدة النحوية على النحو التالي:



ونقول إنّ العدول عن الأصل ظاهرة نحوية بلاغية أسلوبية قد عمّت الكتب عامة والكتب المدرسية وكذا الجرائد، وتتجلى فيها ظواهر لغوية عديدة كتعريف النكرة وتنكير المعرّف وتذكير المؤنث وتأنيث المذكر، والحذف والإضمار والتقديم والتأخير، والاتساع في الكلام،... وغيرها من الظواهر اللّغوية التي تمّ العدول فيها عن الأصل.

ومجمل القول إنّ ظاهرة العدول تمّ رصدها في كتاب اللّغة العربية وآدابها للسنة الثالثة من التعليم الثانوي، بورود مصطلح العدول، فما جاء في الاستخدام لمصطلح العدول في النص التواصلي للكاتب "حنّا الفاخوري" في قوله: **(أصيب الشعر** في هذا العهد **بوباء)** ← عدول عن الحقيقة إلى المجاز، وهو من نوع العدول الدلالي الذي يتمثل في الاستعارة، حيث جسد الكاتب صورة الشعر (وهو شيء معنوي) بصورة الإنسان الذي يصاب بالمرض (شيء مادي ملموس) لغرض توضيح المعنى وتقويته.

الباب الأول

الدراسة النظرية

الفصل الأوّل

العدول دراسة وصفية

مدخل: إنّ مفهوم العدول من المفاهيم الهامة في اللّغة، وهو مفهوم غير قاصر على لغة بعينها ولكنه يتعدى ذلك ليشمل اللّغات الحية جميعها. وإذ نقول إن هذا المصطلح (العدول) خاص بالبلاغة والأسلوب، فإنّه يخص بالدرجة الأولى اللّغة الفنية، إذ إنّ الخروج على الطرائق المتعارفة عليها في التعبير معيب اجتماعيا، ولكنه مقبول إذا كان له غرض فني، ولذلك لا يقدم عليه إلاّ أديب متمكن ولذلك يميل بعض علماء الأسلوب إلى اعتبار الانحراف حيلة مقصودة لجذب انتباه القارئ. وهذا المصطلح عند العلماء المحدثين كأصحاب نظرية النّحو التحويلي التوليدي يعرّف بالقدرة أو الكفاءة اللّغوية، أضف إلى ذلك أنه مصطلح متعدد التّسميات والترجمات إلاّ أنّه ذو مفهوم واحد، ويقع في عدّة مستويات منها: الصوتية، النّحوية (التركيبية) الصرفية والدلالية. وقد أرجع العرب أسباب العدول إلى الاتساع والتوكيد والتّشبيه فمثلا العدول عند البلاغيين يتضمن المجاز اللّغوي كالاستعارة، الكناية، التشبيه، وهذا المجاز يكون لأغراض بلاغية منها: التوكيد التقرير والاتّساع في الكلام. والحقيقة أن العدول يكون أكثر في الشعر كونه يحمل لغة إيحائية إبداعية عكس النثر فلغته طبيعية عادية تخاطب العقل على غرار الشعر الذي يخاطب العاطفة.

1-مفهوم مصطلح العدول:

1-1-المعنى اللغوي: إنّ مادة (عدل) في معناها المعجمي لها عدة معاني منها: حاد مال ويقال: «عدل وعدولا بمعنى حاد عن الشيء ومال إلى غيره، ويقال عدل عن الطريق: حاد وعدل إليه رجع»[1]، كما تأتي بمعنى «ترك الشيء والانصراف عنه إلى غيره يقال: عدل الفحل عن الضراب: أي تركه وانصرف عنه»[2]، وهو المعنى الذي يحمله معجم القاموس المحيط، وهو ما اتفقت عليه

1- الوسيط، **مجمع اللّغة العربية بالقاهرة**، ط2. القاهرة: 1985، ج1، مادة: **عدل**.

2- مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزا بادي، **القاموس المحيط**، دار الجيل، مادة: **العدل**.

أغلب المعاجم العربية القديمة والحديثة. وقد وردت هذه الكلمة في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿**والّذينَ بِربِّهِمْ يَعْدِلُونَ**﴾ [سورة الأنعام، الآية01] أي أن العدول يحمل معنى واحدا، وهو الخروج والحياد عن أصل ما إلى غيره.

1-2- المعنى الاصطلاحي: إنّ ظاهرة العدول متعلّقة بالدراسات الأدبية الأسلوبية، فالأسلوب يعرّف بأنّه انحراف وخروج عن المألوف أي الاستعمال العادي (Usage Habituel) والمتعارف عليه، ويصبح علم الأسلوب هو علم الانحرافات. وعليه، فإنّ العدول هو أسلوب الانحراف اللغوي القائم على الإتيان باللامتوقع من التعبير يعوّل عليه المنشئ لغايات جمالية وفنية، وهو ما يمثل خروجا متعمدا على القاعدة اللّغوية، وذلك لغرض استحداث تأثيرات بلاغية وأسلوبية. إذ إنّ «الأسلوب مفارقة (Departure) أو انحراف (Déviation) عن نموذج آخر من القول ينظر إليه على أنّه نمط معياري»(1) وهذا يعني أن اللّغة عبارة عن نظام تمثله القواعد المعيارية المحددة، إلاّ أنّها تتعرض إلى مجموعة من المتغيرات المتعددة، تعرف بالعدول. وعلى هذا الأساس قسم المعنى إلى ثلاثة مستويات :

الأول : المستوى النمطي النّحوي.

الثاني : المستوى الفني البلاغي.

الثالث : المستوى المرفوض(الخطأ).

فأما **المستوى الأول** فيمثل النمط الثابت الذي يمثله المعيار أو النظام اللّغوي بمختلف أبعاده: الصوتية، التركيبية، النّحوية والدلالية، وأما **المستوى الثاني** فهو رتبة الإبداع، وفي هذا المستوى يظهر العدول، إذ تخترق جوانب معينة من قواعد المستوى الأوّل، وهذا هو الجانب الذي اهتمّ به اللّغويون والبلاغيون على غرار القدماء، بينما **المستوى الثالث** هو المرفوض الذي يخرج عن نطاق الفصاحة

1- سعد الله مصلوح، **الأسلوب دراسة لغوية إحصائية**، ط3. القاهرة: 1992، عالم الكتب، ص43.

والمنطق، إذ لا تتوفر فيه الفائدة المتمثلة في الإبلاغ. وهذا ما أشار إليه (تودوروفTodorov) فيقول: «إنّ الاستعمال يكرس اللّغة في ثلاثة أضرب من الممارسات: المستوى النّحوي والمستوى اللانحوي، والمستوى المرفوض، ويرى أنّ المستوى الثّاني يمثل أريحية اللّغة فيها يسع الإنسان أن يتصرف فيه»[1] وبالتالي فإنّ **المستوى الأول** يمثل مستوى الامتثال لقواعد اللّغة، أما **المستوى الثّاني** فهو مستوى خرق القواعد اللّغوية و**المستوى الثالث** هو الذي يخرج عن المستويين السابقين، وهو المستوى الذي ترفضه لغة العرب القديمة، لأنه يناقض تماما ما نطقت به العرب، والذي يتمثل في الأخطاء.

كما قسم اللّسانيون المحدثون التراكيب اللّغوية من حيث انسجامها مع نظام اللّغة وقوانينها النّحوية، أو مخالفتها لها إلى ثلاثة أنماط:

1. **نمط التراكيب الصحيحة:** وهي الجمل الصحيحة من حيث النّحو والدلالة، وهي جمل مفيدة تؤدي معنى معينا.
2. **نمط التراكيب الفاسدة:** وهي الجمل غير الصحيحة نحويا، ولا تتحقق الفائدة فيها لفسادها على المستويين النّحوي والدلالي.
3. **نمط التراكيب المقاربة:** ويطلق عليها الجمل غير النّحوية وهي: الجمل الّتي لا تتوافر فيها شروط الصّحة الكاملة المتوفرة في التّراكيب الصّحيحة وليست أيضا فاسدة فهي وإن تضمنت معنى وإفادة يحسن السكوت عندها، إلاّ أنّها من حيث قواعد اللّغة تعتبر غير صحيحة لعدول تراكيبها عن المعيار الذي تخضع

1- عبد الحميد هنداوي، **الإعجاز الصوتي في القرآن الكريم**، ط1. القاهرة: 2004، الدار الثقافية ص54.

له التراكيب اللّغوية»[1]، والملاحظ أن اللسانيين والبلاغيين اتّفقوا على أنّ العدول يتم في مستوى وسط، يقع بين مستوى أوّل، لغته ذات تراكيب صحيحة لا جدال فيها، ومستوى فاسد لا يتم به المعنى. فوقع الاهتمام على المستوى الوسطي أين يتم خرق النّظام اللّغوي وتجاوزه مع بقاء الفائدة. ويبقى أن نقول إنّ العدول لغة الحياة اليومية قد يتوفر في كلام العامة والخاصة يلجأ إليه المتكلم بصفة عفوية أو اختيارية قصدية.

2-مصطلح العدول عند القدماء: عرف العدول في اللّغة العربية منذ عصر الاحتجاج اللّغوي، فقد تطرق إليه العرب في العصر الجاهلي لفهم المقاصد الشعرية، إذ يجوز للشاعر ما لا يجوز لغيره، ولقد تكرر هذا المصطلح عند الفلاسفة المسلمين، وذلك في العصر الإسلامي لوقوعه في لغة القرآن. وجاءت مسائل هذا الموضوع متفرقة في صفحات كتب التفسير ومعاني القرآن والنّحو والبلاغة وغيرها، والواقع أنّ هذا المصطلح جاء بتسميات مختلفة لأنّهم لم يتفقوا على تسمية واحدة، وأهمها ما يلي: العدول، الانزياح، الانحراف، الخرق الخروج عن سنن اللّغة، المجاز، الالتفات، الصرف والانصراف، ونقض العادة، وشجاعة العربية...ويبدو أنّ هذا التعدد للمصطلحات الدالة على مفهوم واحد عند القدماء يحيل إلى إشكالية تعدد المصطلح العلمي وعدم استقراره وتوليد لظاهرة الانفلات الّتي يعاني منها المصطلح بشكل عام، وما ينجّر عنه من خلل واضطراب في فهم الدرس اللّغوي والنّحوي بشكل خاص. «وقد جاءت إشارات القدماء إلى الانحرافات للدلالة على العدول عن طريقة السابقين والعدول عن الحقيقة إلى المجاز والعدول

1- عبد الحميد هنداوي، **الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم (دراسة نظرية تطبيقية: التوظيف البلاغي لصيغة الكلمة)** دط. بيروت: 2002، المكتبة العصرية، ص145 بتصرف.

عن الصورة القريبة إلى الصور الغامضة، والعدول عن الأبنية والصيغ»[1]، ولعل كثرة تواتر هذا المصطلح يرجع إلى سببين: «الأول اختلاف مجالات المتناولين لها من مفسرين ونحاة وبلاغيين، فكل منهم له مصطلحات خاصة بهم، والتي قد تكون في كثير من الأحيان ذات دلالة واحدة. فيطلق النحاة على العدول مصطلح (نقض العادة) بينما يسميه البلاغيون (المجاز) و(الالتفات) و(شجاعة العربية) أما فقهاء اللّغة فيسّمونه (سنّن العربية) وأسرار العربية. والثّاني: تعقد مسائل هذه الظاهرة وتشعبها. فكان القدماء يستعملون هذه المصطلحات المعبّرة عن ظاهرة العدول ليصف الخروج عن النمط المألوف في التعبير وما جرى مجرى العادة. ويبدو أنّ هذا المصطلح شاع وانتشر بين النقاد والبلاغيين، وذلك في مناقشاتهم للفرق بين الحقيقة والمجاز والسّر الذي يكمن وراء عدول الشاعر عن الحقيقة إلى المجاز ويجعل تعبيره مجازيا بدلا من أن يجعله حقيقيا.

وبناء على تحليلات القدماء للمصطلح نجد أنّه واسع الدّلالة، إذ «إنّه يشمل معظم مستويات اللّغة، فقد يكسر القواعد اللّغوية الموضوعة، أو يخرج عن النمط المألوف للغة أو يبتكر صيغا وأساليب جديدة، أو يستبدل تعبيرات جديدة ليست شائعة بأخرى قديمة أو يقيم نوعا من الترابط بين لفظين أو أكثر، أو يستخدم لفظا في غير ما وضع له»[2]. ولم تتوقف هذه الانحرافات عند مستوى معين، بل تشمل المستويات الصوتية والصرفية والنّحوية والدلالية. إلاّ أنّ تعدد المصطلح لم يمنع القدماء من استعمال هذا المفهوم في عدة مقامات، بمعنى أنّ الانحراف عن النسق المألوف من قواعد اللّغة وأقيستها عدولا سواء كان ذلك في باب المطابقة كما هو

1 – www.alyaum.com/issue/page.php?in=10637P8

2– عبد الحميد يوسف أحمد هنداوي، **الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم**، ص141، 143 162 (بتصرف).

الأمر في الحال أو في علامات الإعراب والبناء، أو في غيرها من مستويات اللّغة. وبهذا، فإنّ **أهمية العدول عند القدماء** يظهر في الاتساع في المادة اللّغوية، فيقول ابن جني عن حذف المضاف: «لأنّ حذف المضاف ضرب من **الاتساع**»[1]. أمّا الزمخشري (ت143هـ) فيعبّر عن ذلك بما يلي: «...إنّ الرجوع من الغيبة إلى الخطاب إنّما يستعمل للتفنن في الكلام والانتقال من أسلوب إلى أسلوب نظرية لنشاط السامع وإيقاظا للأصغاء إليه»[2]، بمعنى أنّ السامع يمل من أسلوب واحد فينتقل إلى غيره، ليجد نشاطا للاستماع، لذا فإنّ استعمال أسلوب واحد يعدّ قدحا في الكلام لأنّه لو كان حسنا لما ملّ، فبالتالي فإنّ العدول كان لمعنى الإثراء اللّغوي وضربا من التوسع كما أنّه إبداع وابتكار لغوي حسب اللّغويين القدماء. ومعظمهم وظفوا هذا المصطلح في أكثر من موضع، ولعل أقدم كتاب نحوي عند العرب والذي وصل إلينا، يتناول هذا المصطلح بدّقة متناهية هو الكتاب لسيبويه، فقد عقد فيه بابا بعنوان (**باب ما جاء معدولا عن حده من المؤنث: كما جاء المذكر معدولا عن حده**).

وأمثلة هذا الباب في قول الشاعر:

«لَحِقَتْ **حَلاَقِ** بِهِمْ عَلَى أَكْسَائِهِمْ ضَرْبُ الرِّقَابِ وَلاَ يَهُمُّ المَغْنَمُ

فقال معلقا على البيت **فحلاق معدول عن الحالقة**، وإنّما يريد بذلك المنية لأنّها تحلق»[3] وهذا النوع من العدول كان في باب المطابقة.

1- رجاء عيد، **البحث الأسلوبي معاصرة وتراث**، القاهرة: 1993، مطبعة الأطلس، ص231.

2- المرجع نفسه، ص232.

3- سيبويه بشر عمر بن عثمان بن قنبر، **الكتاب**، تح : عبد السلام محمد هارون، دط. بيروت: 1988، دار الكتب العلمية، ج3، ص270.

وفي العدول عن المذكر إلى المؤنث يقول: «هذا باب تسمية المذكر بالمؤنث: اعلم أنّ كلّ مذكر سّميته مؤنثا على أربعة أحرف فصاعدا لم ينصرف وذلك أنّ أصل المذكر عندهم أن يسمى بالمذكر، وهو شكله والذي يلائمه، فلما عدلوا عن ما هو له في الأصل وجاءوا بما لا يلائمه، ولم يكن منه فعلوا ذلك به كما فعلوا ذلك بتسميتهم إياه بالمذكر، وتركوا صرفه كما تركوا صرف الأعجمي فمن ذلك: عناق وعقرب وعقاب وعنكبوت وأشباه ذلك»[1]. وفي العدول عن القياس اللّغوي عند قبيلة بني تميم: يقول: «واعلم أن بني تميم يقولون في موضع الرفع: ذهب **أَمْسُ** بما فيه، وما رأيته مذ أمس فلا يصرفون في الرفع، لأنّهم عدلوه عن الأصل الذي هو عليه في الكلام لا عن ما ينبغي له أن يكون عليه في القياس...»[2]. فالظرف "أمس" جاء مرفوعا عوض أن يكون منصوبا، لأن الأصل في الظروف النصب على الظرفية وليس الرفع. فهذا النوع من العدول هو عدول من النصب إلى الرفع، وجاء في باب العدول في علامات الإعراب.

كما نجد الإمام أبا بكر الباقلاني **(ت 403 هـ)** يوظف مصطلح العدول ويتبعه بضروب من الأمثلة عن عدول المتكلم في بعض التّراكيب عن استعمال صيغة اسم الفاعل إلى صيغة فعّال للدلالة على المبالغة في الصفة، فيقول: «أمّا المبالغة فهي الدّلالة على كثرة المعنى وذلك على وجوه: منها مبالغة في الصفة المبينة لذلك، كقولك: رحمن، عدل عن راحم للمبالغة...»[3]، وهذا عدول في

1- سيبويه، **الكتاب**، ج3، ص235-236.

2- المصدر نفسه، ج3، ص283.

3- الباقلاني أبو بكر، **إعجاز القرآن الكريم**، تح: أبو بكر عبد الرزاق، دط. مصر: 1994، مكتبة مصر ص190.

المستوى الإفرادي للغة يمسّ صيغ الكلمات وأوزانها الصرفية، وإن كان غير خارج عن المألوف من قواعد الصرف.

واستعمل عبد القاهر الجرجاني **(ت 471 هـ)** مصطلح العدول في حديثه عن الكلام الفصيح فيقول: «واعلم أنّ الكلام الفصيح ينقسم إلى قسمين قسم تعزى المزية والحسن فيه إلى اللّفظ وقسم يعزى ذلك فيه إلى النظم، فالقسم الأوّل للكناية والاستعارة والتمثيل الكائن على حد الاستعارة، وكل ما كان فيه على الجملة مجاز واتساع وعدول باللّفظ عن الظاهر، فما ضرب من هذه الضروب إلاّ وهو إذ وقع على الصّواب وعلى ما ينبغي أوجب الفضل والمزية...»[1]، وهو يدل على ترك طريقة في القول إلى طريقة أخرى، لأنّها أحسن ولمعنى زائد سببه حاجات في التعبير يقصر التعبير الحقيقي عن تأديتها.

3-مصطلح العدول عند المحدثين: إنّ ظاهرة تعدّد التسميات رغم المفهوم الواحد لمصطلح العدول لدى القدماء تتكرر كذلك عند المحدثين، فقد تضاربت أيضا أقوال اللّسانيين المحدثين في ذلك اضطرابا كبيرا، فهم يطلقون على هذا المفهوم تسميات كثيرة ومختلفة توحي باللامألوف وتصف التجاوز والتخطي. إذ قال عبد السلام المسدي: «هذا العدول قد عبّر عنه في الدراسات الحديثة بمصطلحات عديدة: الانحراف (La déviation) الانزياح (L'écart) الانتهاك (Le viol) التجاوز(L'abus) المخالفة (L'infraction) اللّحن (L'incorrection) الاختلال (La distorsion) خرق السنن (La violation des normes) الشناعة (Le scandale) الإطاحة (La subversion) التحريف (L'altération)

1- عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، تح: محمود شاكر، دط. القاهرة: 1984، مكتبة اليازجي، ص429 430.

والعصيان (La transgression)»[1]، فرغم تعبير المسدي عن مصطلح العدول بعبارات مختلفة، إلاّ أنّ الدلالة تبقى واحدة، فهي تحمل انتهاكا وكسر الناطق أو الكاتب لأعراف الكلام الذي يستخدمه مع تحقيق الفائدة أو بتعبير آخر فإنّ العدول يكون خرقا للقواعد حينا ولجوء إلى ما ندر من الصيغ حينا آخر أما في حالته الأولى فهو من مشمولات علم البلاغة فيقتضي إذن تقييما بالاعتماد على أحكام معيارية، وأمّا في صورته الثانية فالبحث فيه من مقتضيات اللّسانيات عامة والأسلوبية خاصة.

وبما أنّ اللّغة في تطور غير موصوفة بالثبات، وهو الأمر الذي استنتجه عالم الأسلوب ميشال ريفاتير (Michaël Rifaterre) وهو ما يطرحه في اشكاليته الجديدة، وتتمثل في «...تغير المعيار وعدم ثباته، لأنّ الاستعمال اللّغوي في تطور مستمر، وكثيرا ما يحدث أن تتحول بعض الأساليب المجازية والصور البلاغية لكثرة تكرارها إلى قوالب جاهزة واستعمالات متداولة على كل الألسنة، فتفقد بذلك قيمتها الأسلوبية وتصبح لا فرق بينها وبين الاستعمالات الأخرى فيصعب بذلك تحديد المعيار تحديدا دقيقا ونهائيا[2]، فما كان يتخذ معيارا في الماضي يصبح خطأ في الوقت الحاضر، وهذا ما تفطن إليه اللّغويون وعلماء البلاغة الأوائل عندما أرادوا تقنين اللّغة وتفهم معاني القرآن الكريم وسر إعجازه، وتحديد مراتب الشعراء ومقاييس التفاضل بينهم، فقد أدركوا وجود مستويين في استعمال اللّغة مستوى مشترك بين النّاس شاع في مخاطباتهم ومعاملاتهم يعرّف بالمعيار أو الأصل يسمح لهم بقضاء حاجاتهم والتفاهم فيما بينهم، ومستوى ثان يتجاوز الأنماط

1- عبد السلام المسدي، **الأسلوبية والأسلوب**، دط. تونس: 1977، الدار العربية، ص94.

2- فريدة مولى، **انزياح الخطاب الصوفي عند النفري المواقف والخطابات نموذجا**، مذكرة الماجستير في الأدب العربي، جامعة تيزي وزو: 2001، ص106.

المتعارف عليها في التعبير، ويتصرف في استعمال اللّغة فينتقي بعض معطياتها ويهمل البعض الآخر، وهو مستوى العدول أين يتم الإبداع وخرق الثابت، فثنائية «المعيار والانحراف (Ecart/Norme) هو ما يكوّن علم الأسلوب»[1]، وهذا ما أكده علماء الأسلوب «والقاعدة أحيانا هي نظام اللّغة.... والقاعدة أحيانا هي قاعدة الاستخدام اللغوي... ويمكن تحديدها اجتماعيا، بحيث تصبح القاعدة الأسلوبية هي الإشارة الصالحة اجتماعيا للفروق المترادِفة على مستوى معين من التطبيق، وقد يحدد المعيار بناء على الاستعمال الشائع من خلال الوسائل الإحصائية فقط فالمعيار في هذه الحالة، إنّما هو المتوسط الإحصائي لكل الوسائل لمجموع النصوص الموجودة... ويمكن تحديد القاعدة على أنّها نموذج مثالي لغوي حاضر أمام الجماعة اللغوية»[2]،وهذا ما عبّر عنه تشومسكي (Chomsky) بالقدرة أو الكفاءة اللّغوية، ففي الحالة الأولى يكون النظام النّحوي واللغوي هو معيار العدول أما في الحالة الثانية فالسياق نفسه هو القاعدة لقياس العدول، وقد يكون هذا أقرب هذه الآراء جميعا إلى الصّواب، لأنّه إذا لجأ المتكلم أو المؤلف إلى العدول وذلك لغرض قد يكون جماليا في الشعر مثلا، أمّا في النثر والكلام العادي فغالبا ما يكون الغرض للتأثير في السامع أو القارئ، فالمعيار هنا خارج النص، وهو المعيار الذي يحدّد العدول، هذا الأخير الذي تستلزم مجموعة من القواعد الصوتية والصرفية والنّحوية المتواضع عليها لغرض الإبداع الفني وتحقيق التوصيل والإقناع والتأثير فالعدول حينئذ شرط من شروط الإبداع والتفنن في الأساليب.

ارتبط مفهوم الخطأ والصّواب اللغويين عند المعاصرين بما جدّ في الدراسات اللّغوية حيث ارتبطت دراسة اللغة بالمجتمع، فاعتبروا أي تغيير يطرأ

---

1 – Nicolas Laurent, **Initiation à la stylistique**, Édition N°2. Paris : 2003, P37.

2– عبد الحميد هنداوي، **الإعجاز الصوتي في القرآن الكريم**، ص83–84.

على اللّغة تغييرا حتميا أملاه التطور الاجتماعي، فإنّ ما يعتبر صوابا في مرحلة ما قد يكون خطأ في مرحلة تليها، ولذلك لم يهتم الكثير من مؤرخي اللّغات بقضيتي الصّواب والخطأ في اللغة، باعتبار الصّواب والخطأ صوابا وخطأ إلى حين، هذا رغم ضرورة ذلك، إنّ من اللازم لكل جيل أن يعرف أي العبارات أكثر قبولا واستحسانا وأيها يثير الاعتراض والاستهجان، ولا شك في أنّ هؤلاء المؤرخين أصلح من يستطيع القول بصحة أو خطأ عبارة ما، لأنّهم أكثر دراية بالخصائص الأصلية للغة من اللّغات من المدرس الذي يقدّس القاعدة، وعليه سيكون حكمهم بالصّواب والخطأ أكثر مراعاة لاتجاهات التطور اللّغوي، وأقل خضوعا للقواعد الصارمة ويعتبر اللّغويون المحدثون أن الترخص درجة من درجات الصّواب مع أنه يخالف القاعدة والسّنة المتبعة والعرف الشائع في التراث وعن طريقه يكون التطور اللّغوي، وهو في بعض صوره يستهوي المجتمع فيصبح سنة في الكلام.

4- المخالفات اللّغوية ومصطلحاتها: تعاني اللغة العربية مشكلة تعدد المصطلح العلمي رغم مجهودات المجامع اللّغوية لتوحيده، وهذا ما يؤدي إلى تعقيد الدرس النّحوي. وما هو معروف أن مصطلح العدول لم يستقر مفهومه على تسمية واحدة، وهو الأمر الذي يؤكد ظاهرة الانفلات والتشتت التي يعانيها المصطلح بشكل عام خاصة أنّ هذا المصطلح يتخذ صورة فوضى المصطلح النقدي العربي نظرا لاتساع مدلولاته، كما تتجسد الخطورة بشكل عادي في صور التعدد عند الناقد الواحد وهذا ما نجده في كتابات الناقد كمال أبو ديب الذي سماه مرة «الانحراف وأخرى الانزياح، كما أنّه قد يستخدم بعضهم كلمتين متلازمتين ومن أمثلة ذلك (الانزياح العدول) أو (العدول والانزياح) أو (الشذوذ والانحراف) أو

(الخروج والانحراف) أو (تنحرف وتنزاح)»[1]، وكل هذا التعدد كان عند مؤلف ومرجع واحد. ويطلق اللسانيون المحدثون على هذا المفهوم تسميات كثيرة، ومن عجائب أهل النقد أنّ لهذا المعنى لديهم أكثر من أربعين مصطلحا وأشهرها الانزياح.

فالانزياح «هو حركة عدول عن الطريق أو خط المسير، وفي قاموس "لاروس" هو "فعل الكلام الذي يبتعد عن القاعدة (Acte de parole qui s'écarte de la norme)»[2]، ومن هنا نلاحظ أنّ هذا المعجم يركز على مسألة الابتعاد عن ...

الشذوذ ينقسم المسموع من كلام العرب إلى مطرد وشاذ، وبحكمه يبرهن على صحة القاعدة النّحوية، والشذوذ يكون نتيجة للقياس الخاطئ، «ومثل هذا الشذوذ والغلط يعترض به على الشائع المطرد، ولا يقاس عليه غيره، وإنّما حكمه أن يُعرّف أصله، ويبيّن وجه الصّواب فيه»[3]، وقد يكون الشذوذ للتنبيه على الأصل؛ كما في قولهم "استحوذ" وتفسير هذا أنّ الصحيح في مثله هو الأصل، وقد بين ابن جني هذه الظاهرة بقوله: «واعلم أن الشيء إذا اطرد في الاستعمال وشذّ عن القياس، فلا بد من إتباع السمع الوارد به فيه نفسه، لكنه لا يتخذ أصلا يقاس عليه غيره، ألاّ ترى أنّك إذا سمعت: استحوذ واستصوب، أدّيتهما بحالهما، ولم

1- موسى سامح ربابعة، **الأسلوبية، مفاهيمها وتجلياتها**، ط1. الأردن: 2003، دار الكندي ص46.

2 - **Dictionnaire de Larousse**, Impression, Maury Imprimeur S.A- M.A Lesherbes Paris : 2003, P356.

3- عاشور جميلة، **الأخطاء الشائعة في النحو لدى تلاميذ السنة الثالثة ثانوي-دراسة وصفية تحليلية في ظل مبادئ النظرية الخليلية الحديثة**، مذكرة الماجستير في علوم اللسان والتبليغ اللّغوي، جامعة الجزائر، 2006-2007 ص49.

تتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غيرهما»[1]، ومن هنا نستنتج أنّ كلّ كلام خارج عن القياس، فهو شاذ؛ فإن سمع هذا الشاذ عن العرب الموثوق بعربيتهم وانتشر في اللّغة فلا يصبح "غلطا" وإنّما يحفظ ولا يقاس عليه غيره، ولهذا فكل كلام خضع لقوانين نحوية خاصة بقبيلة دون سائر القبائل أو بشاعر دون سائر الشعراء، وقلّ عدد الناطقين به، وخالف في بابه سنة أكثر انتشارا، ودورانا على الألسنة منه فهو الشاذ.

الخطأ: عرّف ابن منظور "الخطأ" بقوله: «الخَطَأ والخِطَاءُ: ضد الصّواب وقد أخطأ»[2]، فمن خلال هذا السياق يتضح أنّ الخطأ هو إصابة خلاف ما يقصد وقد يكون في الفعل لا القول، ووردت بهذا المعنى في سور كثيرة من القرآن الكريم، كما في قوله تعالى: ﴿**وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلاَّ خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ**﴾ (سورة النساء، الآية: 92) وقد عرف كريستال الخطأ اللغوي في ضوء اللّغويات التطبيقية «بأنه استخدام متلعمي اللغة الهدف المادة اللغوية فيها بصورة مخالفة لقوانينها؛ لأن معرفتهم بهذه القوانين غير كاملة»[3]. وقد بدأ اللّحن يتفشى بعد اختلاط العرب بالأعاجم وهذا بعد نزول القرآن الكريم، واتّساع رقعة الدولة الإسلامية بسبب الفتوحات، ودخل الكثير من الشّعوب النّاطقة بغير العربية تحت راية الإسلام، فنتج عن ذلك ظهور الانحراف وكان يصطلح عليه "باللحن" الذي هو مرادف الخطأ.

1- ابن جني أبو الفتح عثمان، **الخصائص**، تح: محمد علي النجار، ط3. مصر: 1987، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج1، ص99.

2- ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، **لسان العرب**، مجلد2، مادة: **خطأ**.

3- Crystal David, **The Cambridge Encylopedia of langage**, Cambridge: 1988 university press, P420.

فالخطأ كما قال ابن جني هو "مخالفة القياس والسماع معا"، وبهذا لا يمكن أن يجوز أو يقبل في اللغة بأي شكل من الأشكال، كما هو الشأن في رفع المفعول أو جر الفاعل، فالعرب اتفقت على أن يكون المفعول منصوبا، والفاعل مرفوعا وكل ما خرج عن هذا يعتبر خطأ والذي يعتبر ضد الفصيح.

الانحراف: هو «انتهاك وكسر للّغة، والعدول بها عن مسارها المألوف والاتّساع في استخداماتها»[1]، وهو ليس مسألة اعتباطية، وإنّما وراء الانحراف الأسلوبي غايات ومقاصد.

4-1- مستوى الصّواب والخطأ: يعتبر هذا المستوى عاملا أساسيا يستند إليه لقياس وتحديد درجة عدول الكلام عن الأصل.

4-1-1-الصّواب: بالمعنى اللّغوي هو «السداد والحق»[2]، وانطلاقا من هذا المعنى المعجمي اتّخذ الصّواب أداة لتحديد مدى صحة كلام الفرد، وذلك يكون بإخضاعه لقواعد اللّغة وفي الحديث عن المستوى الصّوابي، يقول تمام حسان «إنّ كلّ سلوك لغوي لابد أن يراعي كلا من الوضوح الذي يسد الحاجة اللّغوية أو المعنى الوظيفي والمطابقة التي تسد الحاجة الاجتماعية أو المعنى الاجتماعي لنتمثل المستوى الصّوابي، أمّا إذا أريد بالنص اللّغوي أن يكون أدبيا فيجب مراعاة عنصر ثالث هو عنصر الجمال الذي به يسد النص الحاجة الجمالية الفنية فثمة فرق بين منتج الأدب، وبين منتج الكلام العادي، وبه يتبين التمييز بين الناقد الأدبي والباحث اللّغوي فالأوّل يبحث عن الجمال والثّاني عن الصّواب، ولهذا كان منهج أولهما ذاتيا، ومنهج ثانيهما موضوعيا فالأديب يسجل انفعاله بالنص واللّغوي يسجل الظاهرة الّتي يحدّها في هذا النص ويمثل العرف الاجتماعي معيارا أثبت من

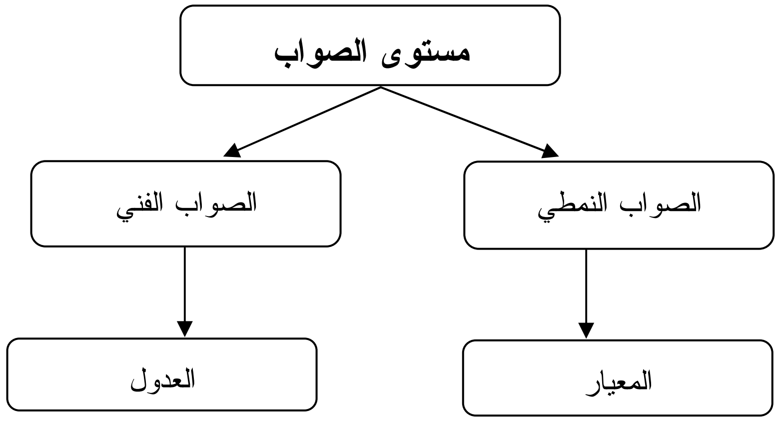
1- www.adab.com/en/shouthread.php?t=18425

2- الوسيط، **مجمع اللّغة العربية**، ط3. القاهرة: 1985، ج2، مادة **صوب**.

العرف الفني وأكثر مقاومة للإبداع، فنجد لغة الكلام العادي تفرض على المتكلم قوالب وطوابع تعبيرية خاصة أكثر مما تفرضه اللّغة العلمية أو الأدبية، فلغة العلم تسمح بوضع الاصطلاحات والتعبيرات التي تصل به إلى غرضه من الإفهام أو التأثير، لذا اختلف طابع المستوى الصّوابي في لغة الكلام عنه في لغة العلم والأدب فالمستوى الصّوابي للغة العلم فيه الانسجام المنطقي لا المنطق والصدق، ولكل لغة أو لهجة مستواها الصّوابي الخاص بها»[1]. ويمكن أن نميز بين نوعين من الصّواب: الأوّل ينظر إلى اللّغة على أساس أنّها نظام من القواعد تتحكم في الأداء الفردي والثّاني يعيّن الصّواب بالقياس إلى قيم فنية معينة. «فالصّواب النمطي: هو ما يوقف عند تحري قواعد اللّغة وتقويم اللّسان... وأمّا الصّواب الفني: فهو ما يظهر فيه ذلك التفاوت والاختلاف في الأساليب... وذلك لأنّ المعاني البلاغية أو الفنية في تصور البلاغيين هي مجموعة الإشعاعات والإيحاءات الدلالية الخاصة المتجسدة في صياغتها الفنية بأشكالها التعبيرية الخاصة»[2]، إلاّ أنّ المهم هو الصّواب النمطي كونه هو الذي يحدّد لنا اللّغة الفصيحة الخاضعة للنظام اللّغوي ثم مستوى الصّواب الفني الذي يتم فيه العدول عن سياق إلى آخر، ويحدث خرق لقاعدة لغوية قصد تحقيق إفادة أكبر.

1- تمام حسان، **اللّغة بين المعيارية والوصفية**، ط4. القاهرة: 2000، عالم الكتب، ص63-64.

2- عبد الحميد هنداوي، **الإعجاز الصوتي في القرآن الكريم**، ص54.



4-1-2-الخطأ: تدل مادة (خ، ط، ء) على «معنى أذنب وغلط (حاد عن الصّواب) يقال: أخطأ فلان أذنب عمدا أو سهوا، وأخطأ الهدف ونحوه: لم يصبه وقولهم (أخطأ نُوءُك) مثل يضرب لمن طلب حاجة فلم يقدر عليها»[1]، فالخطأ هو الإخفاق التّام في طلب شيء معيّن.

وقد ورد في القرآن الكريم التعبير بالخطأ لما هو ضد الصّواب مثل قوله تعالى: ﴿**وَلاَ تَقْتُلُوا أَوْلاَدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلاَقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْأً كَبِيرًا**﴾ [سورة الإسراء: الآية31]، فالخطأ في هذه الآية بمعنى الذنّب، وهو البعد عن الصّواب.

أما اصطلاحا فيختلف تعريف الخطأ باختلاف نظرة كلّ باحث، فقد يعني الخطأ العدول عما هو مقبول في اللّغة حسب المقاييس التي يتبعها الناطقون، يقول ابن جني: «فإذا كان الأمر كذلك لم نقطع على الفصيح يسمع منه ما يخالف الجمهور بالخطأ، ما وجد طريق إلى تقبل ما يورده إذا كان القياس يعاضده، فإن لم يكن القياس مسوغا له، كرفع المفعول وجر الفاعل، ورفع المضاف إليه فينبغي أن يرد، وذلك لأنّه جاء مخالفا للقياس والسماع جميعا، فلم يبق له عصمة تضيقه، ولا

1- الوسيط، **مجمع اللّغة العربية**، ج2، مادة: **خطأ**.

مسكة تجمع شعاعه»[1]. فالخطأ لا يرادف العدول، لأنّ العدول كما أشرنا سابقا يقع في الكلام الفصيح، ومنه القرآن الكريم، إضافة إلى أنّ العدول سمة إبداعية مميزة لأسلوب كلّ فرد بعكس الخطأ الذي يجب أن يقوّم ويصحح، وهذا ما جعل علماء اللّغة يضعون النّحو لضمان الأداء السليم للغة. قال ابن خلدون في مقدمته: «وذلك أنّه لما فسدت ملكة اللّسان العربي في الحركات المسماة عن أهل النّحو بالإعراب واستنبطت القوانين لحفظها كما قلناه، ثم استمر ذلك الفساد بملامسة العجم ومخالطتهم حتى تأدى الفساد إلى موضوعات الألفاظ، فاستعمل كثير من كلام العرب في غير موضعه سطحية لا تمس النسق اللّغوي العميق. فهذا النوع من الأخطاء جائز إن لم نقل ضرورة في حالات زلات»[2]، مما يعني أن الخطأ قد ينتج عن عدم المعرفة الكلية لقواعد اللّغة أو نقص فهم هذه القواعد، أو الخروج عن المألوف في استعمال اللّغة.

5-التمييز بين هذه المصطلحات: إنّ ظاهرة تعدّد المصطلحات للعدول يحيلنا إلى التساؤل: هل هذه المصطلحات تشكل مرادفات دالة على مفهوم واحد؟ أم هناك فروق دقيقة تخص كل مصطلح بمجال من مجالات العدول الواسعة؟ أم أنّها تعبّر عن مرحلة من مراحل البحث في هذه الظاهرة، حيث لم يتوصل الباحثون إلى ضبط هذا المفهوم بمصطلح واحد، كما هو حال كثير من المفاهيم في بداية ظهورها، أو اكتشافها على أن يتم تجاوز ذلك بمرور الزمن وتطور الأبحاث.الحق أنّه يصعب على الباحث ترجيح احتمال على آخر في مثل هذه الحال، إلاّ أنّنا نشير إلى أن البحث في مجال العلوم الإنسانية عامة، والمجال اللغوي والأدبي خاصة يعاني مشكلة حادة في تعدد المصطلحات وتضاربها، وذلك راجع إلى أمرين

1- ابن جني، **الخصائص**، ج1، ص388.

2- ابن خلدون عبد الرحمن بن محمد، **المقدمة**، ط1. لبنان: 1988، دار الكتاب اللبناني، المجلد الأول، ص1059.

أساسيين: طبيعة هذه الدراسات من جهة واختلاف مناهج البحث وتعدد مذاهب الباحثين والمجالات التي ينتمون إليها من جهة أخرى. ولعل ما نحن بصدده من كلام على العدول ما هو إلاّ صورة ونموذج مصغر لتلك المشكلة العظمى التي يتخبط فيها الباحثون في مجالات اللّغة والأدب عامة. وأمام هذا التعدد في المصطلحات يبقى الباحث في حيرة، التي كان يفترض أن تكون أداة لتسهيل البحث، وتيسير الدرس لا تعقيده وإضفاء الغموض والضباب على مسائله.

5-1- بين العدول والاختيار: مما كثر الكلام عليه في الدّراسات الأسلوبية الاختيار الذي نال كثيرا من العناية والاهتمام، ولقد اختلف العلماء في تحديد العلاقة بينهما، فهل هما بمعنى واحد أم أنّ كلا منها يعتبر مصطلحا قائما بذاته، له مفهومه الخاص الّذي يدلّ عليه دون غيره. «فذهب بعض اللسانيين المحدثين إلى أنّه لا فرق بينهما، فالعدول هو الاختيار بعينه، إذ كلاهما خروج عن النمط العادي أو المألوف للغة»[1]، ويذهب آخرون إلى التفريق بين هذين المصطلحين، يقول هنداوي: «ولكننا نرى أنّ ثمة فروقا بين كل من الاختيار والعدول: فالاختيار محدود بالإمكانيات المتعارفة للغة، والتي تصنف عند النّحويين تحت أسماء المطرد والغالب والكثير، في حين أنّ العدول يبتعد عن طرق التعبير الشائعة، وربما اقترب من القليل الشاذ... كما أن الاختيار يوجد في اللّغة الجارية أو لغة الحديث وإن لم يكن سمة لها كما هو في اللّغة الفنية، وهذا منطقي، إذ إنّ الخروج على الطرق المتعارفة في التعبير معيب اجتماعيا ولكنه مقبول إذا كان له غرض فني، ولذلك لا يقبل عليه إلاّ أديب متمكن، كما كان القدماء يقولون: إن العربي الفصيح إذا قوي طبعه لم يبال أن يقع الشذوذ في شيء من كلامه»[2]. إضافة إلى هذه الفروق هناك

1- عبد الحميد أحمد يوسف هنداوي، **الإعجاز الصرفي**، ص143.

2- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

فرق على قدر كبير من الأهمية، بل لعله يعد الفارق الأساس بين كل من الاختيار والعدول، وذلك «أنّ الاختيار قد اتفقوا على كونه خروجا على النمط المألوف أو العادي من الكلام، أمّا العدول فقد اختلف الأسلوبيون حول النمط أو المعيار أو القاعدة التي يحدث العدول عنها على عدة أقوال»(1). وبهذا يتضح لنا أن كلا من الاختيار والعدول هو الخروج عن النمط العادي من الكلام، بينما يكون الفرق في تحديد النمط الذي يتم العدول عنه، علما أنّ هناك ثلاثة أنماط في التعبير كما قلنا سابقا. وهكذا فإنّ الاختيار عند هنداوي ليس هو العدول بعينه، وإنّما هو نوع من أنواعه وقد صرح بذلك بقوله: «هذا التخيّر أو الاختيار للفظ يمثل في غالب الأحيان أنواعا من العدول فالاختيار في حقيقته إنّما هو عدول عن المستوى النمطي أو العادي من اللّغة إلى المستوى الفني من الكلام. وقد يمثل تخيّر اللّفظ نوعا من العدول عن النظام اللّغوي أو عن الاستخدام الشائع، أو عدولا داخليا...»(2). وعليه، فإنّ أبرز وجه للاختلاف بين اللّفظين هو أنّ الاختيار لا يسمح لمستخدم اللغة بالتخيير والعدول إلاّ في حدود المتعارف عليه، والمطرد من ظواهرها وسننها، أما العدول فهو ترك الاستعمال المطرد إلى الاستعمال غير المطرد.

5-2-بين العدول والانحراف (L'écart et la déviation): تدل مادة (حرف) في لسان العرب«على الميل وفي حديث ابن مسعود: موت المؤمن بعرق الجبين تبقى عليه البقية من الذنوب فيحارف بها عند الموت أي يشدّد عليه لتمحص ذنوبه»(3)، وقد يرد في معنى الميل والابتعاد عن المعنى الفني. فهذا المصطلح

1- ابن جني، **الخصائص**، ج2، ص143.

2- المصدر نفسه، ص141.

3- ابن منظور، **لسان العرب**، ط1. بيروت: 1990، مادة **حرف**.

يرتبط بالعدول في الدراسات الأسلوبية الحديثة أكثر من ارتباطه بالمصطلحات الأخرى التي قد تدل نفس المفهوم. وقد تبين أنّه قد شاع في كتب النقد والأسلوبية من خلال الترجمات والاطلاع على الدراسات النقدية الغربية الحديثة «...إذ إنّ هذا المصطلح عرف بالفرنسية على أنّه (Ecart) وبالإنجليزية (Déviation) وبالألمانية (Abweichung) وقد اختلفت تسميات هذا المصطلح في النقد العربي وذلك باختلاف النقاد الذين تعاملوا معه...»[1]، فظهور هذا المصطلح وترجمته الفورية دون الرجوع إلى التراث العربي القديم، جعل هذا المصطلح يشيع وينافس المصطلح الأصيل المستعمل من قبل السلف وهو مصطلح "العدول" «...فلقد أدى إصرار كثير من الأسلوبيين على تضمن تعريفاتهم للأسلوب بأنّه (انحراف) من قاعدة ما إلى اعتبار علم الأسلوب (علم الانحراف) بالمعنى السلبي للمصطلح. كما أنّ عدم القدرة على تحديد القاعدة يجعل معرفتها أمرا مستحيلا، وبالتالي لا يمكن قياس درجة الانحراف المزعومة الموجودة في الأسلوب»[2]، مما يعني أنّ الدراسات الأسلوبية تبقي على العلاقة القائمة بين النظام الذي تمثله المقاييس اللّغوية والاستعمال الفردي، أو على القواعد الكلية الشاملة التي تضبط كل أشكال القواعد الجزئية المتحققة في النصوص الفردية التي تخلق ظاهرة الانحراف لتعطي دلالات متباينة يتبادلها المرسل والمتلقي. والحق أنّ الأسلوبيين لم يتّفقوا على هذا اتّفاقا تاما، لذلك وجدناهم يستعملون مصطلح العدول في المقام نفسه الذي يستعملون فيه مصطلح الانحراف. «ونؤكد هنا أنّه من العسير أن يحدث التقاء بين البحث اللّغوي والبحث الأسلوبي إلاّ حين يعنى البحث الأسلوبي بأشكال الانحراف أو

1- موسى سامح ربابعة، **الأسلوبية مفاهيمها وتجلياتها**، ص44.

2- سعيد حسن بحيري، **دراسات لغوية تطبيقية**، دط. القاهرة: د.ت، مكتبة زهراء الشرق ص46.

عدول الدّلالة التي ترمي إلى تشكيل نظام فردي خاص، ولكنه لا ينعزل عن النموذج المثالي بصنعه صياغات تتسم بالشطط والفوضى، فتخلق عوالم غامضة مبهمة تستعصي على الفهم والتفسير وتتأبى على أن يحدّها أي شكل من أشكال التعقيد ويعدّ الفرض القائل بأنّه ما دام كل منهما يحافظ على القاسم المشترك بينهما وهو النص، فإنّ تحديد السمات الأسلوبية (اللّغوية) في صورة انحرافات أو هيئة تواترات يستلزم الإبقاء على الصلات الجوهرية بينهما التي تمكّن اللّغوي أو الأسلوبي من تقديم تحليلات دقيقة وتفسيرات مقبولة لوظيفتها[1]، فالانحراف يميّز الأسلوب الفردي عن النسق العام الثابت، وذلك لما للانحراف من تأثير وجذب للمتلقي، إذ إنه يتحدد المعنى المراد لأسلوب المتكلم داخل النص، ولا تتحدد الدلالة من الانحراف بسهولة بمعزل عن النص، وإن كان غير ذلك يصعب تحديدها ولهذا عرف الأسلوب على أنّه انحراف عن نظام اللّغة ومعاييرها.

5-3- بين العدول والانزياح: لقد ورد في كتاب العين نزح: «نزحت الدار تنزح نزوحا أي بعدت ووصل نازح أي بعيد، قال: أم نازح الوصل مخلاف لشيمته»[2]، وهذا يعني أنّه يحمل معنى عدل وحرف، أما في لسان العرب أنّه: «نزح الشيء ينزح نزوحا، بعد»[3]، بمعنى أن الانزياح يدل على البعد عن المعيار، كما أنّ «الانزياح مصدر الفعل المطاوع "انزاح" أي ذهب وتباعد. وهو من أجل هذا أقرب ترجمة للمصطلح الفرنسي Ecart، إذ إنّ هذه الكلمة تعني في

1- سعيد حسن بحيري، **دراسات لغوية تطبيقية**، دط. القاهرة: د.ت، مكتبة زهراء الشرق ص48.

2- الخليل ابن أحمد الفراهيدي، **العين**، تح : مهدي المخزومي، إبراهيم السمرائي، دط. العراق: 1981، مادة **نزح**.

3- ابن منظور، **لسان العرب**، مادة **نزح**.

أصل لغتها البعد»[1]، وأما أقدم استعمال لكلمة "**انزياح**" فقد كان فيما وقع عليه بصرنا في «مجلة مجمع اللّغة العربية بدمشق في تعريب لمصطلح فرنسي هو(Descent de la matrice)»[2]، فالانزياح من المصطلحات المتداولة التي تطلق للدلالة على العدول عن النمط العادي للغة رغم ما تحمله من نشوز كلي عن الأصل الذي عدل عنه الشيء، فيقول الجطلاوي «والملاحظ في الأسلوب القرآني أنّ فيه سعيا متكررا مقصودا إلى الانزياح عن قانون المطابقة انزياحا يلفت فنيا نظر الملتقي، ويلفت تأويليا إعجازيا نظر المفسر»[3]. وقد اختلف الأسلوبيون في اصطلاحاتهم الدالة على هذا الواقع الأصل الذي يتم الانزياح عنه بالاستعمال الدّارج والاستعمال المألوف والاستعمال العادي والاستعمال السّائر والاستعمال النمط، والنمط العام والتعبير الشائع، والسّنن اللّغوية وغيرها.

كما أنّ «استعمال مصطلح الانزياح للدّلالة على مخالفة الاستعمال المتعارف عليه في اللّغة، فإنّه وإن كان سليما من حيث دلالته المعجمية دون تضمنه لأي معنى لا يليق بالنصوص المقدسة، إلاّ أنّ تحفظ بعض الأسلوبيين على هذه الترجمة الحرفية لمصطلح (L’écart) أدّى إلى إيثار إحياء المصطلح العربي القديم "العدول" لأنه الأحسن من الناحية العلمية، إذ يسمح بتوحيد المصطلح لإمكانية إطلاقه على النص القرآني في بعض قراءاته والناحية العملية، إذ يلقي تلك الجهود المبعثرة والأوقات المهدرة في ترجمة المصطلح السابق مع عدم الوصول إلى مقابل واحد

---

1 - **Grand Robert de la langue Française**, Canada : 1985, P725.

2- أحمد محمد ويس، **الانزياح من منظور الدراسات الأسلوبية**، ط1. بيروت: 2005، ص49.

3- عبد الحميد أحمد يوسف هنداوي، **الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم**، ص141.

مما يؤدي إلى تضخيم المعجم»[1]. وإذا ما قارنا بين المصطلحات الثلاثة (الانحراف الانزياح، العدول) نجد للانحراف آثارا سلبية، فهو مصطلح يصف السلوك والمنهج والطريقة فهو خاص بميدان الدراسات النفسية مع أنّ نقله إلى الدراسات الأدبية جعل الأدباء لا يتعاملون معه كثيرا على الرغم من شيوعه في الدراسات النقدية الحديثة. وإنّ هذا البعد السلبي الذي يعكس مصطلح الانحراف هو الذي دفع بعض الباحثين للتفتيش عن مصطلحات أخرى تدّل على ظاهرة الخروج عن المألوف، فقد وصفت مثل هذه الظاهرة بالانزياح، وهذا الأخير لم يكن إلاّ شكلا من أشكال التخلص من مصطلح الانحراف، ولكن الأمر لم يتوقف عن هذا الحد، بل تعددت الأسماء بشكل كبير، وإن كانت في معظمها تشير إلى وصف ظاهرة واحدة. وأخيرا نقول إن هذه المقارنة كانت لإمكانية النظر إلى كل هذه المصطلحات الحاملة لشحنة موحدة بمنظار مصطلح واحد يحدّها جميعا وهو "العدول". وإذا ما عدنا لنقارن هذا المصطلح عند النحاة وعند البلاغيين نجد أنّ العدول عند البلاغيين يكون في جانب الدلالة، وما يمثل هذا المجاز اللّغوي كالكناية والاستعارة، وأمّا عند النّحاة فيكون في الجانب التركيبي النّحوي والصرفي، «فإذا كان النّحوي يشرح تركيبا من نحو: (ضاحكا) جاء زيد، فإنّ البلاغي يحرص على بيان أنّ تقديم (ضاحكا) جاء لغاية ليحقق المتكلّم احتياجات المخاطب أو المتلقي الدلالية، فــ (ضاحكا) تحمل وظيفة تداولية، قد تكون

1- عبد السلام المسدي، **الأسلوبية والأسلوب**، ص162-163.

للتخصيص أو للتفاؤل أو لغير ذلك من مقاصد التقديم وأغراضه»[1]، أي أنّ البلاغي يحرص على كشف الإرادة الاستعمالية للتركيب المنجز وهذه الإرادة شيء زائد على التركيب، لأنّها مرتبطة بسياق الحال وموافقة لمقتضاه، فالقصد ليس مسلطا على التركيب في ذاته حسب، وإنّما في خواصه كما يقول السكاكي **(ت1160هـ–1228م)** «ولذا كان التركيب مختلفا عن:

- جاء ضاحكا زيد.
- ضاحكا جاء زيد.

لأنّ (مقتضى الحال) أو الاعتبار المناسب (للحال) يستدعي في كل من التركيبين السّابقين المختلفين بنية، ناتجا دلاليا يوافق سياقهما ومقامهما، وتفويت ذلك يشد البنية إلى جبرية تناسب وظيفتها اللّغوية التداولية»[2]، وهكذا ينطلق البلاغي من النظر إلى التراكيب على أساس صورتها الظاهرة المنجزة في إطار من التفاعل بينها وبين مقتضيات المقام وإدراك هذه القيمة وجمالياتها في التراكيب يستلزم استحضار الأصل واستصحابه ليقاس عليه ضبط درجة العدول كما وكيفا.

ونقول إنّ مباحث النّحو يتحقق بها فهم البنية التركيبية ودلالتها، وبمباحث البلاغة تتحدّد أهداف التعبير والتواصل وبهما معا يوقف على دلالة التراكيب وأسرارها.

1- عبد الحميد السيد، **دراسات في اللسانيات العربية، بنية الجملة العربية، التراكيب النحوية والتداولية، علم النحو وعلم المعاني**، ط1. الأردن: 2004، دار الحامد، ص128.

2- المرجع نفسه، ص129.

أوجه التقابل	
العدول عند النحاة	العدول عند البلاغيين
- قد يخضع العدول لمبدأ الاختيار وهو بذلك يصبح عملية مقصودة ولعلّ الذي يؤكد أيضا على هذا التعمد هو أنّ اللّفظة المختارة تتعدى الدّلالة الأولى إلى دوال أخرى وهذا ما عبّر عنه الأسلوبيون بمصطلح "الاتساع" (Ecart). - قد يكون العدول عند النحاة والبلاغيين لسياقات ومقامات معينة.	

5-4- بين العدول واللّحن: قد عرف اللّحن في حقبة فجر الإسلام، ويروى لنا الجاحظ أنّ أول لحن سمع بالبادية قول أحدهم «هذه "عصاتي" بدل "هذه عصاي" وأنّ أول لحن سمع بالعراق قولهم "حي على الفلاح" (بكسر الياء بدل فتحها)»[1]، كما كثر الحديث عن الصّواب والخطأ في المجالس العلمية التي كانت تجري آنذاك، منها ما دار بين أبي سعيد السّيرافي (**ت368هـ**) وابن متى، حين قال أولهما للآخر: «ما تقول في قول القائل: "زيد أفضل الإخوة؟ "قال: صحيح، قال فما تقول إن قال: "زيد أفضل إخوته؟" قال: صحيح. قال: فما الفرق بينهما مع الصحة فبلح وجنح وغص بريقه. فقال أبو سعيد: أفتيت على غير بصيرة ولا استبانة. المسألة الأولى جوابك عنها صحيح وإن كنت غافلا عن وجه صحتها، والمسألة الثانية جوابك عنها غير صحيح، وإن كنت أيضا ذاهلا عن وجه بطلانها، قال متى بيّن لي ما هذا التهجين؟ قال أبو سعيد: إذا حضرت الحلقة استفدت، ليس هذا مكان التدريس هو مجلس إزالة التلبيس مع عادته التمويه»[2]، ليستمر الكلام عن الخطأ

1- الجاحظ أبو عثمان عمرو بن بحر، **البيان والتبيين**، تح:عبد السلام محمد هارون، ط3. القاهرة: 1968 مكتبة اليازجي، ج2، ص219.

2- أبو حيان التوحيدي، **كتاب الإمتاع والمؤانسة**، ج1، دط. بيروت: د.ت، المكتبة العصرية ص119.

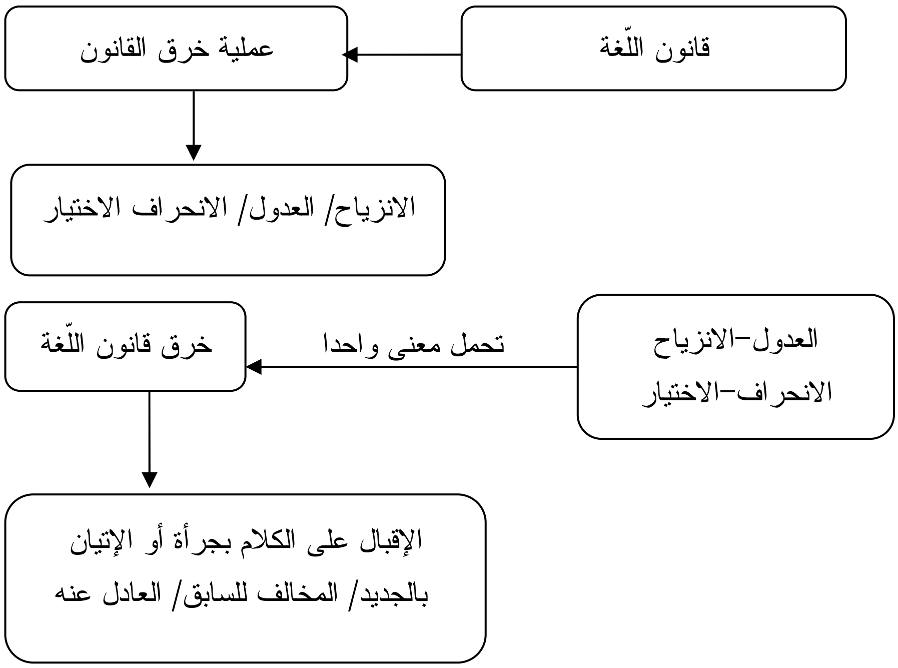
والصّواب إلى وقتنا الحاضر مع اختلاف في تحديد المعايير الصّوابية من زمن لآخر. فاللحن إذن من المصطلحات التي تستخدم للدلالة على ظاهرة العدول عن الأعراف اللّغوية والنّحوية، ومن حيث المعنى اللغوي لمادة "**لحن**" فنقول إنّ معاجم اللّغة والغريب تكاد تتفق على أنّ معناه يرجع إلى المعاني الستة التي ذكرها ابن بري وغيره، ونستدل على ذلك في قوله: للّحن ستة معان: الخطأ في الإعراب وصرف الكلام عن سننه والعدول عن وجه الصّواب فيه. وعليه نقول إن ظاهرة اللّحن ظهرت أكثر «...بعد انتشار العرب خارج منازلهم ودخول غير العرب في الإسلام بدأ اللحن يفشو في نطق القرآن وفي كلام العرب... فأداهم ذلك إلى تحديد القبائل الفصيحة، وإلى تحديد الزمان والمكان وتمّ استبعاد الكثير من اللّهجات العربية بغية التحكم في آليات المنهج وصولا إلى اللّغة المصفاة، ولقب ذلك بالاحتجاج اللغوي، وكان ذلك معيار التقدير عروبة اللّفظ بثبوته في كلام العرب الأولين ومن يوثق بفصاحته»(1)، فكان الاهتمام بهذه الظاهرة بهدف تعليم الفصحى والابتعاد عن التأثيرات العامة في الاستخدام اللّغوي «والملاحظ أنّ من استعمالات مصطلح اللّحن ما يحمل مفهوم الخطأ، وهو الخروج الكلي عن قواعد اللّغة لذلك ظهرت الدّراسات النّحوية، وكانت محور اهتمام النحاة في ذلك الوقت لوقاية مستعمل العربية من اللّحن بمختلف أشكاله»(2). وبهذا يتبيّن أنّ اللّحن ليس مقصورا على إجراء العلامات الإعرابية وإنّما يتسع مفهومه ليشمل الأصوات والوحدات المعجمية والتصريف والتركيب واعتبر خطأ يجب تصحيحه والعدول عنه.

وإذا قارنا بين هذه التّسميات المتعددة المصطلحات نجدها تتفق وتتداخل فيما بينها في مفهوم واحد، وهو انحراف الكلام عن النظام العادي والابتعاد عن السنّن

1- صالح بلعيد، **في أصول النحو**، دط. الجزائر 2005، دار هومة، ص94-95.

2- ينظر: الجاحظ أبو عثمان عمرو بن بحر، **البيان والتبيين**، تح:عبد السلام محمد هارون، ط3. القاهرة: 1968، مكتبة اليازجي، ج2، ص210، 212، 215.

التي يجري وفقها الاستعمال اليومي للغة، كما أنّ هذه المصطلحات كان الهدف منها هو شحن الخطاب بطاقات أسلوبية وجمالية إبداعية تحدث تأثيرا خاصا في المتلقي، وتؤكد بذلك انتباه العرب القدامى النّحويون منهم والبلاغيون والنقاد إلى وجود مستويين من الكلام، غير أنّه نلاحظ في هذه المصطلحات أنّها تنتمي إلى حقول معرفية مختلفة من علوم اللّغة والبلاغة والنقد الأدبي، إضافة إلى هذا فإنّ هذه المصطلحات تحمل وظيفة واحدة هي المفاجأة المرتبطة أصلا بالمتلقي. ولعل هذا الرسم يوضح العلاقة بين هذه المصطلحات.



6-علاقة العدول باللّحن: اللّحن هو العدول بالكلام على الوجه المعروف عند النّاس إلى وجه لا يعرفه إلاّ صاحبه، كما أنّ اللّحن الذي هو الخطأ عدول عن الصّواب المعروف، فيقول عن ذلك السيرافي: «ما عرفت حقيقة معنى النّحو، إلاّ

من معنى اللّحن الذي هو ضده، فإنّ اللّحن عدول عن طريق الصّواب، والنّحو قصد إلى الصّواب. وقد ذكر مصطلح اللّحن فيما قاله الجاحظ في قول مالك بن أسماء (بن خارجة الفزاري):

«منطق صائب و**تلحن** أحيانا وخير الحديث ما كان **لحنا**»[1].

إذن، فاللّحن من بين المصطلحات التي تستخدم في الدراسات الحديثة للدلالة على ظاهرة العدول عن الأعراف اللّغوية.

وسنوضح فيما يلي العلاقة بين العدول واللّحن:

كلّ خطأ أو لحن هو عدول ⟵ وليس كل عدول خطأ، بل إنّ بعضا من العدول فقط يعدّ خطأ، فالعلاقة تكون علاقة **تداخل** الجزء أي **(العدول)** في الكل **(اللّحن)** فالعدول يمكن أن يكون جزءًا من الخطأ، وهذا المخطط يوضح ذلك:



ويظهر أيضا أن الخطأ هو العدول في قول عثمان ابن جني: «منطق صائب أي تارة تورد القول صائبا مسددا، وأخرى تنحرف فيه وتلحن أي تعدله عن الجهة الواضحة»[2]، فجاء اللّحن في هذا القول بمعنى العدول، كما جاء على ثلاثة أوجه: الفطنة والفهم والخطأ في الإعراب، ويتجلى ذلك في القول الآتي: «تعدله عن الجهة الواضحة، لأنّ اللّحن الذي هو الخطأ في الإعراب هو العدول عن الصّواب»[3]

1- علاقة العدول باللحن www.sirah.al.islam.com/display.asp?f=rwd.3267

2- ابن منظور، **لسان العرب**، www.islamport.com/d/3/hqh/1/121/2106.htm

3- الموقع نفسه.

ولقد أدرج اللّغويون والنحاة القدماء على أنّ اللّحن باب من العدول الذي خرج عن نظام العربية الأصلي، والذي يعتبر خطأ عند البعض وعند البعض الآخر، هو ضرب من التوسع اللّغوي الناتج من التطوير اللّغوي. وهذا عرض لبعض الأمثلة التي تنتسب إلى الشعراء التي تقر «أنّ العدول عن بعض الأساليب تعدّ أخطاء كما حكم عليها اللغوي المعاصر إبراهيم اليازجي الذي أخطأ شاعرا جاهليا كالحارث بن حلزة في جعله كلمة "ضوضاء" مؤنثة في قوله:

أجمعوا أمرهم عشاء فلما   أصبحوا أصبحت لهم ضوضاء.

والأرجح أن تكون مذكرة، لأنّ لو كانت مؤنثة لكان أصحاب المعجمات قد أثبتوا في معجماتهم "ضوضاء" مؤنثة بدلالة البيت المذكور، كما أخطا عنترة في تعديته للفعل خشي، من خلال الشاهد الآتي:

«ولقد **خشيت بـــ**أن أموت ولم تدن»[1]، فالفعل خشي متعدّ إلى المفعول من غير حرف الجر (الباء). والصّواب أن يقال: ولقد خشيت أن أموت ولم تدن.

7-أسباب العدول: إنّ السبب الذي يدعو نظام اللّغة إلى العزوف عن الأصل وتفضيل العدول من الأصل إلى الفرع هو ما يلي:

-«إرادة أمن اللّبس الذي قد يكون مع الاستصحاب، فالمبدأ العام في اللّغة العربية (وفي اللّغات الأخرى كذلك) هو ما عبر عنه ابن مالك بقوله: "**وإن بشكل خيف لبس يجتنب**" فلا بد أن تتحقق الفائدة رغم العدول. ومثال ذلك أن القاعدة الأصلية تجعل المبتدأ متقدما على الخبر ولكن يحدث أحيانا أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على لفظ يشتمل عليه الخبر، فلو استصحب هذا الأصل لعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة، ولأدى ذلك إلى اللّبس عندئذ يعدل من هذا الأصل إلى

1- إبراهيم السامرائي "**التجاوز عن الفصيحة**" مجلة المنهل، العدد: 504، ص1-2.

القاعدة الفرعية، وهي قاعدة تقديم الخبر»[1]. ومن هنا فإن نظام اللّغة يتغيّر من نظام إلى آخر لأغراض بلاغية.

-«الخضوع لقواعد معيّنة يتم بها العدول في ضوئها ويطرد على ضوئها عن توظيف القاموس اللغوي المألوف، فيلجأ إلى استعمال عبارات وتراكيب تخرج عن النمط اللّغوي المتداول، وهذا موجود بكثرة وله أبعاده القديمة الّتي تعود إلى سمة العصر الحاضر الذي تأثر بكثير من النظريات الغربية والدّراسات الحديثة التي أوجدت في الغرب منذ الخمسينيات، والتي حاول من خلالها بعضنا أن يطبق تلك الظواهر عنوة على اللّغة العربية التي لها خصائصها. ولقد حدّد تمام حسان درجات الصّواب والخطأ في النّحو والأسلوب فيما يلي:

القاعدة الأصلية
القاعدة الفرعية
القاعدة الموقعية
الاستعمال العدولي
الترخيص في القرينة
الخطأ / البواح»[2].

وانطلاقا من هذه التّرسيمة، يتضح لنا أنّ في نظام النّحو العربي أصولا وفروعا تتسم بالعدول عن الأصل، وتنشأ بها درجة من درجات الصّواب لا تتفق مع أصول اللّغة، فتكون هذه الدرجة كلون جديد وهو عدول جائز إذا كان مطردا

1- تمام حسان، **الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو، فقه اللّغة، البلاغة**، دط القاهرة: 2000، عالم الكتب، ص145 (بتصرف).

2- صالح بلعيد، **محاضرات في قضايا اللّغة العربية**، دط. الجزائر: 1999، دار الهدى ص104-105.

لأنّ العدول غير المطرد يعتبر شاذا، وهو ما خرج من إطار الصّواب إلى إطار الخطأ، فلا يعد عدولا وإنّما يعتبر خطأ. ومن بين أسباب العدول، وأهمها في نظر الباحثين وأعمقها تأثيرا هو ما يسمى **بالترجمة الحرفية:** «وهي النّسخ أو النقل الحرّ في القوالب وأساليب في التعبير أجنبية فهي إذن تدخل العربية –باعتبارها لغة موردا أو هدفاــ من لغات مصادر وخاصة من الفرنسية والإنجليزية حيث إنّ الذين يترجمون إلى اللّغة العربية لا يراعون توافق المعاني والألفاظ بين اللّغة المأخوذ منها والمنقول إليهـــا وتباين طبيعة كل منهما في الأساليب والتّراكيب واختلاف الصفات التي تميّز كلّ واحدة منهما عن الأخرى إضافة إلى اختلاف الحضارة والثقافة بين المجتمعات. وهذا ناجم من أمرين اثنين: **أولهما:** المعرفة السطحية والمحدودة للغتين. **وثانيهما:** أن بعض المثقفين يفكرون بلغة أجنبية مما يجعلهم عند صياغة الحديث باللّغة العربية يصبون العربية في قالب غير قالبها ويلبسونها لباسا لا يلائمها ولا يناسبها. إلاّ أنّ هذا التدخل بين اللغات طبيعي في الحقيقة، لأن الاقتراض بين اللغات مظهر طبيعي لا تخلص من أثره أية لغة مهما يكن أهلها محافظين»[1]، وبهذا فإن الترجمة لها أثر عميق في حدوث الانحراف عن الأصل لأن بفضل الترجمة تسربت بعض خصائص اللّغات الأجنبية إلى اللّغة العربية.

وفي الحديث عن الدعوة إلى العامية التي كانت هي الأخرى من ضمن الآثار التي خلفتها المرحلة الطباعية في الكيان الاجتماعي العام، نلاحظ مساهمة الكثير من وسائل الإعلام المتصلة اتصالا مباشرا بالجماهير في إيذاء اللّغة العربية من خلال ترويجها للغة العامية، وكذا الألفاظ والأفكار التي تحرف كلمات اللّغة العربية الفصيحة وتغيّر معانيها. «فلو تأملنا واستعرضنا جيدا البرامج والفقرات

1- إبراهيم بن مراد، "**من خصائص الاستعمال اللّغوي في برامج الإذاعة والتلفزيون**" www.aldjazeeratalk.net/forum/showthread.php?P=1022390

التي تبث في الإذاعة والقنوات التلفزيونية لوجدنا أن معظم البرامج تبث بلهجة رجل الشارع، وبعامية خاصة فيما يخص الأعمال الدرامية والمنوعات التي يندر فيها استعمال الفصيح، فهي تقدم كلّها تقريبا باللهجات المحلية»[1]، وهكذا فإنّ شيوع العامية في أجهزة الإعلام ومن ثمّ بين الجماهير لا يتم إلاّ على حساب الفصحى، وفي هذا إهدار للغة الأم، وعدم الاهتمام بأصولها وقواعدها، فتتداخل مفردات العامية مع مفردات الفصحى، ويؤدي ذلك إلى وقوع الخطأ والزّلل في مفردات اللّغة.

كما أنّ عدم استعمال اللّغة العربية في كثير من ميادين العلم الحديث كالطب والهندسة والعلوم الطبيعية، والعلوم الاجتماعية الحديثة أسهم في التردي اللّغوي لأنّ المتخصصين في هذه الميادين يرون أنّها تتصف بالتصلب.

ومن بين أسباب العدول غير المطرد (الشاذ) نجد بالدرجة الأولى أن أغلب الصحافيين لا يراعون قواعد هذه اللّغة ولا يحترمونها. «ومن هنا يعمل هؤلاء على تشويه العربية أكثر مما يرقونها وينفرون القارئ المستمع والمشاهد أكثر مما يشدونه إلى هذه اللّغة الجميلة الشابة»[2] وكان هذا نتيجة تفشي بعض الأخطاء في لغة الصحافة، و إضافة إلى عدم تحكم الصحافيين في اللّغة العربية، فإنهم يعانون من ضعف التدريب على الإلقاء مع وجود هوة وبعد ثقافي واجتماعي بينهم، وبين المشاهد المستمع أو القارئ نتيجة جهلهم الظروف النفسية والاجتماعية لهؤلاء بحيث إنّ رجال الإعلام لا يفرقون بين الفصحى واللّغة الصعبة التي لا يفهمها

1- صالح بلعيد "**عن الخطأ والصواب في لغة الصحافة والإعلام**" مجلة مجمع اللّغة العربية طرابلس: العدد 4 2006، ص62.

2- صالح بلعيد "**أنقذوا اللّغة العربية من الصحافيين**" منافحات في اللّغة العربية، تيزي وزو: 2006، دار الأمل، ص100.

الكثير، مما يؤدي في أغلب الظروف إلى استعمال خطابات ذات طابع سلطوي يتميز بالشمولية وافتقاد الحوار، أو بالأحرى خطابات عميقة أفرزتها الأنظمة الحكومية بامتلاكها مؤسسات الإذاعة والتلفزيون.

8- معيار العدول: يعرّف المعيار (La norme) على أنّه النظام اللغوي الذي ينبغي على المتكلم إتباعه ليحقق أداء لغويا فصيحا، واعتمادا على هذا المعيار تحدّد درجة الفصاحة عند كل فرد، فتقع المقابلة هنا بين ظاهر الاستعمال اللّغوي الفردي أو الكلام، وذلك النظام (المعيار) وهنا يظهر العدول بدرجات متفاوتة. ويطلق على المعيار الذي يخرج عنه العدول بمسميات كثيرة منها: «الاستعمال الدارج والمألوف والشّائع والوضع الجاري والدرجة الصفر، والسنن اللّغوية، وقد جاء لذلك مماثلات في البلاغة والنقد عند العرب من مثل أصل اللّغة، وأصل الوضع والحقيقة وغيرهما من المصطلحات»[1]. فالمعيار ينشأ من استنطاق النصوص الّتي تمثل أعلى مستويات الفصاحة عند المجموعة اللّغوية التي يراد ضبط لغتها وهو ما يسمى بعصر الفصاحة، والاحتجاج اللّغوي للخروج بقواعد وقوانين من نمط معيّن من أنماط الصّياغة اللّغوية. ويبدو أنّ المعيار لا يتحدد إلاّ بمعرفة عميقة بالنّظام اللّغوي، وإذا كان النظام اللّغوي هو المعيار الذي يتحدّد به الانحراف، فإنّ الأمر قد امتد ليشمل تفريقا بين اللّغة المنحرفة واللّغة غير المنحرفة.

9- أنواع العدول: لوحظ في لغة الصحافي استعمال الكثير من التجاوزات والتي تعرف في لغتنا العربية بمصطلح العدول، والذي يتم في عدة مستويات أهمها: المستوى الصوتي النّحوي والصرفي، وكذا المستوى الدلالي.

1- موسى سامح ربابعة، **الأسلوبية مفاهيمها وتجلياتها**، ص35.

9-1- المستوى الصوتي للغة الصحافة: يحظى الجانب الصوتي في اللغة العربية بأهمية كبيرة وقد أشار الجاحظ **(ت255هـ)** إلى ذلك حين قال: «والصوت هو آلة اللّفظ، والجوهر الذي يقوم به التقطيع، وبه يوجد التأليف، ولن تكون حركات اللسان لفظا ولا كلاما موزونا ولا منثورا إلاّ بظهور الصوت»[1] فبالصوت تتضح المعاني ثم تصل إلى الأذهان، فيحصل الفهم المنشود. فاللفظ إذن يمثل القاعدة الأساسية في تحديد الأداء اللّغوي السليم، ويقول في هذا الصدد "كرم شلبي" وهو من الباحثين المعاصرين: «صوت المذيع هو الأداة الرئيسية للاتّصال مع المستمعين والمشاهدين... والأداة الّتي ينقل بها المذيع معلوماته إلى الجمهور... أي كيفية إخراج الكلمات ونطقها، تصبح ذات أهمية فائقة، فلا يصح أن يتلعثم المذيع أو يتأتئ أو يرقم كلماته بالفواصل والنقط مثل: آ...أي...الخ»[2] فيتضح لنا من هذا القول إنّ الصوت أهم شيء في الرّسالة الإعلامية، فلا بد من الحرص على وضوحه لحصول عملية التبليغ كما ينبغي، وفي أحسن صورة.

9-2- العدول الصوتي: يعرّف العدول الصوتي على أنّه انحراف على مستوى أداء الحروف فهو متصل بالجهاز النطقي عند الإنسان، فيختلف من منطقة إلى أخرى، وفي بعض الأحيان من فرد لآخر في المجموعة الواحدة. وهذا ما تنبّه إليه النحاة فرأوا «... أنّ الحرف الواحد تتعدد صوره بحسب موقعه مما جاوره من الحروف، فكان عليهم أن يجردوا أصلا لهذه الصور، وأن يجعلوا الصورة المختلفة عدولا عن هذا الأصل بحسب مبادئ معينة للتغيير والتأثير، كأثر الإدغام والإغفاء

1- الجاحظ، **البيان والتبيين**، ص79.

2- كرم شلبي، **المذيع وفن تقديم البرامج في الراديو والتلفزيون**، ط1. القاهرة: 1987، دار الشروق، ص48.

والإقلاب ...»[1]، فكلّ عدول يعود إلى أصل واحد، ولهذا حددت حروف اللّغة العربية بتسعة وعشرين حرفا، ولولا هذا الرّد إلى الأصل الواحد لأصبحنا في عدد لا نهائي من الأصوات. إن الصّواب من استعمال الأصوات على طبيعتها التي نطقت عليها العرب سليقة يؤدي معاني معينة محددة، والعدول عن هذه الأنماط الثابتة يؤدي إلى معان أخرى تتحدد حسب الأسلوب الذي استثمرت فيه، «فقد أخضعت هذه الزوائد الصوتية الصيغ إلى معايير قياسية سجلت معها منظومة التحكم الصرفية العربية أوزانا ذات دلالات متباينة حسب القوة الصوتية لإنتاج هذه الأصوات واختلاف صفاتها وتفاعلها مع أصوات البنى الأصلية، واستجابتها لعوامل التأثر والتأثير وقُدراتها على التحوّل الانتقالي في الميدان الوظيفي»[2].
ويقوم المبدع بعدول صوتي قصد الإتيان بلفظ يحاكي بهيئة النطق فيه معنى يقتضيه السياق أو المقام، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿**قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمْ اللَّهُ وَيَغْفِرَ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ**﴾ [سورة آل عمران الآية 31]، فنلاحظ من خلال هذه الآية فك الإدغام في الفعل (**يحببكم**) وهو ما يحمل معنى الزيادة والتضعيف في حب الله لمن يحبه، مما يعني أن التكرار نوع من العدول الصوتي. والأخطاء السمعية نوع من العدول الصوتي، ويقصد بها «... سقط الأصوات الضّعيفة قد يحيط بالصّوت بعض المؤثرات تعمل على ضعفه بالتدرج كوقوعه في آخر الكلمة وزيادته عن بينهما، وعدم توقف المعنى المقصود عليه، فيتضاءل جرسه شيئا فشيئا حتى يصل في عصرها إلى درجة لا يكاد يتبيّنه فيها السمع، فحينئذ يكون عرضة للسقــوط وموقع الصوت في الكلمة... يعرضه

1- تمام حسان، **الأصول**، ص107.

2- عبد القادر عبد الجليل، **الأسلوبية وثلاثية الدوائر البلاغية**، ط1. الأردن: 2002، دار صفاء ص324.

كذلك بكثير من صنوف التطور والانحراف»[1]، فظهر العدول الصوتي في مواضع عدة ومن الطبيعي أن يظهر خاصة على مستوى اللّهجات، لأن الجانب الصوتي يستشف من المسموع ومن الأداء، أمّا من ناحية المكتوب المقيّد، فهو قليل إلاّ أنّنا لا يمكن أن ننفي هذه الظاهرة. وعليه، فإنّ العدول الصوتي نجده جائزا في اللّغة، ولكن هذا لا يعني أن ما يرتكب من أخطاء صوتية جائزة، فقد حدّد أحمد مختار عمر أنواعا مختلفة للمآخذ الصوتية والنطقية رصدها من خلال تحليله لأخطاء الإعلام المصري، وكلّها أخطاء يجب الحد منها وإيجاد حلول عملية ورفض مسلمات العصر (كَسَكِّن تسلم) (والمهم الفهم) (والخطأ المشهور أفضل من الصّواب المهجور...) وإذا ما تساهلنا مع هذه الأخطاء أصبحت من الأخطاء الشائعة التي يصعب تداركها.

9-3- العدول النّحوي: وهو الخروج عن القواعد النّحوية للغة العربية وهو ما يطلق عليه باللانحوية (Ungranmatikalitat) وهذا «ما يعرف بالانحراف الخارق لمعيار النّحو الأصلي أي الانتقال من ما هو أصلي إلى ما هو فرعي. إلاّ أنّ هناك بعض الاعتراضات التي لا تجعل هذا النوع من الانحراف مسوغا ومقبولا، إذ ليس كل خروج عن الوظيفة النّحوية يمتلك وظيفة جمالية...»[2]، فالعدول النّحوي لا يجب أن يمسّ **بالأصول**، وحتى على مستوى **الفروع** فلا يكون إلاّ لغرض اقتضاه السّياق. كالاعتماد على الإمكانات البلاغية كالالتفات، التقديم والتأخير والحذف والعدول في استخدام أدوات الربط، وهذا معناه أنّ العدول النّحوي المتمثل في كسر النسق اللغوي المألوف، يكون جائزا في بعض المواضيع التي يقتضيها السياق كما سلف ذكره. وهذا ما استدركه النّحويون إذ

1- علي عبد الواحد وافي، **فقه اللّغة**، ط8. القاهرة: د.ت، دار نهضة مصر، ص137-141.

2- موسى سامح ربابعة، **الأسلوبية مفاهيمها وتجلياتها**، ص38.

وضعوا مقاييس للعدول عن معيار النّحو «فالجملة عند النحاة ركنان المسند إليه والمسند... وماعدا هذين الرّكنين مما تشتمل عليه الجملة فهو فضلة يمكن أن يستغني عنه تركيب الجملة. وشروط جواز العدول عن أصل من هذه الأصول أن يؤمن اللّبس فتحقق الفائدة، ومن هنا لا يكون الحذف إلاّ مع وجود الدّليل، ولا يكون الإضمار إلاّ عند وجود المفسر، ولا يكون الفصل إلاّ بغير الأجنبي ولا التقديم والتأخير إلاّ مع وضوح المعنى، وحيث لا تكون الرتبة واجبة الحفظ»[1]، فهذه القواعد تنص على عدم العدول إليه هو المطرد والشائع وربما يكون هذا الجانب هو الذي خلق اللهجات في عصرنا، فخرجنا من العدول الجائز إلى اللاجائز وهو الخطأ المرفوض، ويظهر هذا العدول النّحوي المرفوض في مختلف موضوعات النّحو وأبوابه «ومن ذلك نجد الانحرافات التي تكون في أبواب العدد ومنع الصّرف، وبعض مسائل الاستثناء والإتباع وخلط أجزاء الجملة نتيجة طولها وربما كان من أهم الانحرافات النّحوية ما يسببه طول الجملة وفصل المتعلقات عما تتعلق به مما يوقع في لبس...»[2]، ومن أمثلة ذلك: جامعة القاهرة تبحث عن استعدادات العام الدراسي بعد غد، والمراد: جامعة القاهرة تبحث عن استعدادات العام الدراسي، لأنّ الظرف بعد غد متعلّق بالفعل تبحث، وليس ببدء العام الدراسي «ومظاهر العدول النّحوي عن الأصل تتعدد وتتنوع، فقد يكون في **الرتبة** (غير المحفوظة) بما يحدث من تقديم وتأخير، نحو قولنا: أعلن وزير التربية استئناف الدراسة.يمكن أن تتولد أنماط كثيرة منها :

-أعلن استئناف الدراسة وزير التربية.

1- تمام حسان، **الأصول**، ص121-122.

2- أحمد مختار "**الانحراف اللغوي في الإعلام المصري المسموع، مظاهره وسبل تقويمه**" مجلة مجمع اللّغة العربية، القاهرة: 2001، العدد 62، ص44-47.

-وزير التربية أعلن استئناف الدراسة.

- استئناف الدراسة أعلنه وزير التربية.

وكل نمط من هذه الأنماط يختلف عن غيره **بنية ودلالة**. وهذا أمر يكسب اللّغة مرونة واسعة، ويكفل لها خيارات كثيرة. أو في **النظم**: من حذف أو زيادة واعتراض أو فصل بين أجزائه»[1]. فنتبيّن من هذا أنّ النحاة ينطلقون من النظر إلى التراكيب أولا على أساس أنّ لها أصولا تركيبية تتوافق مع القواعد التي يضعونها، فإذا لم يتوافق التركيب الظاهر مع هذه الأصول بسبب تقديم أو تأخير أو حذف أو نحو ذلك من مظاهر العدول، فصرفوا النظر عنه إلى باطن منضبط بما وضعوا من قواعد، أي ردوا البنية السّطحية إلى البنية العميقة بلغة التحويليين ومن هنا يجوز لنا أن نستطرد ونقول: إنّ هذا التصرف في البناء النّحوي لا يعني مخالفة القواعد، وإنّما يعني العدول عن الأصل ومثل هذا العدول لا يعني عدولا عن الأفصح إلى الأقل فصاحة، وإنّما هو يعني عدولا عن الأصل الذي يقتضيه المنطق الفطري للغة إرضاء لمؤثر آخر غير منطقي، مؤثر وجداني. غير أنّ هناك من أتباع تشومسكي من ذهب إلى أنّ الجملة التي تخالف قاعدة أصلية في النّحو تكون أقل نحوية.

9-4-العدول الصرفي: ويكون هذا النوع من العدول في دراسة الصّيّغ الصّرفية كالعدول عن المطابقة في زمن الفعل مثلا من صيغة الماضي إلى المضارع، من صيغة البناء للمعلوم إلى صيغة البناء للمجهول، وكذا العدول من صيغة الفعل إلى صيغة الاسم، ومن الجمع إلى الإفراد ...الخ وهذه الأنواع من النماذج العدولية الصرفية نجدها في المصادر العربية القديمة بما فيها من قرآن وحديث، نثر وشعر، وكذا في المصادر الحديثة، ونذكر منها الصحافة العربية

1- عبد الحميد السيد، **دراسات في اللّسانيات العربية**، ص122-123.

المعاصرة الّتي نحن بصدد التطبيق والتعليق عليها. نقول إنّ هذا النوع من الانحراف يكون متعلقا بالزيادة في الحروف، فكل حرف يضاف إلى صيغة صرفية يستلزم زيادة في المعنى فيقول ابن جني: «إنّ زيادة المبنى إنّما جاء به لمعنى»[1]،فكل زيادة في بناء صيغة الكلمة الصرفية تستوجب زيادة في الدّلالة وهذا ما يدل على أنّ اللّغة العربية لغة مطاوعة مرنة فيمكن اشتقاق عدد كبير من المفردات، وتكون الزيادة في أول الصيغة أو آخرها أو وسطها، فمن فِعْلْ (فَعَلَ) نشتق (**است**ـفعل) و(**افتـ**ـعال) و(فعلـ**ت**) «...والزيادة في الكمية الصوتية تشكل ما يمكن أن تطلق عليه (القرائن الصرفية الدلالية) أوالمورفيمات (Morphèmes) والتي توصف بأنّها عناصر صرفية صغرى ذات قيم تمييزية تكمن في الوظائف التي تؤديها، وهذه الملحقات الصرفية الّتي يعبّر عنها المورفيم باعتباره علامة (Signe) تتوزع على ثلاثة أنواع: السّوابق (Préfixes) والدّواخل (Infixes) واللّواحق (Suffixes) وتؤدي هذه الزيادات الصوتية إلى استيعاب دلالات جديدة»[2]، وهذه الزيادة في الحروف وفق أوزان صيغ معروفة في اللّغة العربية بالاشتقاق (La dérivée) وفي اللّغات العربية بنظام السوابق واللّواحق الذي لم ينجح تماما في اللّغة العربية ساعد على إيجاد مصطلحات كثيرة مقابلة للمصطلحات الوافدة من الغرب دون اللّجوء إلى التعريب والترجمات «فلقد أخضعت هذه الزوائد الصوتية الصيغ إلى معايير قياسية سجلت معها منظومة التّحكم الصرفية العربية أوزانا»[3]، هذه الأوزان تستجيب لقوانين اللّغة العربية

1- ابن جني، **الخصائص**، ج1، ص233.

2- عبد القادر عبد الجليل، **الأسلوبية وثلاثية الدوائر البلاغية**، ص324.

3- المرجع نفسه، ص324.

الصوتية والدلالية، فكان ذلك العدول جائزا لإثراء اللّغة، فقد أقر المجمع المصري بجواز مثل هذه الأمثلة:

– «قياسية أبنية الأفعال (فَعَلَ) للتكثير والتعدية والتغيير مثل: أماه و(أَفْعَلَ) لتعدية الفعل الثلاثي اللازم.

– قياسية (استفعل) لإفادة الطلب أو السيرورة أو الدّلالة على الجعل والاتّخاذ مثل: استبدل.

– أقرّ وزن المطاوعة: مطاوع (فَعَّلَ) تَفَعَّلَ (قَطَّعَتْ الشوك وتقطَّعَ).

– جواز جمع المصدر عندما تختلف أنواعه، وقد نجد في الاستخدام المعاصر صيغا كثيرة لجمع المصدر: إشعاعات–تمديدات...»[1]، ومن الأساليب المشتقة حديثـــا نذكر على سبيل المثال:

- استجوب القاضي المتهم: أي طلب منه الجواب.
- موّل المشروع: أي قدّم المال اللازم له.

بالإضافة إلى صيغ كثيرة أخرى، لا مجال لحصرها في هذا البحث، ولكن الذي يمكن قوله هو إنّ مجمع القاهرة قدّم مجموعة من التسهيلات لوضع الألفاظ والأساليب المستحدثة من الطرائق الممكنة للاشتقاق مع عدم المساس بجوهر القواعد التي سار عليها العرب القدماء.

9–5– العدول الدلالي: وهو الخروج من المعنى الأصلي للكلمة إلى معنى ثان يحدده السياق فيكون للفظ مدلولان: أوّله قريب ظاهر ليس هو المقصود ومدلول، وثانيه نصل إليه من خلال علاقات عقلية وهو المقصود، والذي أطلق عليه النقاد البلاغيون العرب مثل هذا الخروج بشجاعة العربية، ليدلل على تطويع

1– صالح بلعيد، **اللغة العربية، آلياتها الأساسية وقضاياها الراهنة**، الجزائر: 1995، ديوان المطبوعات الجامعية، ص70–71.

اللّغة إلى الحاجة الإنسانية في التعبير، وتوسيع إمكانياتها لتخدم غرض المبدع فيقول ابن جني في هذا الشأن: «ومن المجاز كثير من باب الشجاعة في العربية»[1] وهو ما يسمّى عند القدماء اسم المجاز الذي يعدل عن الأصل بصور عدّة «للعرب المجازاة في الكلام ومعناها طرق القول، ومآخذه ففيها الاستعارة والتمثيل والقلب»[2]، فهي أشكال مختلفة للعدول بها يتغير مدلول الكلمات تبعا لحالات استعمالها، إذن فالاستعارة نوع من الانحراف عن الحقيقة إلى المجاز وهي: «تشبيه حذف فيه أحد الطرفين لعلاقة المشابهة»[3]. ثم إنّ «...استخدام الكلمة في فن أو صناعة بمعنى خاص يجرّدها في هذا الفن أو في هذه الصناعة من معناها اللّغوي ويقصرها على مدلولها الاصطلاحي، ويتغير مدلول الكلمة أحيانا تحت تأثير القواعد، فقد تذلل قواعد اللّغة نفسها السّبيل إلى انحراف معنى الكلمة، وتساعد على توجيهه وجهة خاصة، فتذكير كلمة (ولد) مثلا في العربية (ولد صغير) قد جعل معناها يرتبط في الذهن بالمذكر، ولذلك أخذ مدلولها يدنو شيئا فشيئا من هذا النوع، حتى أصبحت لا تطلق في كثير من اللهجات العامية، إلاّ على الولد من نوع الذكور»[4]، بمعنى أنّ كثرة استخدام الكلمة في معنى مجازي تؤدي غالبا إلى انقراض معناها الحقيقي، وحلول المعنى المجازي محلّه، وهذا له علاقة بتطور معاني المفردات، فقد تكون المفردة تدل على العام لتدل على الخاص

1- رجاء عيد، **البحث الأسلوبي معاصرة وتراث**، ص230.

2- ابن قتيبة، **تأويل مشكل القرآن**، تح: السيد أحمد صقر، ط1. القاهرة: 1954، دار الرجاء ص15.

3- Frédéric Calas, **introduction a La stylistique**, 1er édition. Paris : 2007, quai Grenelle, P163.

4- علي عبد الواحد وافي، **فقه اللّغة**، ص143.

أو العكس، إضافة إلى الألفاظ المستعملة عند القدماء لمعنى واحد لتستعمل عند الخلق بالمعاني مختلفة تحت تأثير التّوسع والمجاز.

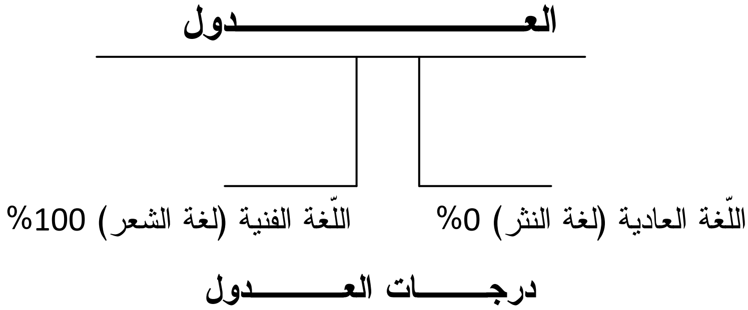
10- العدول ومقاصده: الانزياح باختصار هو «خرق نظام النّحو ونظام الدّلالة لخلق لغة شعرية وهو المنهاج الوحيد الذي يجب أن يرتكبه كل شاعر للخروج من الدائرة المغلقة والنمطية المستهلكة»[1]، لذلك فإنّ الأسلوب العدولي جاء لفائدة جمالية فنيّة، وتظهر وظيفة الانزياح في منظور الدراسات الأسلوبية في خلق حدث لغوي يظهر في تشكيل الكلام وصياغته، ويبتعد بنظام اللّغة عن الاستعمال المألوف، وينزاح بأسلوب الخطاب عن السنن اللّغوية الشائعة، فيحدث في الخطاب انزياح يمكّنه من شعريته، ويحقّق للمتلقي متعة وفائدة. ولذلك قال أصحاب الانزياح: «إنّ المألوف من القول لا يثير في المتلقي أي إحساس، لأنّه يجري بحسب العادة، أما الانزياح عن المعتاد، فهو ما يتوسل به لهز يقظة المتلقي فعملية اختيار أو انتقاء الألفاظ للتعبير عن موقف تستوجب أن يكون هذا الاختيار مخالفا لما اعتادت عليه النّاس، حتى يحدث الصدمة المطلوبة التي أشار إليها جاكبسون والتي تقود إلى الأثر المطلوب»[2]، ومن هنا فإنّ للانزياح تأثيرا قويا في المتلقي حين تتم عملية اختيار الأسلوب الخارج عن المألوف من الكلام، لأنّ المألوف أو المتداول فهو معروف بعدم تأثيره في النفس أي تأثير.

11- درجات العدول في النثر والشعر: دارت مباحث علم المعاني في كثير من جوانبها حول العدول عن النمط المألوف على حسب مفهوم أصحاب البلاغة وتقاليدهم في صياغة الكلام وهو عند علماء الأسلوب يمثل أداة في الكتابة المخالفة فهو خرق للمعيار، حيث إنّ هذا العدول يمثل الطاقات الإيحائية في الأسلوب، وقد

1- أحمد محمد ويس، **الانزياح من منظور الدراسات الأسلوبية**، ص154.

2- إبراهيم بن عبد الله الشتوي، "**مزيد من الانزياح**"
www.alfaseeh.net/vb/archive/index.php

نظر علماء الأسلوب إلى وظيفتي النثر والشعر و«أقروا أنّ وظيفة الأول هي المطابقة، والثاني الإيحاء، وبالتالي فإنّ اللّغة الفنية يكثر العدول فيها على غرار اللّغة العادية، والعدول يكون من صميم الإبداع الذي يتجسد في الجملة، لا في معنى اللّفظة، لأنّ دلالة اللّفظ على معناه، كما يرى كوهن Kohen لا يحقق للشعر الوظيفة الإيحائية، كما أن دلالة المطابقة في النثر ودلالة الإيحاء في الشعر لا تتعارضان إلاّ على المستوى النفسي، فالدلالة الأولى تشير إلى الاستجابة العقلية، والدّلالة الثّانية تشير إلى الاستجابة العاطفية»[1]. فهذا كوهن نجده يقيس درجة العدول بينهما (بين اللّغة العادية واللّغة الفنية) وقد أكد أنّ اللّغة العادية تخلو من العدول، واللّغة الفنية يكون فيها العدول متكاملا، وهذا حسب ما يوضحه المخطط الآتي:



«إن ما اعتبره كوهن أنّ لغة النثر لغة طبيعية وعادية أمر مبالغ فيه، لأنّ الواقع يثبت أنّ اللّغة النثرية تعرف تراكما في الاستخدامات المجازية كالتشبيهات

1- مصطفى درواش، **مصطلح الطبع والصنعة مقاربة تحليلية ورؤية نقدية في المنهج والأصول**، رسالة دكتوراه، الجزائر: 2002-2003، ص246.

الاستعارات والكنايات وكذا في تقديم وتأخير الرّتبة، وغير ذلك من الأساليب التي ترد كذلك في اللّغة الشعرية»[1]، وكثيرا ما يلجأ المتكلم إلى هذا النوع.

فللشعر لغة لا تعبّر عن فكر مجرد، وإنّما عن وجدان مؤثر من خلال مجموعة من الأفكار المنسقة على نحو خاص، هذه اللّغة هي تلك التي وصف ابن سينا كلامها «بأنّه الكلام الذي تذعن له النفس، فتنبسط عن أمور، وتتقبض عن أمور. ومن هنا قسم الفارابي (ت339هـ/950م) اللّغة إلى قسمين الأوّل: اللّغة النمطية وهي لغة البرهان أو العلم، والثاني: اللّغة التجاوزية، وهي لغة الخطابة والشعر. ومن خلال هذه اللّغة التجاوزية ينحت الشاعر تمثال اللّغة، ويعيد خلقها ويصادقها مكتشفا طاقاتها ومكنوناتها، وبهذا فإنّ الشعر يمتاز بحرية التّصرف. ولهذا نرى ضرورة الانزياح في لغة الشعر، لأنّ لغته قد تحددت بألفاظها بالقياس إلى عالم الأشياء الحسيّ أما في عالم النفس المعنوي، فلا تزال ألفاظ اللّغة قاصرة عن أن تحدد معانيه وهي لغة النثر. وقد جسد المحدثون المفاهيم والفروق التي تميز لغة الشعر بمصطلح الانزياح/العدول الذي يعني أن شعرية اللّغة تقتضي خروجها السّافر عن العرف النثري المعتاد فالنثر يقدم (المعنى) وأما الشعر فيقدّم معنى المعنى»[2]، فهنا يظهر الفرق الشاسع بين الشعر الذي يظهر درجة كبيرة من الانزياح حتى تحصل الشعرية اللّغوية، عكس النثر الذي يهتم بإيصال المعنى المراد ترسيخه في المتلقي، ولا تهمه فنية اللّغة.

1- عبد الإله سليم، **بنيات المشابهة في اللّغة العربية (مقاربة معرفية)** دط. المغرب: 2001، دار توبقال للنشر، ص49 وما بعدها.

2- محمد حمدان "ظواهر فنية لغوية في مجموعة بتغرامو: شرفة الأبجدية" www.awu.dam.net/templates/bookssave.php?id=13834 بتاريخ: 2009/03/22.

الفصل الثّاني

مقاربة معرفية لنظرية العدول في الصحافة

مدخل: إنّ العربية في الإعلام هي لغة القواعد المتوارثة، ولكن بعض التّعابير تخرج عما هو متداول في العرف القديم، وهذا ما أدى إلى التساهل في قواعد اللّغة، ولعل هذا يعود إلى الخاصية اللّغوية التي تمتاز بها لغة الصحافة فهي لغة مباشرة هدفها إيصال الخبر بطريقة فورية عن طريق البساطة والإيجاز والوضوح، غير أنّ هذه الأساليب التي تخرج من أوضاع اللّغة قد تكون جائزة عندما تكون لغرض فني إبداعي وتطوير اللّغة، أو غير جائزة كالأخطاء التي أتت نتيجة التّسهيلات التي شاعت في لغة الصحافة.

إن نظرية العدول في الصحافة هي الكشف عن المفاهيم والحقائق العلمية التي تعتمدها هذه اللّغة، والتي تكشف عن الخصائص التي تحملها من مفردات وتراكيب نحوية وصرفية وصوتية ودلالية، من أجل بلوغ هدفها المتمثل في تحقيق التّواصل والاتّصال، فالألفاظ والتراكيب والأساليب العدولية نجد بعضها يحقق الثراء والتوسع اللّغوي للغة العربية، وهو ما أثبتته المجامع اللّغوية، وبالخصوص مجمع القاهرة. لذا فإنّ هذه النظرية ذات مفاهيم ومبادئ سيكون لها دور عظيم في ترقية اللّغة العربية.

1- مفهـــوم مصطلح الصحافـــة:

1-1- المعنى اللّغوي: إنّ البحث في المعاجم القديمة عن مادة (ص،ح ف) لم تفدني فيما يتعلق بالمعنى الحالي لكلمة صحافة، وهذا نظرا للتّطور الدّلالي الّذي حصل لهذه المادة عبر العصور وأمّا التعريف الحديث لكلمة الصحافة فيتمثل في «أنّ الصحافة بكسر الصاد من صحيفة وجمعها: صحائف أو صُحُف والصّحيفة هي الصفحة وصحيفة الوجه، أو صفحة الوجه، هي بشرة جلده والصحف وصحائف هي الكتاب بمعنى الرسالة»[1]، وفي القرآن الكريم: ﴿إنّ **هَذَا**

1- **المنجد في اللّغة والإعلام**، ط29. بيروت: 1987، دار الشرق، مادة **صحف**.

لَفِي الصُّحُفِ الأُولَى، صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى﴾ [سورة الأعلى: الآيتان18-19] والصحف هنا بمعنى الكتب المنزلة، وهذه الكلمة تنتمي إلى الجذر نفسه، وهذا ما ينبئ أن الكلمة حديثة العهد، وهو ما أشار إليه المعجم الوسيط فالفعل «**صحف** بمعنى أخطأ في الكتابة والقراءة، ويضيف: الصِحَافَة: مهنة من يجمع الأخبار والآراء وينشرها في صحيفة أو مجلة محدثة.

الصحاف: من يصنع الصحاف ومن يشتغل ببيعها.

الصفحة: إناء من آنية الطعام.

الصّحفي: من يأخذ العلم من الصحيفة لا عن أستاذ، ومن يزاول حرفة الصحافة»[1]، «فالصحيفة أو الصفحة هي القرطاس المكتوب، أو ورقة الكتاب بوجهيها وورقة الجريدة لها وجهان أي صفحتان أو صحيفتان، فسميت صحيفة ومنها جاءت كلمة صحافة والمزاول لها يسمى صحفيا بضم أو فتح الصّاد تسمى الصحافة في الإنجليزية (Journalism) من الأصل(Journal) أحد مشتقات كلمة (Jour) الفرنسية أي يوم، وكلمة (Journal) في الفرنسية تعني في الأساس يومي من يوم، أما الجريدة فتسمى بالفرنسية (Journal) أي يومية وبالإنجليزية (News Paper) وهي كلمة من الكلمات الإنجليزية المركبة من (News) أي أخبار(Paper) أي ورق ومعناها مجردة «ورق الأخبار»[2]، ومن هنا فإنّ للصحافة عدّة معاني وذلك حسب السّياق الذي وردت فيه.

1-2-المعنى الاصطلاحي: «هي إحدى وسائل الإعلام، وهي نشرات يومية أسبوعية تقدم من خلال المعلومات العامة حول الوقائع العامة، ونجد قنوات

1 - الوسيط، **مجمع اللّغة العربية**، ج1، مادة: **صحف**.

2- الصحافة وأنواعها www.al-noor.ibda3.org/montada-f27/topic-trs.htm

الصحافة متنوعة من جرائد إذاعات فضائيات إنترنت، وصحافة إلكترونية ...»[1] أو هي جمع الأخبار ونشرها، ونشر المواد المتصلة بها في مطبوعات مثل الجرائد، المجلات الرسائل الإخبارية، المطبوعات الكتب وقواعد البيانات المستعينة بالحاسبات الإلكترونية، أمّا الاستعمال الشّائع للصّحافة فينحصر في إعداد الجرائد وبعض المجلات، وإن كان يمكن أن يتّسع ليشمل باقي صور النشر الأخرى.

1-3- تعريف لغة الصحافة: تعني تلك «اللّغة التي تكتب بها الصّحف وهي بمثابة لغة التخاطب اليومي، تقوم بتوظيف بعض الأساليب من الاستعمال العادي، وتستمد أسلوبها وبنياتها من مستويات لغوية عدّة، فهي تتبادل التأثير مع تلك المستويات، وكذا من تأثير اللّغات الأجنبية وليست لغة الأدب بمعناه التخيلي لأنّها تجعل من اللّغة وظيفة للاتّصال، كما أنّها ليست لغة العلم البحت، لكنها تستمد من العلم الكثير من الكلمات والتعابير»[2]، ومن هذا التعريف، فإنّ لغة الخطاب الإعلامي له لغته الخاصة به، بمعنى أنّها لغة وسيطة تقترب من لغة الحديث اليومي في أنواعها الخبرية، كما تنتقي من لغة الأدب خاصة في كونها تعبيرا لغويا، كما أنّها تقترب من لغة العلم في أنواعها الفكرية.

2-خصائص لغة الصحافة: تتميز لغة الصحافة بمجموعة من المواصفات وهي غير اللّغة الأدبية أو اللغة العلمية أو لغة الشعر القديم، وهذا حسب نقد المتخصصين. ويبدو لي أنّه من المفيد عرض هذه الخصائص، لأنّها توضح جانبا مهما من جوانب لغة الصّحافة، وهذه الصفّات هي كالآتي:

1- صالح بلعيد "**أتقدوا اللّغة العربية من الصحافيين**" منافحات في اللّغة العربية، تيزي وزو: 2006، دار الأمل، ص100.

2- صالح بلعيد "**عن الخطأ والصواب في لغة الصحافة والإعلام**" مجلة مجمع اللّغة العربية طرابلس: 2006 العدد4، ص65.

2-1- من الجانب النحوي التركيبي والصرفي: تعتمد لغة الصحافة على قصر الجمل الموظفة لأنّ الجمل القصيرة أدعى إلى متابعة الذهن لها بيسر وراحة أمّا الجمل الطويلة، فإما أن يضيع المقصود منها على القارئ أو المستمع، وإما أن يتسبب له شيئا من الإرهاق إذا اهتّم بالموضوع ويقول في هذا الصدد عبد العزيز شرف: «إنّ الفعل القصير النّشيط يتلاءم بشكل طيّب مع الكتابة الصحفية الحديثة وجميع الصّحف تستهدف تيسير المطالعة للقارئ بغية التّقليل إلى الحد الأدنى من الجهد الذي يبذله، لذلك فهي تفضل اللّفظ القصير على الطويل والجملة القصيرة على الطويلة»[1]، وبهذا يتضح، أنّ الجمل القصيرة هي الأصلح والأفضل لنقل الخبر الصحفي.

2-2- فعلية الجملة الخبرية: تعني «الجملة العربية بالحدث قبل المحدث لذلك كثيرا ما يتصدرها الفعل، وحين تقوم أغراض بلاغية تدعو إلى العناية بالمحدث أولا يقدمونه وهذا غير وارد في الأخبار، لأن الهدف منها اطّلاع القراء أو المستمعين على الأحداث الجارية، وقد كثر الخروج على هذه البديهية في الأخبار، وأكثر ما تشيع في موجزات الأنباء، فقد جاء في النّشرة السابقة: الرفيق فلان...(وبعد ثماني كلمات) يقول في جريدة النّهار... ولو بدأ بالفعل (قال رفيق في جريدة النهار) كان أقرب إلى طبع العربية. ولعلّ الترجمة الحرفية السريعة هي السبب عن تجاوز السلامة اللّغوية في مثل هذا المثال.

2-3- اضطراب الأزمان في الخبر الإعلامي الواحد: إنّ الغفلة عن دقة المدلول الزمني للأفعال في اللّغة العربية تربك قارئ الصّحيفة، وفي حين نقل الخبر إلى الجمهور على الكاتب التزام صحة التعبير في أسهل أسلوب إذ لا مجال

1- مها قنوات "**اللّغة العربية**" مجلة المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر: 1999، العدد الأول ص126.

فيه للاستعارة والمجاز والأغراض البلاغية، فلهذا مقامات أخرى. ونجد مثل هذا الاضطراب في الزّمن الذي يتضمن خبرا واحدا في مثل هذه الأخبار: (السّيد الرئيس يتلقى اليوم مكالمة هاتفية من الرئيس اللّبناني) وكانت المكالمة قد تمت قبل كتابة النشرة بساعات، أو تسمع مثلا في إذاعة مسائية (في العاشرة من صباح اليوم تبدأ الانتخابات) فنجد في مثل هذا فوضى في استعمال الأفعال.

2-4-الفصل بين المتضافين: إن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الكلمة الواحدة، فلا يفصل بينهما بالمعطوف وحرف العطف، فمن الخطأ الذي تروجه الصحف والإذاعات أمثال قولنا: (على مديري ومعلمي المدارس الحضور...) والصّواب أن يقال: (على مديري المدارس ومعلميها).

2-5- تتابع الإضافات: تستسيغ العربية تتابع إضافتين مثل: (خالد تلميذ مدرسة الميدان) وإذا زيدت إضافة ثالثة في قولنا (كتاب تلميذ مدرسة الميدان) وقع الثقل، وكان كلّ هذا من سوء الترجمة الحرفية»[1]. كما تستغني اللّغة الإعلامية عن الأفعال التي لا قيمة لها مثل: «قام بإعداد بحث، بحيث تكون أقوى في لغة الإعلام حين نقول: أعدّ بحثا. وتستغني كذلك عن الصفات وظروف المكان والزمان وأحرف الإضافة»[2] مثل: عمارة من ثمانية عشرة طابقا، بدلا من عمارة **عالية(صفة)** من ثمانية عشرة طابقا ← حذف الصفة من عمارة، فنقول إنّ اللّغة الإعلامية لا تكثر من الصّفات والإضافات. وقد كان من «أثر الترجمة الصحفية وهي جزء هام من أقسام الأخبار الخارجية في الصّحف والإذاعات العربية استخدام أسلوب جديد، لا علاقة له بالأدب، بل إنّ اللّغة العربية استخدمت تراكيب جديدة مستمدة من طبيعة تعبير اللّغات الأجنبية ومثال ذلك شيوع استخدام الجمل الاسمية

1- سعيد الأفغاني "**لغة الخبر الصحفي**" اللهجات العربية (الفصحى والعامية) مجلة مجمع اللّغة العربية، القاهرة: 2006، ج2، ص399-401 (بتصرف).

2- عبد العزيز شرف، **العربية لغة الإعلام**، ص78-79 (بتصرف).

وتناثرها وكأنّها وحدات مستقلة، فهذه هي طريقة التعبير الأوربي»[1]، إذن فإنّ لغة الصحافة مقيّدة بهذه الاستعمالات مثل:

1. وفي موضوع متصل، شدّدت شركة سوناطراك الرّقابة الجوية على جميع منشآتها البترولية.

2. رئيس الحكومة أحمد أويحي طالب بالإسراع بتنصيب هذه اللّجنة[2].

في حين كان يجب استعمال الجملة الفعلية بأن يقال:

1. شددت شركة سوناطراك الرّقابة الجوية على جميع منشآتها البترولية في موضوع متصل.

2. طالب رئيس الحكومة أحمد أويحي بالإسراع بتنصيب هذه اللّجنة.

بعد عرض لبعض الخصائص التي اعتمدها الباحثون في وصف لغة الصحافة، كان لابد منّي أن أقف عند بعض الخصائص التي يروم بعض اللغويين المحدثين المعاصرين تخصيصها في لغة الصّحافة، وهي من دراسات وأبحاث أستاذنا **صالح بلعيد** وهي كالأتي:

أولا- خاصية التّواصل مع التراث: فيقول في هذا الصدد: «إنّ مبدأ اعتماد التراث العربي الأصيل ضروري للجميع، بل فرض عين على كل مستعمل للغة العربية، بحيث تظهر هذه الخاصية في التّمسك بنظام الإعراب، لأنّ كل مساس بالإعراب هو مساس بالأصول، والذي يؤدي بدوره إلى التّواصل الجيّد بين مستعملي هذه اللّغة، ومن هنا يجب الإحاطة بالعوامل التي تسهم في إضفاء سمة المحافظة على الأصول، ولن يتأتى هذا بسهولة ما لم يلم الصحافي وغيره بالأصول، أي قراءة التراث واستلهام اللّغة منه»[3]، ويعني أنّه على الصحافي

1- عبد العزيز شرف، العربية لغة الإعلام، ص80.

2- الشروق اليومي، في الثاني من شهر جويلية، سنة ثمان وألفين.

3- صالح بلعيد، **منافحات في اللّغة العربية**، تيزي وزو: 2006، دا الأمل، ص124.

التمسك بالأصول اللّغوية التي تتميز بنظام الإعراب، ولا يجب العدول عنه لأنّ ذلك يؤدي إلى الخطأ.

ثانيا-خاصية الإقرار بضرورة التطور اللغوي في لغة الصحافة: إن الفصحى المعاصرة أخذ المترجمون والمؤلفون يقتدون بها في الصّحف، والتي أسهمت في التطوير اللّغوي «على اعتبار أن الصحافة تعمل في جو الحرية البعيدة عن القيود النحوية الصارمة، ومن هنا نجد لغة الصحافة رغم خروجها أحيانا عن النمط لكنها تفتح المجال لأنماط جديدة، وبها يمكن أن تزدهر الثقافة، وأنّه لا يمكن أن ينمو إبداع ما من دون خطأ فبات من الضّروري أن يكون الخلاف اللّغوي عاملا من عوامل النمو اللغوي، وقد يعمل على التيسير أو التدرج الذي تأخذ به اللّغات»[1]،وهكذا فلغة الصحافة تعتمد العدول اللّغوي الذي قد يكون عاملا من عوامل التطور اللّغوي.

ثالثا- خاصية توظيف قانون المجاورة: إن لغة الصحافة تستعمل في كثير من أساليبها هذه الخاصية، حيث نجد الانزياح اللّغوي يظهر في بعض الأساليب مجاراة للوزن وقد عمل بها القدامى فجمعت كلمة رسول على (أرسل) مجاراة للوزن في قول الشّاعر:

«لو كان في قلبي كقدر قلامة   من حب غيرك قد أتاها **أرسلي**»[2].

وكان مثل هذا التّرخيص بالخروج عن بعض الأنماط الصّحيحة كون لغة الصحافة يجب لها ملاحقة الخبر للسّبق الصّحفي. إضافة إلى أسلوب المجاورة نشير إلى أسلوب المجاز خصوصا المجاز البلاغي والمجاز النّحوي الذي نال

1- صالح بلعيد، **منافحات في اللّغة العربية**، ص125-126.

2- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

خطوة كبيرة في لغة الصحافة، واستعملته بقوة ونال درجة الاستحسان، لأنّه يلمح ويُنتقد به، ويُبيح بعض التّيسيرات المقبولة حتى عند النحاة.

رابعا-خاصية القبول لبعض العدول اللّغوي: وهي الخاصية التي يقرها أستاذنا، لأنّها ضرورية للتوسيع اللّغوي «ويظهر هذا في سمّة قبول ما يستحدث ولا يخضع لقوانين معينة ويدخل فيه بنية اللّفظ والوزن والإيجاز وسهولة التلفظ والتّفرد في الدّلالة، والتّمييز بين ما هو ضروري للعامة ومعين على أحكام اللّغة وتذوقها وتطويعها لتلبية الحاجات والرغبات، وبين ما هو شأن ذوي الاختصاص في التّعمق والبحوث التي تهدف إلى إحياء التراث وتطويره وإبراز قيمته العلمية. ويعطي لنا تراثنا أمثلة حية عن هذا الأمر، فهو الذي يقول: الأصل في الأشياء الإباحة، والمنع بحاجة إلى دليل، كما أنّ تعميم المنع خطأ كبير»[1]، لهذا فإنّ موضوع العدول نال درجة القبول والاستحسان في بعض الظّواهر اللّغوية.

3-علاقة اللّغة بالصحافة: لقد كثرت الدّراسات في عصرنا الحالي حول العلاقة بين اللّغة والإعلام، والباحث الرّاصد لآراء المختصين والباحثين والناقدين والمهتمين بالمجال الإعلامي سيدرك -لا محالة- اتّفاقهم على رأي واحد، وهو أنّ وسائل الإعلام أصبحت تمثل قوة لا يستهان بها، ولها سلطة عظمى يتقرر بموجبها مصير اللّغة إيجابا أو سلبا، فالعلاقة إذن بين اللّغة والصّحافة أضحت تشكل ظاهرة لغوية جديرة التأمل، وهي ذات مظهرين اثنين:

أولهما: «إنّ اللّغة العربية انتشرت، وتوسع نطاق امتدادها وإشعاعها إلى أبعد المدى بحيث يمكن القول إنّ العربية لم تعرف هذا الانتشار والذيوع في أي مرحلة من التاريخ، وهذا مظهر إيجابي باعتبار أن مكانة اللّغة العربية قد تعززت

1- صالح بلعيد "**أنقذوا اللّغة العربية من الصحافيين**" منافحات في اللّغة العربية، تيزي-وزو: 2006، دار الأمل، ص126.

كما لم يسبق من قبل، وإنّ الإقبال عليها زاد بدرجات فائقة وأنّها أصبحت لغة عالمية بالمعنى الواسع للكلمة.

ثانيهما: ويتمثل في شيوع الخطأ في اللّغة، وفشو اللّحن على ألسنة النّاطقين بها والتّداول الواسع للأقيسة والتراكيب والصيغ والأساليب الّتي لا تمت بصلة إلى الفصحى، والتي تفرض نفسها على الحياة الثقافية والأدبيّة والإعلاميّة، فيقتدي بها وينسج على منوالها على حساب الفصحى التي تتوارى وتنعزل إلاّ في حالات استثنائية، وبذلك تصبح اللّغة الهجينة هي القاعدة واللّغة الفصيحة هي الاستثناء وهذا مظهر سلبي للظاهرة»[1]، فالإعلام يصبح داعما لمركز اللّغة. وعليه، فإنّ «اللّغة تتأثر في ارتقائها بمجموعة من العوامل، وأهمها العامل الإعلامي وخاصة الذي يربط الصورة بالصوت، وعلى الشاشات يتقرّر مصير اللّغة، كما تعمل على مزيد من حصيلة المستمع اللّغوية تلقائيا، وأنّ ظهور الراديو كذلك عمل على تطوّر كلمات من اللهجات المحكية، بحيث صار الكلام العادي تدخله كلمات مفصحة. ومن هنا كانت اللّغة في الإعلام ذات سلطان متميز باعتبارها من أهم وسائل التطوير في حياة الإنسان، وأنّ **اللّغة سلطة والإعلام سلطة،** ويلتقيان في تكوين الجمهورية الرابعة، كما أنّ الصحافة أدخلت اللّغات في سياق متعدّد الأبعاد من حيث نقل التراث وتهذيبه والعمل على الإبداع فيه، وبما أضافته من تعابير جديدة»[2]. ومن هنا تظهر أهمية الصّحافة للغة فهي التي «لعبت دورا كبيرا في تطوير اللّغة وأساليبها وفي خدمة الأدب والأدباء، الاقتصاد والاقتصاديين والقانون ورجال القانون، وإن شئنا الاستطراد قلنا إنّها لعبت مثل هذا الدور في سائر

1- عبد العزيز بن عثمان التويجري "**لغة الإعلام وأثارها الإيجابية في تحقيق مزيد من التنمية اللغوية اللّهجات العربية (الفصحى والعامية)** مجلة مجمع اللّغة العربية، القاهرة: 2006، ج2 ص752-753.

2- صالح بلعيد، **اللغة العربية العلمية**، الجزائر: 2003، دار هومه، ص129.

المعارف والعلوم فقد كانت أشبه بالرائدة في حقول مجهولة، فمهدت الطريق لكثير من الألفاظ والمصطلحات حتى ذاعت على كل لسان»[1]، فيقول بعض المستشرقين أمثالهم جوهان فوك (Djohan Fuk) في تأكيده لدور الصحافة في تطوير اللّغة العربية: «لقد شرعت اللّغة العربية نثرا وشعرا في وصف الطبيعة، بعد أن أخذت تبتعد عنها بالفعل مقتفية في ذلك أثر الأدب الغربي واتجاهاته في عصر الثورة الصناعية، وراحت توسع من قدراتها على النمو والتّكيف[2]. مما يعني أنّ الصّحافة ساهمت بالفعل في التطوير والتوسيع اللّغوي بفضل أخذها من الآداب الأجنبية بواسطة حركة الترجمة. وبهذا فإنّ الإعلام المكتوب والمنطوق له تأثير عميق واسع جدا في استعمال الناس للغتهم ويظهر ذلك التأثير في اللّغة في نشرها لألفاظ الحضارة الحديثة والمصطلحات العلمية والتقنية لذا نجد أنّ أكثر الناس خاصة الطبقات المتوسطة إذا سمعوا مذيعا يستأنسون به كلّما ظهر في الشاشة ويكثر من استعمال كلمة أو عبارة أو مصطلح، فإنّهم يميلون إلى تبني ذلك لثقتهم بالمذيع، كما يثقون غالبا بما تكتبه وتنشره الصحف، لذا «فإنّ العلاقة بين اللّغة والإعلام لا تسير دائما في خطوط متوازية، فالطرفان لا يتبادلان التأثير نظرا لانعدام التكافؤ بينهما، لأنّ الإعلام هو الطرف الأقوى ولذلك يكون تأثيره في اللّغة بالغ الدرجة التي تضعف الخصائص المميزة للغة، وتلحق بها أضرارا تصل أحيانا

1- محمد زكي عبد القادر "**لغة الصحافة**" **اللّهجات العربية (الفصحى والعامية)** مجلة مجمع اللّغة العربية القاهرة: 2006، ج2، ص771.

2- محمد الكتاني "**أثر الصحافة ووسائل الإعلام في تطور اللغة العربية، سلبيات الوضع وإيجابياته**" المغرب:1993، مطبوعات الأكاديمية الملكية المغريبية، ص196.

إلى تشوهات تفسد جمالها»[1]، لذا فإنّ الإعلام هو الذي يهيمن على اللّغة ويقتحم حُرمها وينال من مكوناتها، فتصبح أمام عنفوانه وطغيانه لينة تسير في ركابه وتخضع لإداراته وتخدم أهدافه ولا تملك إزاءه سلطة ولا نفوذا.

4- دور وسائل الإعلام في نشر اللّغة: تتحمل أجهزة الإعلام في عصرنا الحالي مسؤولية ضخمة في الحفاظ على اللّغة العربية وتقويم اللّسان العربي ورعايته ونشره بأحسن صورة فهي تهدف إلى رفع المستوى اللّغوي، وكذا التغيير في سلوك الفرد والجماعة، كما تستطيع وسائل الإعلام أن تؤدي خدمات مهمة للغة العربية كتقريبها بين المستويات اللّغوية أو بين الفصحى والعامية، وهذا ما سيسهم في رقي المجتمع وتوازنه. «فللصحافة دور في تجديد اللّغة العربية ولتخريج العبارات تخريجا إعرابيا ولغويا في حدود خصائص اللّغة العربية وذوقها الأصيل، وربما أظهر الصّحافيون براعة ممتازة في الأداء والمقدرة على التعبير حتى أدخلوا دائرة اللّغة العربية مئات الألفاظ بفضل الصحافة إما ابتكارا وإما بالترجمة، وإما باستعمال المجاز والاستعارة توسعا في دلالات الكلمات. وقد أضافت الصّحافة إلى اللّغة كثيرا مما لم تعرفه اللّغة من قبل مستخدمة النّحت والقياس والاشتقاق»[2]. إنّ مسؤولية الصحف أمام اللّغة العربية كبيرة إنها تقوم بمهمة تعميم المفردات والمصطلحات العلمية، وهي تغذي وتثري القاموس اللّغوي وبلغتها غير المعقدة وجملها القصيرة وعناوينها البارزة تسهم في نشر اللغة العربية، فهناك كلمات ارتبطت بأحداث تاريخية مرّت بها الجزائر في فترة معينة وأسهمت بدورها في

1- عبد العزيز بن عثمان التويجري "**لغة الإعلام وأثارها الإيجابية في تحقيق مزيد من التنمية اللغوية**" اللهجات العربية (الفصحى والعامية) مجلة مجمع اللّغة العربية، القاهرة: 2006، ج2 ص750.

2- مها قنوات "**اللّغة العربية والإعلام واقعها وأفاق تطورها**" مجلة المجلس الأعلى اللغة العربية الجزائر: 1999، العدد الأول، ص129.

تنمية الرّصيد اللّغوي للمشاهدين والمستمعين أمثال: (إرهاب أعمى/الزنادقة والمجازر/الخونة السفاحين/العشرية السوداء أو الحمراء/ الرّبيع الأسود/ اللائكيين...) كما اقترن بعضها بأحداث وطنية كالانتخابات مثل: (التزوير/الشفافية/الإقصاء/صناديق الاقتراع...) ولا يمكن أن نتجاهل ما أسهمت به نشرة الأخبار في إمدادنا بمصطلحات وتعابير وأساليب جديدة مستمدة من اللّغات الأجنبية بفضل الترجمة والتي ساعدت في التنمية اللّغوية بشكل كبير، ومن ذلك:

-أبعاد المسألة/ أي جميع ما تتناوله أو تتعلق به.

-أخذ المبادرة/ أي سبق غيره في الكلام والعمل.

-احتجّ على كذا/ أي نكره وعده ظالما.

-توتر العلاقات/ عدم استقرارها.

ومن المصطلحات الاقتصادية والتراكيب التي ساهمت النشرة الإخبارية في نشرها: «الخصخصة الخوصصة، المديونية، التضخم، التكدّس، اقتصاد السّوق تبييض الأموال، تجميد الأموال،...»[1]. وبعضها مترجم عن اللغة الفرنسية، وهي كثيرة الاستعمال مثل :

-الحرب الباردة (La guerre froide).

-القمر الاصطناعي (La lune artificielle).

-مائدة مستديرة (Table ronde) وذلك في الحديث عن نوع من الاجتماعات تكون فيها الطاولة التي يتجمع حولها الضيوف ذات شكل دائري، وكلّها فرضت نفسها في الاستعمال اليومي إلى درجة أنّها لا تحمل آثار العجمة وكأنّها من أصل عربي.

1- صالح بلعيد، **منافحات في اللّغة العربية**، ص100.

5-أهمية العدول في لغة الصحافة: إنّ لغة الصحافة وليدة العصر، مما يعني أنّها توّفق بين لغة الحياة اليومية ولغة العلم والتكنولوجيا، فتقرب هذه الأخيرة إلى أذهان أفراد المجتمع بطريقة ميسرة، فهي تستخدم العامية إذا اقتضى الحال ذلك وتستخدم أساليب شاعت في عصرنا حتى في الكتب التي تميل إلى السهل والمرونة «... فقد صنفت حسب الأساليب المستخدمة فيها مع بعض المظاهر المشتركة إلى ثلاثة أنواع وهي: 1-الأسلوب الأدبي/ الأسلوب العلمي/ الميسّر أو المتأدب»[1]، فالمهم عند الصحفي توصيل الفكرة بأبسط طريقة ممكنة غير مكلفة للجهد والوقت بذلك تكون الصحافة قد أثرت اللّغة العربية بأساليب جديدة وبألفاظ حضارية عديدة، إلاّ أنّ السير على هذا النحو واعتماد الحرية المطلقة في التصرف بقواعد اللّغة يؤدي بلغتنا إلى الانحطاط فقد وصفت لغة الصحافيين في الوطن العربي بلغة العصر، كما أنّها وصفت بلغة متدنية «وتدني لغة بعضهم إلى الحد الذي يستفز المشاعر ويستثير الغضب والدهشة في آن واحد...»[2]، وعليه دق المسؤولون ناقوس الخطر للحد من هذه الأخطاء اللامشروعة في حق اللّغة العربية، ويبقى أنّ العدول يحمل سمات أسلوبية مميّزة «فمخالفة الاستعمال العادي والمألوف توكيد على نبذ الوضوح والابتذال، لأنّهما عنصران لا يثيران في نفس الإنسان شيئا من الدهشة والمفاجأة والخلخلة، ولذلك فإنّ الالتفات إلى ظاهرة تجاوز الحدود وتخطي الأنظمة اللّغوية يُشكّل أسسا راسخة للشعرية العربية القديمة...»[3] فتمرد الشّاعر على القواعد اللّغوية هو الذي جعلها تتميّز بمخاطبة المشاعر

1- صالح بلعيد، **النحو الوظيفي**، دط. الجزائر: 1994، ديوان المطبوعات الجامعية، ص48-50.

2- أحمد مختار عمر "**الانحراف اللغوي في الإعلام المصري المسموع مظاهره وسبل تقويمه**" مجلة مجمع اللّغة العربية، القاهرة: 2001، العدد 62، ص43.

3- موسى سامح ربابعة، **الأسلوبية مفاهيمها وتجلياتها**، ص49-50.

والوجدان لتحقيق الإثارة ونبذ المعتاد الذي لا يخلق مفاجآت، مما يشعر بالملل فأثار الصّحفي على غرار الشّاعر عدوانا على ذلك النظام على مختلف سننه وأعرافه إلاّ أنّه يجب التوفيق بين النظام اللّغوي والعدول عنه.

والمستنتج أنّ العدول مسموح في نطاق محدد، فلا يجب المسّ بالأصول التي تعد مسلمات وبديهيات لا تتنافى مع المنطق ولا العقل فوجب الفصل بين العدول الجائز المتفق عليه أنّه حامل الإبداع ودرجة إبلاغ عالية، وبين الخطأ الذي يصدر سواء لجهل القواعد أو نتيجة الانفعال، فلا يجب التسامح معه، لأنّ معالجة المرض يستوجب استئصال جذوره، ومن المؤكد أنّ هذه الأخطاء الصغيرة أو الهفوات هي التي تتطور لتصبح من المسموع في كل مكان، وكما يقول ابن خلدون(ت808هـ-1406م) "السماع أبو الملكات اللسانية" والصحافة أو وسائل الإعلام قريبة من الأسماع والأذهان، فإذا تردد الخطأ على مسمع الفرد أكثر من مرّة ترسّخ في ذهنه وأصبح هو الصواب لديه، وكيف ترضى أن تهبط بالمستوى العالي الذي أراده الله للغة العربية بدل تعليمها بشكل يفهمها الجميع فترقى الأذهان واللّغة معا. إضافة إلى أنّ اللّغة العربية الفصيحة هي الموحدة لأبناء الوطن العربي الواحد، وأبناء الأمة الإسلامية جمعاء، فعلى لغة الصحافة أن تنطلق من مبدأ أنّ لها مسؤولية في هذا التوحيد، ورقي هذه اللّغة، وهو ما يحاول تحققيه الإعلام بتقبلهم الانتقادات والأخذ بها، كما أنّنا لا يمكن أن ننكر دور الصحافة في رقي اللّغة العربية وإثرائها بالأساليب والألفاظ، وطعمها بأنماط حديثة بعثت فيها الحياة من جديد فعربية اليوم ليست عربية الستينيات، فهي أكثر رقيا وسلاسة وسلامة ويعود الفضل في ذلك لشبكة من الأجهزة العاملة على ترقية اللّغة العربية، ولغة الصحافة أحد الأطراف الفاعلة في هذه الترقية، وقد عبر عن ذلك أصدق التعبير الشاعر الصحافي الجزائري أبو اليقظان:

إنّ الصحافة للشعوب حيـــــاة والشعب مـــن غير اللسان موات
فهي اللّسان المفصح الذرب الذي ببيانـــه تتـــــدارك الغايـــات.

6-العدول من الناحية التركيبية النحوية والصرفية في الصحافة:

6-1- تغليب الجملة الاسمية على الجملة الفعلية في الاستعمال: كما هو معروف أنّ «اللّغة العربية توظف النوعين معا على عكس اللّغات الأجنبية من مثل الفرنسية والإنجليزية اللّتين تكتفيان باستعمال الجملة الاسمية، لأنّها أجلب إلى انتباه المستمع أو المشاهد، وأقدر على ترسيخ محتوى الخبر في ذهنه من الجملة الفعلية فإنّ للجملة الفعلية مواضعها التي لا يمكن للجملة الاسمية أن تقوم مقامها فيها في الإخبار»[1]، فهذه الخاصية نجدها بصورة أشد في الإعلام، وهذا تأثر بالآداب الأجنبية.

6-2- تتابع الإضافات: والقاعدة في اللّغة العربية ألا يفصل بين المضاف والمضاف إليه بل أن يتتابعا متلازمين، لكن من الاستعمالات الشائعة بكثرة إضافة المتضافين أو ثلاثة إلى المضاف إليه الواحد مثل: أبلغه تحية وتقدير أخيه الرّئيس والصّواب أن يسند المضاف الثاني والمضاف الثالث إلى الضمير وأن يقال: أبلغه تحية أخيه الرئيس وتقديره وإكباره.ومثل:إن وزراء تخطيط دول معاهدة وارسو سيعقدون اجتماعهم.

6-3- العدول عن المطابقة في الجنس: تعد المطابقة في الجنس من المسائل الهامة في النّحو العربي، لذلك يقول ابن الأنباري **(ت328هـ)**: «إن من تمام معرفة النحو والإعراب معرفة المذكر والمؤنث لأنّ من ذكّر مؤنثا أو أنّث مذكرا كان العيب لازما له كلزومه من نصب مرفوعا أو خفض منصوبا أو نصب

1- إبراهيم بن مراد "**في مسألة الاستعمال اللغوي في البرامج الإذاعية والتلفزيونية**" مجلة اتحاد الدول العربية تونس: 2002، العدد الثاني، ص1.

مخفوظا»[1]، وكذلك كانت مشكلة التذكير والتأنيث موضع اهتمام مجمع اللّغة العربية بالقاهرة، واتخذ فيها بعض القرارات، إلاّ أنّه في لغة الصحافة المعاصرة نجد الكثير من الانحرافات الصرفية في ما يخص في التعامل مع المؤنث والمذكر فيذكرون ما حقه التأنيث ويؤنثون ما حقه التّذكير، مثل قولهم: كلا الأغنيتين بدل كلتا الأغنيتين/كلا الأذنين بدل كلتا الأذنين...) وهذا ما أشار إليه الباحث أحمد مختار عمر في قوله: «ومن أمثلة الانحرافات الصرفية كذلك الخطأ في التعامل مع المؤنث المجازي عن طريق تذكيره وعود الضمير عليه مذكّرا في كلمات مثل: سن، فخذ، أذن، كتف، يمين، بئر»[*]، ففيما يتعلق بهذا النوع من العدول فنجد المجمع المصري قد أجاز تذكير كل ماله علاقة فيه للتأنيث من أسماء الحيوان فتعد كلمة (الثعلب) مثلا مذكرة، وإذا أريد أنثاه وهو ما يماثله قيل (أنثى الثعلب) وأنّ كلّ ما فيه علامة التأنيث مثل: (حمامة) يصح أن يكون علما للمؤنث، وإذا أريد مذكره قيل ذكر الحمامة. وهذه الاجتهادات قدّمها مجمع مصر بعد دراسة وترو وتحرٍ، فأخذ بها وسعى إلى تعميمها في لغة الاستعمال بناء على ما وضعته لجنة الألفاظ والأساليب في اختيار الألفاظ والأساليب.

6-4- النسبة إلى كلمة رئيس: يكثر في لغة الصحافة وغيرها، إذ يقال على سبيل المثال لا الحصر: **النشرة الرئيسية**، ومن الذين أشاروا إلى هذا الموضوع مصطفى جواد الذي قال: «وقد استعيرت الرئاسة من الإنسان لغيره على سبيل المجاز، فقيل الأمر الرئيس والقضية الرئيسية أما إضافة الياء المشددة

1- أحمد مختار عمر، **العربية الصحيحة، دليل الباحث إلى الصواب اللغوي**، الكويت، عالم الكتب، ص74.

*- لقد أشار الباحث أحمد مختار عمر إلى مسألة تذكير المؤنث وتأنيث المذكر في عدة مراجع منها كتاب أنا واللّغة والمجتمع، أخطاء اللّغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين وكتاب العربية الصحيحة.

إلى الصفة كأن يقال الرئيس والرئيسية، فليس من الاستعمالات العربية»[1]، بمعنى أنّ هذه النسبة لم يكن لها وجود في الأصول العربية في عهودها الماضية، بل عرفت الشواهد التالية: **الأخلاق الرئيسة/ العلوم الرئيسة**،...، ومع هذا لم يمنع من ورود ياء النسبة في مثل صيغة أفعلي التي تعتمدها العرب كثيرا في باب النعت مثل: **أعجمي/ أجنبي**،... وبناء على هذا القول يتضح لنا أنّ مصطفى جواد حكم بتخطئة هذا الاستعمال، وكان هذا عندما عرض الأمر على مجمع اللّغة العربية بالقاهرة وانقسمت الآراء بين مؤيد ومعارض، و«لعل أعمق البحوث والتي أقرّ بها إلى القبول من بين ما قدّم حول هذه الكلمة البحث الذي قدمه الأستاذ محمد خلف الله أحمد عضو المجمع والذي ذهب فيه إلى ما يأتي:

1- هناك فرق في الدّلالة يدركه الحسّ اللّغوي بين الوصف من الرياسة على صيغة فعيل (رئيس) وبين الوصف منها بصيغة النسب (رئيسي) فالرئيس هو الشريف وسيد القوم والشّخص المبرز والشّيء الذي ينزل من غيره منزلة السيد من قومه كالدماغ أو القلب، ولكن الرئيسي هو المنتمي إلى مفهوم رئيس والآخذ منه بحظ وكأنّه فرد من أفراده.

2- رئيسي في الاستعمالات الحديثة صحيح والوصف به غير الوصف برئيس، والنسب فيه على بابه....لأن النسب المشتق من الوصف طريق مشروع من طريق التعبير عن المعاني. وقد انتهت لجنة الأصول إلى قرارها التالي الذي اعتمده المجمع «يستعمل بعض الكتاب العضو الرئيسي أو الشخصيات الرئيسية وينكر ذلك كثيرون. وترى اللجنة تسويغ هذا الاستعمال بشرط أن يكون المنسوب

1- أحمد مختار عمر، **العربية الصحيحة**، ص141.

إليه أمرا من شأنه أن يندرج تحته أفراد متعددة»[1]، ومن هنا فإنّ مجمع اللّغة العربية أجاز هذه النّسبة بهدف التوسع في اللّغة وإخراجها من قوقعتها القديمة.

6-5-العدول في باب التعدية:

6-5-1-تعدية الفعل بالهمزة: تقع أجهزة الإعلام والصّحافة وكثير من المثقفين في أخطاء عند استعمال الأفعال المتعدية بالهمزة مثل الفعل "**سمّى**" ومما يؤكد ذلك سماع الأخبار تقول: "أسماه ردود أفعال" علما أن الفعل سمّى متعد بنفسه لقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَت رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى وَاللهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنْثَى وَإِنّي **سَمَّيْتُهَا** مَرْيَمَ وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [الآية 36 من آل عمران]. فالهمزة إذن لم تزد الفعل تعدّيا، ولهذا يستحسن الاستغناء عنها، ومن أمثلة ذلك ما نسمعه يتردد على ألسنة المتعلمين من عبارات منها:

-أعلمت الخبر أو أعلمت نبأ ميلاد أو وفاة.

-أعلمت الطالب خبرا كاملا. علما أنّ الفعل "علم" متعدي بنفسه، بدون إدخال عليه همزة التعدية.

6-5-2- تعدية المتعدي بنفسه بحرف جر: كثيرا ما نجد في لغة الصحافة تعدية بعض الأفعال بحرف جر، علما أنها متعدية بنفسها، مثل الفعل عزم، أكّد وأعلن.

1-عزم وأكّد: هذان الفعلان متعديان إلى مفعول واحد بنفسه مثل: عزم المدير حضور الاجتماعات... وهذا رغم كون الشائع قول الصحافيين (عزم على) متعديا بحرف جر، ويقولون: أكدت مصالح الأمن الخبر، والشائع قول الصحافيين أكّد على.أي أكدت مصالح الأمن على الخبر.

1- أحمد مختار عمر، **العربية الصحيحة**، ص142.

2-أعلن: هذا الفعل متعد إلى مفعول واحد بنفسه كقولهم: أعلنت الخبر والشائع استعمالها (أعلن عن).

6-6- الانحرافات الصرفية: وأكثر ما يقع فيها المذيع الخروج عن النمط العربي القديم في ضبط عين الفعل الثلاثي المجرد في كل من الماضي والمضارع والأمثلة كثيرة ولكنّنا نكتفي بضرب بعض الأمثلة الآتية:

-«لقد **ثَبّتَ** بعد نظره، والصّواب من باب نصَرَ، أما ثَبُتَ -بالضَم- فقد جاء من الشجاعة وثبات الفعل، فيقال: ثبت الرجل إذا كان شجاعا متماسكا.

- **حَفَظَ** للبلد كرامته، والصّواب من باب فَرِحَ، ودليل ذلك أن المضارع بالفتح، ولم يرد فعل من باب فتح إلا إذا كان حلقي العين أو اللام.

-الخلط بين بابي ضَرَبَ ونَصَرَ، بفتح العين في الماضي، والمضارع يَضْرِبُ أي بكسر العين في المضارع، ويَنْصُرُ بضم العين في المضارع إلاّ أنّ رجال الإعلام يستعملونها بضم العين في المضارع يَضرُب والصواب بكسر عين المضارع، وأما القول ينصَرُ فصوابها ينصُرُ، وهو كثير شائع.

-الخطأ في ضبط عين الماضي المضعف من باب فرح حين فك إدغامه لإسناد الفعل إلى ضمائر الرفع المتحركة مثل: مللت صحبته، وظللت أناقشه، التي يجب أن تنطق بكسر العين لا بفتحها.

-ويلي هذا الخطأ في الشيوع والكثرة الخطأ في ضبط أحرف المضارعة نتيجة الخلط بين الفعل الثلاثي المجرد، والثلاثي المزيد بالهمزة مثل: كانت **تَأوِي** جماعة من المنشقين والصواب: تُؤْوِي»[1]. وهذا النّوع من الانحرافات

1- أحمد مختار عمر "**الانحراف اللغوي في الإعلام المصري المسموع مظاهره وسبل تقويمه**" مجلة مجمع اللّغة العربية، القاهرة: 2001، العدد الثاني والتسعون، ص47-48.

الصرفية(les écarts morphologiques) تظهر في المسموع وليس في المكتوب غير المضبوط بالشكل.

6-7-التقديم والتأخير:

6-7-1-تقديم الصفة على الموصوف: تأتي الصّفة في العربية بعد الموصوف، لأن الصفة تابع والموصوف متبوع، وتأتي الصّفة في الإنجليـزية متقدمة على الموصوف نحو:(Nice weather, Good boy) وانتقل هذا الأسلوب إلى العربية، فتقدمت الصفة على الموصوف مثل: العراقيل القانونية والبيروقراطية جد صعبة وتأخذ وقتا كبيرا لتجسيدها ميدانيا في هذه العبارة أتى المحرر بالصفة بعد الموصوف (أو الاسم الموصوف) وهذا ما يجيزه النّحاة العرب فهما كالاسم الواحد شرط تقدم الموصوف على الصفة. ويكون إعراب كلمة (جد) الواردة في المثال السابق مفعولا به للمصدر المتمثل في كلمة (صعبة) أما حركته فهي النصب، وسبب هذا الانحراف يعود إلى ميل المتكلم إلى الخفة في الكلام الذي يكثر في العامية، وبالتالي يكون للتداخل اللغوي بين الفصحى والعامية دخل كبير في حصول هذا الانحراف اللّغوي والصّواب: العراقيل القانونية والبيروقراطية صعبة جدا، وتأخذ وقتا كبيرا لتجسيدها ميدانيا.

6-8-العدول في العلامة الإعرابية:

6-8-1-مخالفة رفع المبتدأ: وقعت في هذا المثال: "**ذَوِي** خبرة في استعمال الموضات" المفروض أن يكون الاسم مرفوعا، لكن الصّحفي خرج عن المسار الأصلي للقاعدة حيث خالف وجه الصواب الحقيقي باستبدال الواو بالياء والعبارة الصحيحة هي كالأتي: ذوو خبرة في استعمال الموضات.

6-8-2-مخالفة رفع الخبر: مثاله: أنابيب الغاز ذوي سعة كبيرة، ففي هذه العبارة خالف المحرر وجه الصواب حين نصب الخبر، وهو من الأسماء الخمسة

(ذات) ويرجع سبب هذا الانحراف اللّغوي إلى جهل الصحفي القاعدة الخاصة بالأسماء الخمسة. والصواب: أنابيب الغاز والبترول **ذات** سعة كبيرة.

6-8-3-أخطاء في النواسخ : رفع خبر كان وأخواتها: مثاله: كان أثاثنا محفوظ فيه حيث جاء الخبر (خبر كان) مرفوعا، وبهذا الوجه خولف وجه الصّواب للإعراب الحقيقي لهذا الناسخ (كان) ألا وهو النصب وليس الرفع، وسبب الانحراف راجع إلى جهل المحرر قواعد النواسخ والصواب: كان أثاثنا محفوظا فيه.

6-8-4-مخالفة نصب الصفة: كنصب الصفة بالضمة: مثل: شركة مهمة توظف مسؤولا في الموارد البشرية مؤهل في تسيير المستخدمين. إنّ الصّفة تتبع الموصوف في جميع لوازمه، وهذا ما لم يعتمده المحرّر في كتاباته جهلا منه القاعدة، والصّواب نصب كلمة مؤهل وتصبح مؤهلا.

7- العدول النحوي الشّائع في لغة الصحافة: تعتمد لغة الصّحافة الكثير من الانزياحات اللّغوية منها: الصوتية، والدلالية والتركيبية، إلا أنّني أركز على الجانب التركيبي الذي يتضمن موضوع بحثي، إذ نجد في المجال التركيبي النحوي العديد من التجاوزات التركيبية خاصة فيما يتعلق باستعمال صحافيينا الجمل الاسمية بكثرة على حساب الجمل الفعلية، واستعمال الجمل الاعتراضية، وبناء الأسلوب على منطق جديد يقتضيه منهج التحليل الفكري يغاير ما ألفته اللغة العربية من أساليب التقديم والتأخير.

وقد فطن المستشرق يوهان فوك (Yohan Fuk) «إلى ما يسري من تأثير عميق في باطن القوالب العربية، أي الصيغ والأوزان العربية من اللغات العربية التي تغلغل بغير انقطاع بمعانيها في الأسلوب العربي المعاصر، وقد جاء هذا التأثير من ناحية الترجمة المعنوية التي تعتمدها الصحافة العربية بوجه عام. فهي

إذن مظاهر تمت إلى جذور بعيدة في اللغة العربية بينما هي منقولة عن اللّغات العالمية»[1]. ونذكر من هذه الأساليب العدولية فيما يلي:

7-1- الجمل غير المكتملة في عناوين الأخبار: يرى جون هويت (John HUIT) في «استخدام الجمل غير المكتملة (Ellipticall sentences) هدفا آخر ينشده المحرّر، وهو إضفاء صفة المحادثة (Conversational pattern) على لغة الخبر وذلك بالاقتراب من سماتها الأسلوبية وخاصة الإحساس بالأنماط المنطوقة (Speech patterns) داخل الجمل، وهي الجمل التي يعتريها حذف (الخبر) اعتمادا على قوة المصدر في التّعبير عن الحدث الذي هو نقطة ارتكاز الخبر وبؤرته، مثل: مصرع جندي أمريكي ومواطن عراقي في مواجهات جديدة في العراق (التقدير: هناك مصرع...) بحذف الخبر(شبه الجملة). غير أن مصطفى حميدة يرى في توظيف الجمل غير المكتملة هدفا أسلوبيا آخر هو تحول نمط تركيبي فعلي (فعله ماض) إلى نمط تركيبي اسمي قائم على الحذف، للتّخلص من الدلالة الزمنية للفعل الماضي، فيقول وقد جرى العرف في الإذاعات الناطقة بالعربية على أن يصاغ موجز النبأ إما في جملة اسمية... وإمّا في صيغة لا تعد جملة تامة بالمفهوم التقليدي المعروف للجملة العربية... لأنها وفق هذا المفهوم تتضمن مبتدأ لم يخبر عنه، فهي صيغة يطلق عليها الباحثون الغربيون في تحليلاتهم (العبارة الاسمية) ولكن اللافت أن تلك الصيغة هي في البنية المضمرة جملة فعلية تامة، فقولهم: ...تجدد الاشتباكات بين الميلشيات المتصارعة في بيروت، هو في التقدير: **تجددت** الاشتباكات بين الميلشيات المتصارعة في بيروت. إلاّ أنّ معدّ النّشرة لا يريد أن ينقل إلى المتلقي ما في الفعل الماضي من معنى

1- محمد الكتاني "**أثر الصحافة ووسائل الإعلام في تطور اللّغة العربية، سلبيات الوضع وإيجابياته**" المغرب: 1993، مطبوعات الأكاديمية الملكية المغربية، ص204.

المضي الزمني، لأن هذا المعنى يؤدي إلى زوال معنى الجدة في الإبلاغ بالنبأ ويريد معد النشرة في الوقت نفسه الإبقاء على معنى الحدث الكامن في الفعل، فلم يكن له سبيل إلى ذلك إلاّ باستعمال المصدر، فهو دال على حدث غير مقترن بزمن، أمّا الفعل المضارع، فلا يصلح ليحل محل الفعل الماضي في هذا السّياق لأنه يحتمل هنا الدّلالة على الحال أو الاستقبال، والمعلوم أن إعداد النشرة في كل إذاعة قائم من أوله إلى آخره على إخضاع بناء الجملة وتوظيفه لنقل إيحاءات نفسية إلى المستمع»[1]. فالعدول بالحذف يشكل جملا غير تامة، وهذا غير مقبول في عرف النحاة، إلاّ أنّه يحمل أغراضا بلاغية.

7-2- تعدية الفعل بالحرف وهو متعد بنفسه: ومن العدول الشائع تعدية الفعل الذي يتعدى بنفسه بواسطة حرف الجر، «مثل قولهم: قبلت بالأمر الفلاني والصّواب: قبلت الأمر دون التعدية بالباء، ولهذا يقال: فلان نجح بدرجة **(مقبول)** ولا نقول: مقبول به، ومن درجات التعديل والتوثيق في علم الحديث: درجة **(**مقبول**)** ولم يقولوا مقبول به. ونحن ندعو الله أن يجعلنا من الذين يخلصون فيقبلون، ولا نقول: ممن يقبل بهم.

7-2-1- استعمال الفعل اللازم متعديا: ونحو ذلك استعمال الفعل اللازم متعديا بنفسه كقولهم: شل المرض يد فلان، فهو مشلول، ويده مشلولة، ويقولون: شلت يده والصواب: شلت فهو أشل، وهي شلاء، ومن الشواهد المحفوظة: "والشمس كالمرآة في كف الأشل". ونلاحظ في مثل هذا الاستعمال ميل بعض المحدثين إلى قبوله، ومنهم عضو مجمع القاهرة عبد العليم فودة فقد ذكر من بين المسوغات التي تبيح للمستعمل أن يعدي الفعل اللازم: «أن يُضمّن اللازم معنى

1- محمد نادر عبد الحكيم السيد، **لغة الخطاب الإعلامي في ضوء نظرية الاتصال، دراسة أسلوبية لغوية في نشرات الأخبار الإذاعية،** ص122- 123 (بتصرف)

فعل متعد فيتعدى تعديته مثل: رحبتكم الدار بمعنى وسعتكم مثل: من سفه نفسه: بمعنى امتهنها. مثل: فرقت زيدا بمعنى خفته»[1]، ومن هنا فإنّ مجمع القاهرة يجيز ويبيح تعدية الفعل اللازم.

7-2-2-استعمال الفعل المتعدي لازما: مثل الفعل "**اعتاد**" متعدي بنفسه فيقال اعتاد المؤمن الصدق في الكلام، ويستعمله بعض الإعلاميين لازما، فيقولون: اعتاد المؤمن على الصدق»[2]. ومن الانحرافات الصرفية الشائعة كذلك في لغة الصحافة ما يلي:

7-3- تذكير ما حقه التأنيث وتأنيث ما حقه التذكير: تقول صحافية في موضوع الثقافة: وهاهي تكشف جانبا من تلك الحياة في آخر **كتبها الصادر** مؤخرا عن دار الطليعة في بيروت[3]، هو عدول من المؤنث إلى المذكر. ولقد ردّ المحدثون مسألة التذكير والتأنيث إلى اختلاف لهجات القبائل ولغاتها، مع أنّنا نلمس في رأيه نوعا من التحفظ، ويقول عبده الراجحي إنّ هناك وجود قبائل عربية تميل إلى التذكير في كلّ ما احتمل التذكير والتأنيث وهم الحجازيون، وأخرى تميل إلى التأنيث، وهم أهل البوادي من تميم وقيس وأهل نجد، ولذلك فأغلب الظّن أنّ الاختلاف في مسألة التذكير والتأنيث ترجع إلى هذا الاختلاف اللّهجي لقبائل العرب.

7-4-العدول عن المطابقة في زمن الفعل: وهذا يكثر في لغة الصّحافة «لا شك أن استخدام الصيغ الفعلية بأزمنة مختلفة ضرب من التضاد الذي يحدث

1- مجمع اللغة العربية، **في أصول اللّغة (القرارات الصادرة من الدورات من الثانية والأربعين إلى السابعة والأربعين)** إخراج وضبط وتعليق: مصطفى حجازي + ضاحي عبد الباقي، ط1. القاهرة: 1983، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ج1، ص227.

2- محمد بن سعود، **بحوث ندوة ظاهرة الضعف اللغوي في المرحلة الجامعية**، السعودية: 1995، الإدارة العامة للثقافة والنشر، المجلد الرابع، ص103.

3- الشروق اليومي، في الثاني من شهر جويلية سنة ثمان وألفين.

عناصر متكسرة تؤثر في السّياق على نحو واضح على اعتبار أن دلالة الزّمن الماضي مضادة لدلالة الحاضر، ومن الطبيعي أن تختلف المعاني باختلاف الأزمنة، وما هو معلوم أن استخدام الأفعال بصور متباينة من حيث الزمن يحدث تضادا فيما بين الأفعال ذاتها»[1]، وقد بدا الصّحافيون في مجالات استخدام الأفعال يميلون بوضوح إلى التّحول من صيغة إلى أخرى، كأن يبدؤون بفعل ماض ثم يتحولون إلى المضارع أو العكس أي التحول من الزمن المضارع إلى الزمن الماضي.

ومن أمثلة ذلك قول أحد الصحافيين: – إن غيرتي...**جعلتني أرفع** التحدّي.

–إن الدّراسات التاريخية عادت بقوة... التي **فضلت** أن **تنتظر** موعد المعرض[2]. والملاحظ في هذين المثالين الانتقال من الفعل الماضي إلى المضارع.

ونستنتج من أن التحول من صيغة إلى صيغة في الخطاب من شأنه أن يمنع الكلام من الجريان على وتيرة واحدة، لذا فإنه ينطوي على منبهات أسلوبية ذات تأثير واسع في السياق هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن التباين في استخدام الأفعال يشي بنوع من التضاد على مستوى الخطاب، إذ التعبير بالماضي مضاد للتعبير بالحاضر.

8-مقارنة تحليلية لظاهرة العدول اللّغوي في الإعلام المكتوب والمسموع والمرئي: يلعب الإعلام المكتوب والمسموع دورا كبيرا في ترسيخ اللّغة سليمة كانت أو مكسرة لدى طبقات عريضة من المجتمع ويتحمل الكتاب والمذيعون جزءا كبيرا من المسؤولية عن ذلك.

1- أحمد علي محمد "**ظواهر العدول في شعر أبي مسلم البهلاني**"
www.nizwa.com/articles.php?tellid=2835

2- الشروق اليومي، في الثاني من شهر جويلية، سنة ثمان وألفين.

وإذا ما نظرنا إلى واقع الإعلام العربي في عصرنا الحالي نجد أن بعض الظواهر الجديدة في هذه اللّغة الصحفية قد تزاحم على المنوال الفصيح الذي تلقى المتعلم قواعده في المدرسة فتغير من مظاهره ما تُغير، وتحلّ مكان بعض أنماطه الفصيحة الصّرفية والدّلالية والتركيبية أنماطا جديدة، وهذه الظاهرة تعرف في تراثنا البلاغي بظاهرة (العدول) وأوّل المتأثرين بهذه الأنماط الجديدة والآخذين بها هم الصحفيون أنفسهم، لأنّهم ذَوُو ثقافة لغوية قائمة على المنوال الفصيح الذي تلقوا قواعده في المدرسة، ثم زاحمت أنماطه القديمة الأنماط الجديدة وهذا المنوال الحديث قد بدأ يأخذ حيزه في الاستعمال اللّغوي كلغة البرامج الإذاعية والتلفزيونية ولغة الجرائد، غير أنّه إذا عدنا إلى استنتاج **مدى تفاعل ظاهرة التجاوز اللّغوي** في كلّ من الإعلام الإذاعي والمرئي والمسموع، فهو مجسد بنسبة متفاوتة في لغة الإذاعات والتلفزيونات مقارنة بما هو مجسد في لغة الجرائد. ولعل هذا راجع إلى استعمال العاميات مع العربية الفصحى، وقد خالف استعمال العاميات في هذه الوسائل استعمالها في الجرائد، «فإنّ استعمالها في الإذاعات والتلفزيونات يعدّ رسميا، لأنه يرد على ألسنة رجال السّياسة وعلماء الدّين وكبار الكتّاب والأدباء أمّا الجرائد التي يكتب كلّها أو جلّها بالعامية فتعد جرائد شعبية، وهذه الصفة كافية وحدها لتهميشها وعدم الاهتمام بها بين المثقفين»(1)، ونستنتج من هذا أن اللّغة المنطوقة أكثر تأثيرا من لغة المكتوب، لأنّ الأخطاء اللّغوية تظهر جليًّا وبصورة أوضح في الإعلام المنطوق والذي يؤدي وظيفة ودورا خطيرا في شيوع الأخطاء وهذا يعود إلى أن لغة الكتابة غير مضبوطة بالشّكل، لذا فإنّ الأخطاء اللّغوية لا تظهر أثرها في المادة المكتوبة، وإنّما تظهر في المادة المسموعة.

1- إبراهيم بن مراد "**في مسألة الاستعمال اللغوي في البرامج الإذاعية والتلفزيونية**" مجلة الإذاعات العربية تونس: 2002، العدد الثاني، ص1.

وقد استخلصت أثناء متابعتي لقراءة جريدة الشّروق اليومي أنّ العدول الصّرفي يتواجد بنسبة قليلة فيها عكس الإعلام المسموع، ويظهر هذا النوع في عدم الضبط الصحيح في عين الأفعال الماضية والمضارعة في لغة الصحافة المكتوبة غير المضبوطة بالشّكل كما قلنا سابقا وهذا ما يؤثر سلبا في تجسيد العربية الفصحى. وفي قولنا إنّ لغة التلفاز تلجأ إلى العدول عن النموذج الفصيح إلى العامي الذي يوظّف أثناء الحوار وفي نشرة الثّامنة خاصة، عكس لغة الصحف اليومية، ويقول الباحث صالح بلعيد في هذا: «عندما يتحدث فرد ثنائي اللّغة، قد يتحول أثناء إنتاج الكلام من لـ1 إلى لـ2 أو العكس، وهي عملية واعية لها أهدافها النفسية والاجتماعية والاتّصالية... أو عندما يتحول المتحدث بالعربية إلى الدّارجة»[1]، هذا القول يفسّر لجوء الصحافي إلى العامية وربما هذا يعود إلى عوامل منها: الجانب النفسي فقد يعتبر الصّحافي الكلام بالعامية طريقة للتّأثير في المشاهد. وعليه، فإنّ اللّغة المسموعة عرضة للعدول المتواتر وهذا ما يفسره عبد الرحمن الحاج صالح في قوله: «وبالفعل فإنّ لغة المشافهة هي عند جميع الأمم أسرع تحولا وتطورا عبر الزمان، إذ ألسنة الناس هي أكثر عرضة للخطأ بخلاف لغة التحرير، فإنها أميل إلى المحافظة على النمط اللغوي الذي تعوّد النّاس عليه وورثوه عن أسلافهم»[2]. وهذا ما يفسر أن التعبير الشفاهي العفوي يتعرض للتحول السريع، لا من حيث مدلولات الألفاظ فقط، بل أيضا من حيث البنية والنظام الصوتي والنحوي والصرفي، وأمّا التعبير الكتابي هو قصدي بطيء

1- صالح بلعيد، **دروس في اللسانيات التطبيقية**، تيزي وزو: 2000، دار هومه، ص129.

2- عبد الرحمن الحاج صالح "**اللغة العربية بين المشافهة والتحرير**" **بحوث ودراسات في اللسانيات العربية** منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر: 2007، ج1، ص65.

التحول فأكثر أحوالها البقاء على ما هي عليه بفضل تدخل أعمال اللغويين والنحاة ونقاد الإنتاج الأدبي.

9-العدول عند المجمع المصري: إنّ لأجهزة الإعلام تأثيرا كبيرا على اللّغة من حيث دخول أساليب جديدة لم تكن مألوفة في كلام العرب، وترويج مصطلحات جديدة أو إحياء القديمة منها خاصة إذا وضعت في قالب دقيق ومؤثر، ليلتقطها السّامع أو القارئ ويخضعها لاستعماله عند ذلك تنتشر وتأخذ شرعية في الاستعمال. «وقد أجاز هذا المجمع لغة المحدثين والقياس عليها باعتبار أنّ اللّغة ملك لمن يستعملها، ولا مانع من قبو ل هذه الأساليب التي كانت من آثار التّرجمة الحرفية من اللّغات الأخرى، كما ترجع إلى القياس الخاطئ»[1]. وهذه «الأساليب المستعملة من قبل وسائل الإعلام، يقوم المجمع بتحسينها قدر الإمكان، حيث أسس لجنة الأصول، وأجازت هذه التّعابير الجديدة ثم تسعى إلى إكسابها شرعية الاستعمال عند المُبلغ والمتلقي دون أن يحاول إعطاء منهجية يعتمدها المتلقي في إيصال اللّغة العربية دون أخطاء، وكان منهج اللّجنة في دراسة الألفاظ والأساليب أن تتلقى ما تقترحه هيئة الأعضاء أو غيرهم من تعبيرات سائغة في لغة العصر الحديث، ثم يقيمون النقد عليها من قبل بعض الباحثين، فإن أقرت اللّجنة بسط الموضوع المقترح للنظر مضت في دراسته وناقشت ما يقدم فيه من بحوث وانتهت إلى رأي غالب، ثم يعرض على مجلس المجمع لبحثه وإبداء الرأي فيه، فإذا انعقد

1-صالح بلعيد، **اللّغة العربية آلياتها الأساسية وقضاياها الراهنة**، الجزائر: 1995، ديوان المطبوعات الجامعية، ص134 (بتصرف).

مؤتمر المجمع عرض عليه الموضوع لإصدار قرار بشأنه»[1]. ومن هنا فنقول إن قرار مجمع اللغة العربية بقبول بعض العدول اللّغوي في لغة الصّحافة لم يكن مجرد رأي، أي (كلام شفاهي فحسب) بل كان بعد بحوث ودراسات معمقة ومناقشات كثيرة انتهت بالإيجاب، وهو القرار الذي جسد في الكثير من مجلاته بمعنى أنه لا سبيل لإنكاره لأنّ هذا الانحراف كان بمثابة إشعاع حضاري ينوه بالثراء اللّغوي الذي ننشده للغتنا العربية المعاصرة.

كما «أنّ الأساليب التي تخرج عن مألوف اللّغة فقد يحرص المجمع على توجيهها الوجهة التي تأنس إليها أوضاع الفصحى، أضف إلى ذلك مراعاة ما يقتضيه تجدد اللّغة وسيرورتها من التقدير الدقيق لحاجات الاستعمال الحديث»[2] فنجد أنّ كثيرا من الألفاظ والأساليب التي وافق عليها المجمع كانت توصف عند القدامى بالألفاظ الخاطئة. وهكذا فإنّ الترخيصات في اللّغة التي أجازها المجمع المصري كان الهدف منها التوسع في اللّغة، ولقد سنّ مجموعة قرارات عبارة عن تسهيلات يجوز فيها بعض الانحرافات في القواعد والأساليب مثل:

1. «خروج (ماذا) عن الصدر، ففي الشواهد وجدت (فعلت ماذا؟) (قرأت ماذا؟).

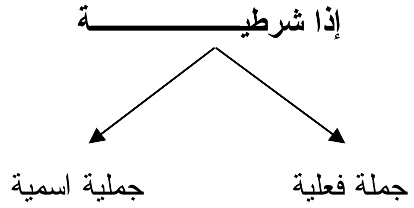
2. تسويغ أساليب في ظاهرها خروج أدوات الاستفهام عن صدارتها أو يشيع قولهم: منزلك أين؟

3. عدم جواز دخول الألف واللام على (كل) و(بعض).

1- صالح بلعيد، اللغة العربية آلياتها الأساسية وقضاياها الراهنة، ص135.

2- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

4. دخول (إذا الشرطية) على الجملة الاسمية في مثل قولهم: إذا المطر انقضى فأخرج. فالملاحظ أنّ "**إذا**" دخلت على جملة اسمية (المطر/انقضى) فإذن يجوز دخول إذا على الجملة الفعلية + الجملة الاسمية كما أقرها المجمع المصري.



5. إدخال قد على المضارع المنفي بـــ "لا" ويصح القول: قد لا يكون كذا.

6. تعدية المتعدي بنفسه بحرف الجر»[1].

ومن هنا فإنّ جهد مجمع مصر أقرب إلى تقبل لغة الصّحافة المعاصرة علما أنّها استعملت كثيرا من الأساليب العدولية عن الأصل، وكان هذا من باب التيسير إلاّ أنّ أعضاء المجمع عبّروا عن آرائهم عن هذه الأساليب المعدولة بالمؤايدة والمعارضة.

ومن بين المؤيدين نذكر عبد القادر المغربي الذي دعا المجمع إلى اعتماد تلك التراكيب وإدماجها في معجمه الجديد، لاسيما معجمه التاريخي، باعتبار «أنّ اللّغة مادة، ولكنّها شكل يتطور بتغير الأساليب وحاجات الإنسان في المجتمع»[2] ومن هنا فإنّه يقبل لغة المحدثين والقياس عليها.

1- صالح بلعيد، اللغة العربية آلياتها الأساسية وقضاياها الراهنة، ص136-137 (بتصرف).

2- مجمع اللّغة العربية، محمد رشاد الحمزاوي، **أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة مناهج ترقية اللغة العربية**، ط1. بيروت: 1988، دار الغرب الإسلامي، ص358-386.

ونجد أيضا محمد كرد يجيز العدول فيقول: «لكلّ عصر ألفاظه وبيانه»[1] ومن هنا يظهر لنا مدى قبوله للأساليب الجديدة، فاعتمد خلافا لزميله المغربي على مؤشرات التّطور والأساليب، انطلاقا من نصوص ومخطوطات مما نشر وألّف ومنها رسائل البلغاء التي جمع فيها نصوصا لعبد الله بن المقفع (ت 727م) وعبد الحميد الكاتب وغيرهما وهكذا نلاحظ أن الخطأ المشهور ينقلب شيئا فشيئا إلى صواب. ويبدو أنّ هذا القرار لم يرض بعض الباحثين المحدثين في شأن التراكيب الحديثة ومنهم أحمد حسن الزيات الذي رأى أنّ «معايير الفصاحة مقصورة على البدو وعرب القرن الثاني الهجري هؤلاء هم الذين تنزل عليهم وحي اللّغة وألهموا سرّ الوضع فكلامهم حجة، وأقوالهم حكمة، وصوابهم قاعدة، وخطؤهم شذوذ وضرورتهم مقبولة»[2]، فلا يجوز للمحدثين الخروج عن النظام العربي الأصيل الذي سطره الأولون.

كما ينشد علي النجار الصّفوية اللّغوية محتجا بالقرآن الكريم والنحاة القدامى، ولقد سن المجمع المصري بعضا من القرارات التي تبيّن ما يجوز وما لا يجوز من عبارات في لغة التّحرير، وهذه بعض منها:

9-1-ما يجوز في اللّغة-نحوًا:

9-1-1-جواز المطابقة بين الفعل وفاعله: وذلك مثل: علما الصحافيان أو علموا الصحافيون ونجد مجمع اللّغة العربية بالقاهرة أيّد مثل هذه المطابقة، ولم ير مانعا من تثنية الفعل وجمعه إذا كان فاعله اسما ظاهرا مستندا في ذلك إلى كثرة ما ورد من شواهد على ذلك وجاء في نص القرار الذي أصدره بهذا الشأن: «يجوز إذا كان الفاعل اسما ظاهرا، مثنى أو مجموعا، جمعا لمذكر أو مؤنث أو ما يدلّ

1- مجمع اللغة العربية، محمد رشاد الحمزاوي، أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ص386.

2- المرجع نفسه، ص388.

على أحدهما، أن تلحق الفعل المسند إلى أحدهما علامة التّثنية أو علامة الجمع كما ألحق جميع العرب علامة التأنيث بالفعل المسند إلى المؤنث»[1]، ومن الأدّلة على تفشي هذه اللّغة وانتشارها عند القدماء أنّ الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد قد جمع منها أكثر من عشرين شاهدا شعريا لشعراء جاهليين وأمويين وعباسيين مما يدل على أنّ هذه اللّغة لم تكن نادرة ولا مهجورة وإنّما كانت معروفة ومستعملة، مع احتجاج كثير من كبار النحاة بها، كما أنّ ذلك يمكن أن يكون إتباعا للعرب في إلحاقها علامة التأنيث بالفعل الذي فاعله مؤنث، فيقاس عليه إلحاق علامة التثنية والجمع.

9-1-2-جواز المطابقة أو المخالفة بين العدد والمعدود: يشيع في لغة الصحافة المعاصرة المخالفة بين العدد والمعدود، فهل يعدّ هذا صوابا؟ لقد تبيّن لنا من خلال اطّلاعنا على قرارات المجمع المصري في مسألة العدد في العلوم أنّه «يجوز المطابقة أو عدمها، ولكن شرط تقدم الاسم المعدود على العدد»[2]، ويستند المجمع في ذلك إلى رأي النّحوي الصبان (ت1206هــ) الذي ذكره أمين الخولي ومن مسوغات الإجازة يقول في مسألة العدد:

مسائـــــل تســـع أو تسعة

معـــدود + عـــدد

1- مجمع اللغة العربية، **مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما (1934-1984)** إخراج ومراجعة: محمد شوقي أمين+إبراهيم الترزي، القاهرة: 1984، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ص39-40.

2- مجمع اللغة العربية، محمد رشاد الحمزاوي، **أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، ص371.

فمن هذا المثال يتضح لنا أن المعدود جاء بعد العدد، لذا يجوز تذكير العدد أو تأنيثه.

9-1-3-الفصل بين المتضافين بالعطف: يجرى في الاستعمال الحديث قولهم: مكان وموعد الحفل، ويرى محمد شوقي أمين أنّ «ما ألفه المعاصرون من إضافة مفرد بين متعاطفين إلى اسم ليس بدعا في العربية»[1]، لذا يقترح هذا الباحث تسويغه. غير أنّ محمد حسن عبد العزيز يرى أن سيبويه يستقبح الفصل بين المتضافين في الشعر، إذن يتّفق محمد شوقي أمين عضو المجمع مع ما قاله سيبويه في الفصل بين المتضافين في النثر فقط، وليس في الشعر ومن هنا تظهر نقطة اختلاف بين الباحثين في قضية التأويل والتوجيه.

9-1-4-إضافة المتضافين أو تتابع الإضافات: يُجرى في الاستعمال الحديث قولهم: «محكمة استئناف طنطا. ففي هذا المثال نلاحظ أنّ الاسمين النكرين متضافين إلى مضاف إليه معرفة بغية التعريف والتحديد»[2]، ويُجيز المجمع المصري إجازة مثل هذه الإضافة على أنّها من إضافة الأول إلى الثاني، والثاني إلى الأخير على معنى "في" أو "اللام" ويكون التقدير: محكمة استئناف في طنطا أو لطنطا، لذا يقول شوقي أمين أنّ تتابع الإضافات لا تأباه العربية.

9-1-5-تعدية المتعدي بنفسه بحرف الجر: وقد أجاز المجمع مثل هدا الاستعمال واتخذ القرار التالي: «يجوز تحويل الفعل الثلاثي المتعدي بنفسه إلى

1- مجمع اللغة العربية، **مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما، (1934-1984)** ص156.

2- المرجع نفسه، ص155.

فعل متعد بحرف من حروف الجر إذا دعت إلى ذلك حاجة علمية أو بلاغية»[1] ويفهم أن هذه التعدية مقبولة لغرض من الأغراض البلاغية.

9-1-6-النسبة إلى كلمة رئيس: يقول محمد شوقي أمين «إن استعمال كلمة "رئيسي" في وصف عمل -مثلا- يكون مدلولها الصدارة والاهتمام والتقدم»[2]، وهذا ما يعتمده الصحافيون في نشرات الثامنة مساء في عبارة: إليكم النشرة الرئيسية. وقد يقصدون من هذه النسبة الصدارة والتقــدّم، لأن ما يهم الصحافي الصدارة في نقل الخبر، ويعلّل محمد شوقي: بقول "رئيسي" وهو يريد تشبيه العنصر في مكانه من العناصر الأخرى بالرئيس في مكانه ممن لا يقومون مقامه وهو مكان **الصدارة،** فلم يحذف الياء كي لا يأتي الوصف مباشرة، وفي هذا يخالفه عباس حسن في مجيء الياء في "رئيسي" في معنى التشبيه، ولكنه يمكنني التعقيب على هذا في اتّفاق هذين الباحثين "محمد شوقي أمين وعباس حسن" في التسليم بصحة النسب في "رئيسي" و"رئيسية".

9-2- ما يجوز من الأساليب:

9-2-1- جواز القول بأسلوب "قد لا يكون كذا" ترى اللّجنة أنّه «لا مانع من دخول (قد) على المضارع المنفي بـــ لا، وعلى هذا يصح قولهم: "قد لا يكون كذا" ويبدو أن عباس حسن ساند هذا الرأي حيث صرّح "بمنع وقوع "لا" النافية فاصلة بين قد ومدخولها المضارع»[3]، غير أنّه يخالفه أحمد العوامري والشيخ عطية الصوالحي في تخطئته لهذا الأسلوب. كما أنّ كثيرا من العلماء القدامى نصوا على أنّ "قد" لا تدخل إلاّ على فعل مثبت، ومنهم ابن هشام والفيروزابادي والسيوطي.

1- مجمع اللّغة العربية، **في أصول اللّغة (لقرارات الصادرة من الدورات من الثانية والأربعين إلى السابعة والأربعين)** ج1، ص204.

2- مجمع اللغة العربية، عبد العظيم فتحي خليل، **وقفة مع قرارات مجمع اللّغة العربية بالقاهرة عرض وتوجيه ونقد،** القاهرة: 1999، مكتبة الآداب، ص26-34.

3- المرجع نفسه، ص11-14.

9-2-2-جواز استعمال كاف التشبيه: يجيز المجمع مثل قول الكتّاب «أنا كباحث أقرر كذا على أن تكون الكاف للتّشبيه أو: أن تكون الكاف زائدة»[1]، ومن أجاز هذا عبد الله كنون، إلاّ أنّه اختلف مع الباحثين في معنى هذه الكاف.

9-2-3-جواز الجمع بين "لم" و"لن" و"لا" و"لن": يشيع في العربية المعاصرة الجمع بين "لم" و"لن" بالواو، فيقال مثلا في لغة الصحافة: إنّ نوعية المياه لم ولن تكون من نوعية جيّدة[2]، ويقرّ محمد حسن عبد العزيز أنّ «هذا الأسلوب لم يرد في كلام العرب قديما، فهو من المحدثات التي أتت من آثار اللّغات الأجنبية في العربية المعاصرة، ففي الإنجليزية مثلا يقال I did not and will not write to him ويقال في ترجمته: لم ولن أكتب إليه ويقال أيضا: He does not and will not write to me ويقال في ترجمته: لا ولن يكتب إلى»[3] ويفيدنا محمد حسن عبد العزيز أن معنى هذه الصّفة الّتي تجمع بين لم الّتي تقلب من المضارع إلى الماضي ولن الّتي تقلبه إلى المستقبل.

9-3-ما لا يجوز:

9-3-1-لا يجوز إدخال التعريف على "غير" لم يجز المجمع إدخال "الـ" على غير، إذ قال الجرجاني في حواشي الكشّاف «إنّ "غير" لا تدخل عليها الـ إلاّ في كلام المولدين»[4] ومن هنا فإن مجمع مصر رفض إدخال ألـ على غير ويعتبره خطأ ولا يستعمله إلاّ المولدون.

1- مجمع اللّغة العربية، **في أصول اللّغة (القرارات التي صدرت من الدورات 42-47)** ج3 ص188.

2- الشروق اليومي، في الثالث عشر من شهر جانفي، سنة ثمان وألفين.

3- مجمع اللغة العربية، في أصول اللغة (القرارات الصادرة من الدورات 42-47) ج3 ص157.

4- المرجع نفسه، ج3، ص179.

9-3-2-لا يجوز فتح همزة "إنّ" بعد القول: يعتبر المجمع المصري أن فتح همزة إنّ بعد القول من العدول غير المقبول في اللّغة وهذا ما يدعى بالخطأ أو اللّحن.

ومن هذه القرارات نرى أن المجمع المصري يقرّ بجواز العدول، ويدعو دائما إلى تيسير استعمال اللّغة وتجويز كثير من التعابير والأساليب دون أن يقطع الجذور بالتراث، إضافة إلى ذلك، فإن مجمعي مصر رأوا أنّ اللّغة عرضة للتّبدل الّذي اقتضاه الزّمان وتقلب الأحوال والنظم الاجتماعية، وقد استغل المجمع كلّ العوامل المؤدية إلى تطور اللّغة من تعريب وترجمة واشتقاق ومجاز ونحت وحاول إحياء التراث وتطويره واستحضار مناهجه القديمة بشكل متطور. ومن كل ما سبق نود الإشارة إلى أن اعتمادنا هذا المجمع بالخصوص باعتباره مجمعا غزير الإنتاج، ويحظى بتقدير أعضاء المجامع اللّغوية الأخرى في العالم العربي وأنّ معظم القرارات التي يتخذها غالبا ما تحظى بالموافقة من كل المجامع العربية والمؤسسات اللّغوية إضافة إلى نشاطه الواسع في هذا المجال، وذلك سعيا منه لتطوير اللّغة العربية لتساير العصر وتلحق بركب الحضارة. وهكذا نجد اللغة العربية المعاصرة تحيا عند المجمع المصري.

10-العدول الجائز (التقديم والتأخير): إنّ التّقديم والتأخير عنصر من عناصر التّحويل(éléments de transformation) وفن من الفنون التي يأخذ بها الفصحاء وأصحاب البيان في الأساليب وأولئك الذين يُجيدون التّصرف في القول. وقد جاء التقديم والتأخير في كلام العرب وأشعارهم كثيرا، وجاء التّقديم بصور متعددة منها: تقديم المفعول على الفاعل وعلى الفعل وجاء تقديم شبه الجملة على الفاعل وعلى الفعل، وجاء تقديم الخبر وتقديم الفضلات في حدود نصّ عليها النحاة بأن يكون وراء كلّ تقديم غرض يتعلق بالمعنى. إذن «الترتيب الذي هو عنصر من عناصر التحويل يعني: نقل عنصر من عناصر الجملة من موقعه الأصلي إلى موقع جديد مغيرا بذلك نمط الجملة الأساسي وناقلا معناها إلى معنى جديد تربطه بالمعنى الأوّل رابطة واضحة مع مراعاة القياس اللّغوي (linguistique

Analogie) وهو أن يكون للجملة بعد التحويل نظير فيما نطقت به العرب فجملة مثل: أذاعت وكالات الأنباء الخبر. جملة أصلية وتسمّى (الجملة النواة) لأنّها جاءت على النّمط اللّغوي الذي وصفه النحاة: **فعل** + **فاعل** + **مفعول**.

ويمكن تغيير موقع كلمة (الخبر) لغرض من الأغراض كالعناية والاهتمام أو التوكيد»[1]، فتقول:

-أذاعت الخبر وكالات الأنباء: فعل+مفعول به+فاعل.

-الخبر أذاعته وكالات الأنباء: مفعول به+فعل+فاعل.

نلاحظ من خلاله أنّ ترتيب عناصر الجملتين مخالف لنظام الترتيب العربي الأصلي. ففي المثال الأول تقدّم المفعول به على الفاعل. وفي المثال الثّاني تقدّم المفعول به على الفعل والفاعل، فبعد أن كانت الجملة فعلية أصبحت جملة اسمية وهذا ما يجعلنا نصف اللّغة العربية بتمييزها لنظام ترتيبي حرّ للكلام.

كما أنّ المعنى في الجملتين هو لم يتغير، والذي حدث في الجملة النواة هو تحويل في مبانيها بأنّ تقدم عنصر من عناصرها، وبقي المعنى العميق الذي في نفس المتكلم ويفهمه السامع مع تحقق القياس اللّغوي. ولو قلنا في الجملة السابقةّ: وكالات الأنباء الخبر أذاعت، لا تعد جملة لأنّه لم يرد في لسان العرب مثل هذا التركيب حتى يقاس عليه ويبقى اسم الجملة بعد التحويل كما كان قبله. وإذا انطلقنا من لغة الصّحافيين نجد لظاهرة التقديم والتأخير وجودا هاما وبقدر متواتر. فتأمل مثلا هذه العبارة الواردة في الصّحافة المكتوبة التي تحمل ظاهرة العدول في الرتبة: وفي سن الخامسة عشرة، بدأ إنتاج الأفلام القصيرة. ففي هذا القول يمكن أن تتولد أنماط كثيرة منها: -وبدأ إنتاج الأفلام القصيرة في سن الخامسة عشرة

1- تمام حسان، **بحوث ودراسات**، ط1. القاهرة: 2002م، عالم الكتب، ص351.

(15)-. وبدأ في سن الخامسة عشرة إنتاج الأفلام القصيرة[*]. وكل نمط من هذه الأنماط، تختلف عن غيره بنية ودلالة، وهذا أمر يكسب اللّغة مرونة واسعة ويكفل لها خيارات كثيرة، وهذا ما يحقق الثراء والتنمية اللّغوية وكما نجد أن لهذا العدول وجودا في القرآن الكريم مثل في قوله تعالى: ﴿**سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا**﴾ [سورة النور: الآية01].

رفعت (سورة) على إضمار مبتدأ محذوف تقديره: هذه سورة و(أنزلناها) صفة.

- **أهمية التقديم والتأخير في الدراسات الحديثة:** لقد عنيت جميع النظريات اللّسانية قديمها وحديثها بإشكالية الرّتبة في الكلام (التقديم والتأخير) ولعل هذه العناية هو ما يفسر أهمية هذه الظاهرة ودورها الوظيفي، فكلّ تغيير يحصل في مستوى التراكيب فهو مراد ومقصود، ويعدّ سرا من أسرار العربية ووسيلة يقرب بها المعنى العميق والدّلالة البعيدة، ومعلوم أنّ اللّغة العربية «كيان تركيبي مميز يتشقق إلى مسارين: **أحدهما:** مسار يتّفق وعلم اللّغة العام، وهو ما ينسجم مع القواعد اللّغوية العالمية **وثانيهما:** مسار خاص يقتضيه منطق العربية الذي لا يجاريه منطق آخر في غيرها»[1]، فالعربية كغيرها من اللّغات تتميز بنظام ترتيبي حرّ للكلام، ولعلّ العامل الأكبر في ذلك هو تميزها بالحركات الإعرابية، يقول الزجاجي (**ت 337 هـ**): «الأسماء لما كانت تعتورها المعاني وتكون فاعلة ومفعولة ومضافا إليها، ولم يكن في صورها وأبنيتها أدّلة على هذه المعاني جعلت حركات الإعراب فيها تُنبئ عن هذه المعاني فقالوا: (ضرب زيد عمرا) فدلوا برفع

---

*- أشير هنا إلى أن هذه الأمثلة مأخوذة من جريدة الشروق اليومي، العدد 2438 وذلك في عمود الثقافة بتاريخ: 2008/10/25 م.

1- خليل أحمد عمايرة، **المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللّغوي، بحوث في التفكير النحوي والتحليل اللّغوي**، ط1. عمان: 2004، دار وائل، ص424.

زيد على أنّ الفعل واقع به، وكذلك سائر المعاني...ليسعوا في كلامهم يقدموا الفاعل إذا أرادوا ذلك، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه وتكون الحركات دالة على المعاني»[1] فتقديم العناصر في تركيب معين يحدّده معنى معين، والعرب إذا أرادت العناية بشيء قدمته ولكون التقديم والتأخير أقوى أسباب العدول المفضية إلى الإبداع الفني، حظي باهتمام البلاغيين وأشهر من أوضح أهميته عبد القاهر الجرجاني حيث قال: «هو باب كثير الفوائد جمّ المحاسن واسع التصرف، بعيد الغاية»[2]، ويتميز التقديم والتأخير بالسّعة وحرية المتكلم التصرف في التراكيب اللّغوية وفق الفائدة التي يحصل عليها المخاطب في سياقات التقديم والتأخير، ويقع هذا البحث في بؤرة مباحث الأسلوب الدائرة حول التركيب ويكتسب هذا المبحث أهمية خاصة من حقيقة أنه يخضع للطابع الخاص بها فيما يتعلق بترتيب الأجزاء في الجملة فيها. والتحويل في مواقع الكلمات أهميته الإبداعية فيقول فندريس: «إنّه في غاية الدقة، ويتطلب حسّا لغويا مدربا ولطفا عاليا في الذوق الأدبي»[3]، ويتجلى من هنا ما للترتيب من دور هام في تحقيق الإبداع اللّغوي.

ولقد حظيت ظاهرة التقديم والتأخير باهتمام لدى أصحاب نظرية النحو الوظيفي والذين حاولوا تفسير هذه الظاهرة من زوايا مختلفة تتلخص فيما يلي:

– «إن الرتبة ليست آيلة إلى الوظائف التركيبية (فاعل، مفعول) وحدها، بل تتحدد أساسا في الوظائف الدلالية والتركيبية والتّداولية.

1– الزجاجي أبو القاسم، **الإيضاح في علل النحو**، تح: مازن المبارك، ط3. بيروت: 1979 م دار النفائس، ص69.

2– الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، تح: أبو فهر محمود محمد شاكر، ط3. مصر: 1992م، دار المدني بجدة ص106.

3– فندريس، **اللّغة**، تر: عبد الحميد الدوخلي ومحمد القصاص، دط. القاهرة: 1950، مكتبة الأنجلو مصرية ص188.

– إن هذه الوظائف (الدلالية والتركيبية والتّداولية) تتفاعل لتحديد الرتبة وفق سلمية تكون فيها الغلبة للوظائف التّداولية على الوظائف التركيبية والوظائف الدلالية، وما تحدّده الرتبة بالدرجة الأولى هي الوظائف التّدّاولية.

– إن الوظائف التّدّاولية تتنوع بتنوع السياقات، نظرا إلى العلاقة التلازمية بين لغة الخطاب مع السياق، أي بتنوع سياقات التقديم والتأخير تتنوع المعاني والمقاصد.

– إن الحرية والسّعة التي يملكها المتكلم في سياقات التقديم والتأخير غير مطلقة بل هي محددة في قواعد الجواز، وهذا ما يتّفق مع لعبة اللّغة عند الفيلسوف اللّغوي فيتغنشتاين (wittgenstien) إذ يخضع كل لعبة لقواعد معينة يجب إتباعها، وهو ما يفعله المتكلم عند ممارسته للعدول، من خلال تقييده لمقتضى الوجوب مع استثماره قواعد الجواز»[1]، فالعربية مثلا تتحكم في الجملة الفعلية ذات الفعل المتعدي مجموعة من القواعد في ترتيب العناصر ويمكن تمثيل ذلك على النحو التالي:

1- فعل متعد + فاعــل + مفعــول به : أعلن الصّحافي الخبر.
2- فعل متعد + مفعول به+ فاعــل : أعلن الخبر الصّحافي.
3- فاعل + فعل متعد + مفعول بــه: الصحافي أعلن الخبر.
4- مفعول به + فعل متعد + فاعــل: الخبر أعلنه الصّحافي

11- موقف الأسلوبيين واللّغويين المعاصرين حول العدول: بعد عرضنا لظاهرة العدول، يجدر بنا أن نتعرف على وجهة نظر الكتاب واللّغويين المعاصرين حول جوازه أو رفضه، فهل العدول في نظرهم ظاهرة لغوية طبيعية ينبغي التسليم بها، ومن ثمّ قبوله أم أنّه عبارة عن خطأ ومظهر شائن للّغة العربية ينبغي التصدي

1 – عبد الهادي بن ظافر الشهري، **إستراتيجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداولية** (مقاربة لغوية تداولية) ط1. ليبيا: 2004، دار الكتب الجديدة المتحدة، ص141.

له وعلاجه في آن واحد؟ ذلك ما سنحاول معرفته في هذا الجزء من البحث من خلال عرض وجهات نظر المهتمين بشأن هذه اللّغة.

11-1- العدول جائز: الأسلوبيون برروا ذلك على سبيل الحرية في الكلام فالعدول كان من زاوية التيسير والتطوير، وهذا عرض لأهم آراء هؤلاء.

11-1-1- العدول من منظور الدراسات الأسلوبية: يرى علماء الأسلوب إلى الانحرافات على أنّها رخص شعرية أو ابتداع فردي، وهي في الواقع نتاج براعة استخدام المادة اللّغوية المتوفرة، وتوظيفها الذكي للإمكانات الكامنة في اللّغة وبهذا تتحقق الفنية اللّغوية. ويعتبر "سبيتزر" (Spetser) الباحث الذي أدخل مصطلح الانحراف إلى الأسلوبية معتبرا أنّ «الأسلوب مجموعة من الانزياحات الممارسة في اللّغة»[1]، وبهذا فإنّ "سبيتزر" ربط بين مفهوم الانزياح باعتباره أسلوبا يتميز به الكلام الأدبي عن غيره من الرسائل اللّفظية.

ويشكل الانزياح عند "تودوروف" Todorov ركيزة لتعريف الأسلوب ويمنح هذا المفهوم عبارة "اللّحن المبرر"، وعند "تودوروف" «أنّ اللّغة تتشكل في الواقع من ثلاثة مستويات: المستوى النحوي، المستوى اللانحوي، المستوى المرفوض، وتتحقق اللّغة الأدبية أو الأسلوب في المستوى الثاني»[2]، حيث ينبغي للمبدع أن ينحرف عن الأشكال النحوية التي نلتزم بها في خطابتنا التواصلية المحضة.

11-1-2- العدول من منظور الدراسات اللّغوية المعاصرة: العدول عند صالح بلعيد : سبق أن تطرقنا لهذا المصطلح من منظور الدراسات الأسلوبية والذي يحمل سمة إبداعية وفنية، والآن لنلتفت إلى هذا المصطلح من منظور لغوي لساني والذي يحمل سمة جديدة في لغة الصحافة المعاصرة، وهذا كلّه كان هدفا لربط أولا: ما

1- فتيحة كحلوش "نظرية الانزياح من شجاعة العربية إلى الوظيفة الشعرية" www.whum.nl/e42.html

2- الموقع نفسه.

هو تراثي وما هو عصري، وثانيا: ما هو أسلوبي وما هو لغوي. فيا ترى ما هو حال هذا المصطلح عند الباحثين اللغويين المعاصرين؟ هل نال نصيبا من الدراسة الأوفر؟ أم لا؟ نقول: نعم فلقد تطرق إلى هذه النّقطة أستاذنا صالح بلعيد في العديد من كتاباته، وذلك في اختصاص الأسلوب الصحفي الذي له دور كبير في ترقية اللّغة العربية، فلقد نظر إليه نظرة تحسيسية وتحسنية في آن واحد، فالأولى ربما تشير إلى أهمية العدول في لغة الصحافة، والثانية تشير إلى التّطوير اللّغوي. إذن فالعدول جائز ومقبول، فهو ضرب من التوسع اللغوي، ولا حرج فيه على اعتبار أنّ اللّغة لا يمكن أن تحدها هذه الحدود الضيقة التي رآها بعض النحاة، «ومن يمعن النظر في العربية لا يعدم أن يجد فيها قواعد تحكيمية بعضها لها سند موضوعي وبعضها لا سند لها من نصوص اللّغة ولا منطقها ولا ذوقها، ومن هنا فإنّه ينبغي التّحكم أولا في آليات اللّغة بشكل جيد قبل إصدار حكم بالخطأ على أسلوب ما، مع مراعاة ما وظفته اللّهجات العربية كافة، ومراعاة ما هو مستعمل في العرف الحالي»[1]. فالتشدد يكون على **الأخطاء الكبيرة المخلّة بالنسق العام** الّذي يغيّر من عملية التواصل اللغوي، فهو بذلك يدعو إلى «اعتماد **بعض العدول القريبة من الفصحى**، بما أنّ القرآن أباح الكثير منه، ولم يجعل قيدا صارما يعاقب عليها فنجد فيه الخروج عن النمط النحوي ولم يشتك القدامى من ذلك: ﴿**هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ فَالَّذِينَ كَفَرُوا قُطِّعَتْ لَهُمْ ثِيَابٌ مِنْ نَارٍ يُصَبُّ مِنْ فَوْقِ رُؤُوسِهِمُ الحَمِيمُ**﴾ [سورة الحج، الآية:19]. فبهذا فإن الاجتهاد في قضايا اللّغة جائز، كما جاز الاجتهاد في الفقه، ونجد في قواعد سيبويه نوعا من العدول، فلِم لا يسمح لأمثال هذه التعابير أن ترى نور الاستعمال مثل: قال ذلك كسفير بلده/ صادق الوزير على القرار الاستعجالي»[2]، فإن هذه التعابير التي تخرج عن المألوف تحمل

1 – صالح بلعيد، **دروس في اللسانيات التطبيقية**، ص139 (بتصرف).

2 – صالح بلعيد"**أنقذوا اللّغة العربية من الصحافيين**" منافحات في اللّغة العربية، تيزي وزو: 2006، دار الأمل، ص132.

رشاقة التعبير وخفة الدم المطلوبة في لغة الصّحافة(*) إذن فإنّ هذا الأسلوب الجديد في الصّحافة جاء ليخدمها ولتسهيل نقل الأفكار وإنجاح العملية التواصلية. لذا فإنه ينبغي قبوله، فهو بمثابة أداء لغوي جديد لم يستطع اللّغوي الخروج عن قوقعته، فقال به الصّحافي. إلاّ أنّ خاصية القبول ببعض العدول متوقف على ما تعطيه المؤسسات التربوية، وفيما تقبله الجامعات والمجامع من حركة التجديد اللغوي.

11-2- العدول غير جائز (مرفوض): يرى أصحاب هذا الاتجاه أنّ العدول غير مقبول وغير جائز في الاستعمال اللغوي بل يعدونه خطأ، فالتوظيف اللّغوي الوحيد المقبول هو ما كان سليما موافقا للّغة العربية الفصيحة الخالية من التغيير والتحريف، وهذه بعض أدلتهم:

11-2-1-اللغة نظام يجب أن يحترم: إن أي ممارسة لغوية لا تلتزم القواعد الموروثة أي الخارجة عن القياس اللّغوي ومثلما سطر نظامها اللّغويون الأوائل، وكل مساس بنظامها النحوي أو الصرفي أو الدلالي أو غيره عدّ لحنا وخطأ يجب تقويمه، فـــ «الأساس أو المصدر إنّما هي اللّغة الصّحيحة السّليمة (أو الفصحى) التي تلقاها النّاس جيلا بعد جيل، والّتي وضع قواعدها ورسم حدودها أهل الاختصاص من اللّغويين، ولا يعنيهم بعد ذلك أن تكون هذه اللّغة قديمة امتد بها العمر، وتعرضت لشيء من التغير أو أنّ قواعدها جاءت شاملة لكل أنماط التعبير وصوره»[1]، فالتجديد أو التطور الذي يلحق اللّغة ويحوّل شكلها أو نظامها يجب تقويمه والمحافظة عليه كما ورد عن السابقين، ولا يمكن الخروج عن ذلك إلا

---

*- لقد تعرض الباحث صالح بلعيد إلى جواز العدول والتعريف به، لذا فإنّ الوقوف عند هذه الأمور يدخلنا في القول المكرور، وتجنبا لذلك فضلت أن أشير إلى بعض الكتب التي تعرض فيها إلى قبوله، فمنها: اللّغة العربية، آلياتها الأساسية وقضاياها الراهنة، محاضرات في قضايا اللّغة العربية، دروس في اللسانيات التطبيقية منافحات في اللّغة العربية، اللّغة العربية العلمية

1- كمال بشر، **دراسات في علم اللّغة**، القاهرة: 1998، دار غريب، ص455-456.

لضرورة متعارف عليها لدى اللّغويين، وهذا ما عبّر عنه محمد علي النجار في كتابه (محاضرات عن الأخطاء الشائعة) إذ يقول: « تجري العربية على قوانين ومقاييس يعدّ الانحراف عنها خطأ ولحنا فيها وكذلك مفرداتها وصيغها ومعانيها يجب الاحتفاظ بما ورد فيها عن العرب، ولا يجوز أن تتجاوزه إلاّ بالمجاز أو الاشتقاق في حدود ما رسم جهابذة اللّغة»[1]، فإذن ليس من حق أي أحد في –نظر هؤلاء– قبول العدول لأنّه يعدّ خطأ، إذ هو خرق لقواعد اللّغة وخروج واضح عن معالمها المرسومة، لأنّ ذلك يعني أنهم قد أدخلوا في اللّغة ما ليس منها.

11-2-2- التطورات التي تلحق أي لغة تحولها إلى لغة أخرى: إن اللّغة التي تكثر فيها الأخطاء، وتتعرض لجملة من التغيرات فيتعود النّاس على جعل الخطأ صوابا، والصواب خطأ كما يقول في ذلك عبد الرحمن الحاج صالح: «فإن هذا يقتضي أن تكون اللّغة آلت فيها الأخطاء الكثيرة إلى عبارات صحيحة قد صارت لغة أخرى، أي أنّ اللّغة التي تفقد خصائصها ومميزاتها التي ألفها مستعملوها تفقد بالضرورة مبررات وجودها، وهذا لكونها انفصلت عن العرف اللغوي الذي كانت عليه[2]، ومن هنا فإنّ الانحراف عن العرف اللّغوي مرفوض.

11-2-3-العدول المرفوض السلبي (الأخطاء): إن أجهزة الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية من الوسائل التي تتحمل المسؤولية الكبرى في مسألة الارتقاء بالمستوى اللّغوي والفكري للمجتمعات، وكذا مسألة الهدم اللّغوي وهو الأمر الذي يعتبروه الكثيرون، لذا فإنّهم يؤكدون أنّ تردي اللّغة العربية وتفشي الأخطاء اللّغوية قادم من وسائل الإعلام التي تنامت وانتشرت وكثر الإقبال

1- كمال بشر، دراسات في علم اللغة، ص256.

2- عبد الرحمن الحاج صالح "**اللّغة العربية بين المشافهة والتحرير**" مجلة مجمع اللّغة العربية بالقاهرة، ج66 1990، العدد السادس والستون، ص117 (بتصرف).

عليها، ولاسيما المرئية منها، وهذا ما جعل هذه الوسائل تلعب أخطر الأدوار في الارتقاء باللّغة العربية، لذا يكون تأثيرها سلبيا على المتلقي، ويقول في هذا الشأن الباحث صالح بلعيد: «ويصور البعض الآخر هذا التردي بالمحنة اللّغوية المعاصرة واللوم الكبير في هذا المجال يقع دائما على الصحافيين، حيث إنّهم يتحكمون في سلاح الإعلام (القوة الرابعة) الذي له سلطة النفوذ إلى مدارك القراء والمستمعين والمشاهدين»[1]، فجاءت لغة الإعلام بلهجة متعثرة، تعبث بالألفاظ والحروف والتراكيب وتخلط العربية بالفرنسية والإنجليزية ولا يمكن إحصاء الأخطاء التي ترد عبر هذه الأجهزة من نصب للفاعل، وجر المفعول وتعريف النكرة كما في غير وبعض، ورفع للمضاف والمضاف إليه، ونصب للمجرور، وما إلى ذلك من الأخطاء، «فغلبت الانحرافات اللّغوية على الإعلام المقروء والمسموع والمرئي وذلك في الجرائد الوطنية كما في الشروق الأسبوعي واليومي، وكذا في العديد من البرامج والنشرات الخاصة التي كان يمكن أن تقدم باللّغة الفصحى، مثل النشرة الجوية والاقتصادية والرياضية وحوارات الضيوف مع مقدمي الكثير من البرامج وتقارير المندوبين والمراسلين الإذاعيين»[2] فطغت الأخطاء على جميع أجهزة الإعلام دون استثناء، وهذا ما ينعكس سلبا على المتلقين الذين يقابلون أجهزة الإعلام معظم الوقت، فوسائل الإعلام تلزم الجماهير منذ أن تستيقظ من النوم حتى تأوي إلى الفراش وبالتالي «فكل سقطة لغوية ينطق بها مذيع أو مقدّم برنامج أو صحفي أو محاضر أو خطيب أو حتى ممثل، تترك آثارها الضارة وبصماتها البارزة في حياة الجماهير فتشكل ألسنتهم وفق هذا النموذج الذي تعرضوا له صوابا

1- صالح بلعيد "**أنقذوا اللّغة العربية من الصحافيين**" منافحات في اللّغة العربية، تيزي وزو: 2006، دار الأمل، ص117.

2- أحمد مختار عمر، **أنا واللّغة والمجتمع**، ط1. القاهرة: 2002، عالم الكتب، ص192.

أو خطأ»[1]، فالعربية اليوم تعاني وتتخبط في هذه المشكلة المتمثلة في انتشار الأخطاء التي انتقلت عبر أجهزة الإعلام إلى الجماهير لتمسّ بذلك المؤسسات التعليمية والكتب المدرسية التي بدأت تنحو هذا النحو وهنا يكمن الخطر على الناشئة والمتعلمين لقواعد اللّغة العربية، ففئة الأطفال يتلقفون الخطأ ويسيرون على منواله ويحذون حذو هذه البرامج التي تخرّب وتهدم الفصحى. ومن هذه الأخطاء التي نجدها في لغة الصحافة استعمال حروف الجر في غير مكانها المناسب فيخطئ البعض القول كثيرا في حروف الجرّ مثل: «"يتميز عن زملائه" و"نتج عن هذا الدّعم" و"تولد عنه" والصّحيح "يتميز من زملائه" و"نتج من هذا الدّعم" و"تولد منه" وجمل مثل: "اضطر للسّفر" والصّواب: "اضطر إلى السّفر" كما يستعملون كثيرا الظرف "حول" مثل: "قدّم دراسته حول الموضوع"، لأنّ "حول" لا تدل على الدّخول في صلب الموضوع وصميمه والأفضل القول: "قدّم دراسته في الموضوع" وتستعمل صيغة "وقع المسؤول على الأوراق" والأفضل: "وقع في" قال ابن المنظور: «توقيع الكاتب في الكتاب، وعلل ذلك الرّاغب لأنّه أثر في الكتابة»[2] فهذه الأخطاء ناجمة من عدم الوعي بمعاني حروف الجر.

12- أثر العدول الجائز في التنمية اللّغوية والتسيير النحوي: يرى اللّغويون المحدثون أمثال **صالح بلعيد** أنّ العدول جائز في لغة الصحافة المعاصرة فله «دور وأثر كبير في التنمية اللّغوية والتيسير النّحوي، فبما أنّ اللّغة ظاهرة اجتماعية قابلة للتطوير اللغوي شأنها شأن الظواهر الاجتماعية الأخرى تتطور بتطور المجتمع، وما يجري فيه من أحداث ووقائع، وبهذا فهي ليست كائنا حيا تحيا

1- محي الدين عبد الحليم، حسين محمد أبو العنين الفقي، **العربية في الإعلام: الأصول والقواعد والأخطاء الشائعة**، ط2. القاهرة: 2002، مؤسسة دار الشعب، ص30.

2- عبد الرحمن الخطيب، "**بعض الأخطاء اللغوية في الصحافة**"، يوم: 2008/05/27
www.alitthad.com/paper.php?name=news8fil=article8sid=58033

ثم تموت، لذا فالصحافيون في كثير من النشرات يعملون على تسهيل النطق، حيث يعتمدون الاختلاس والإشمام فتميل لغتهم إلى الخفة، وهذا في الحقيقة هو مستوى مبسط وقد وجد في العربية قديما وفي القراءات القرآنية، ويسميه الأستاذ "عبد الرّحمن الحاج صالح" (قراءة الحدر) وقرئ بها القرآن الكريم، ومن هنا يتوهم البعض مغالاة في طلب التخطئة أنّ لغة الصحافي في عمومها رديئة تعمل على الانحدار اللغوي، وفي الحقيقة يقرّ الباحثون بأنّ الصحافة من بين الفئات التي أغنت اللّغة العربية بكلمات سحرية زادت من ثروتها اللّغوية، ومن خلالها تعرفنا على نوابغ الفكر في مختلف الفنون»[1]، ومن هنا نفهم أنّ للصحافة دورا في تجديد اللّغة العربية وتنميتها من خلال ترويجها لبعض المصطلحات، إما عن طريق الاشتقاق والتعريب منها: علم الآثار، محكمة الاستئناف، مؤهلات، النخبة المثقفة، جريدة مقالة افتتاحية توتر العلائق،... وغير ذلك من المصطلحات. ويقول أمير بقطرني في مقالة طريفة بعنوان: «لولا الكلمات السحرية ما عرفنا نوابغ الخطباء والأدباء لولا الكلمات السحرية الرائعة وثورة المفردات المنتقاة المغربلة المصفاة، لما اشتهر من نعرفهم من الكتّاب والشعراء والخطباء في الشرق والغرب في جميع العصور»[2]. ومن هنا فإنّ للتجاوز أهمية في تحقيق الثراء اللّغوي وبه يتم التعرف على أشهر الكتّاب والأدباء، وذلك بإبداعاتهم اللّغوية.

نظرا لكلّ هذا، فإنّ مظاهر العدول عن العرف اللّغوي شيء مقبول في كلّ الأعراف الأكاديمية، ومن وراء ذلك يقول المختصون كلمتهم في كلّ ما يرونه خارج المعيار.

1- صالح بلعيد "**أنقذوا اللّغة العربية من الصحافيين**" منافحات اللّغة العربية، تيزي وزو: 2006 دار الأمل، ص124.

2- صالح بلعيد، **منافحات اللّغة العربية**، ص123.

البـاب الثّانـي:

الدراسة التطبيقية

الفصل الأول:

تحليل ظاهرة العدول النحوي والصرفي في المدونة "جريدة الشروق اليومي"

1- تحديد المدونة:

1-1-التعريف بجريدة الشروق: إنّ هذه الجريدة من بين الجرائد التي اخترتها لهذا البحث، كما يظهر في عنوان المذكرة -في جريدة الشروق اليومي- والّتي أخذتها مقياسا لأقيس عليها ظاهرة العدول النّحوي والصّرفي الواردة فيها.

إنّ جريدة "**الشروق اليومي**" هي صحيفة جزائرية يومية تصدر باللّغة العربية، لها نسخة إلكترونية بالعربية والإنجليزية والفرنسية متوفرة في موقعها الرّسمي، وتصدر عن مؤسسة الإعلام والنشر. تأسست سنة(1991). وللشّروق اليومي موقع إلكتروني: صحفيون، مترجمون باللّغتين الفرنسية والإنجليزية، أساتذة جامعيين. وتعدّ بطبيعتها الورقية والمطبعية مصدرا لكثير من الفضائيات ووكالات الأنباء عبر العالم.

تحتل الشروق اليومي على الصعيد الوطني من حيث المقروئية المرتبة الثانية بعد جريدة الخبر، بسحب يقدر بأكثر من عشرة آلاف وخمسمائة نسخة يوميا، والتّي اعتلّت هرم سحب الصحف في الجزائر، فهي أكثر المواقع الإلكترونية الإخبارية المقروءة في الوطن العربي.

بلغ سحبها اليومي حاليا المرتبة الثانية مليوني نسخة يوميا، وتطبع الشروق المائة والخمسة عشرة ألف(115000) نسخة تسحب بمطبعة الشرق، وثلاثة وتسعين ألف(93000) نسخة بمطبعة الوسط، وثمانية وعشرين(28000) بمطبعة الغرب، وتفوقت الشروق على العديد من اليوميات الوطنية الناطقة باللغة العربية والفرنسية، بما فيها تلك التي سبقتها إلى الوجود بسنوات مستندة إلى أرقام صادرة عن مطابع تابعة للدولة[*]. فهذا إنجاز مهم لجريدة يومية، فهي أكثر انتشارا

---

*- أشير إلى أنّ هذه المعلومات التي أدلي بها ههنا مستقاة من مقابلة أجريتها مع السيد محمد يعقوبي رئيس تحرير الجريدة وذلك يوم 2009/01/03م بمقر الجريدة المتواجدة بشارع فريد=

وشيوعا، وهذا مقارنة مع سحب الجرائد اليومية الأخرى، فهي من الصحف المرشحة للتتويج، ثم إنها تتطرق لكلّ المواضيع السّياسية، الثقافية الاقتصادية الرياضية، أخبار دولية،... وبتفحص الإحصاءات لاحظت أن جريدة الشروق المعربة التي تأتي بعدها من حيث الترتيب (السحب، المقروئية) هي يومية ليبرتي (Liberté) النّاطقة بالفرنسية، بإجمالي سحب يساوي مائة وأربعة وثلاثين ألف 134000 نسخة، وتقدم الجريدة مواضيعها بالشكل التالي:

الصفحة الأولى: تعرض فيها الجريدة أهم العناوين التي تطرق إليها العدد مع ذكر عدد الصفحات التي تحويها الجريدة، كما أن كل عنوان مرقّم بالصفحة الموجودة فيه.

الصفحة الثانية: تخصص لأهم التّصريحات والأخبار التي تطرأ يوميا مع ذكر اسم ولقب المؤلف في بداية الصّفحة، وهو نفسه في جميع الأعداد، كما أنّ هذه الصفحة تبدأ دائما بافتتاحية وفي آخر هذه الصفحة يتم فيها عرض مؤسسة نشر الجريدة مع ذكر اسم مسؤول النشر ورئيس التحرير وكذا الهاتف وهاتف الفاكس.

1-2- تحديد المدونة: بعد التعريف بالجريدة حاولت في مرحلة أولى جمع كلّ الأعداد التي يشملها البحث، ففكرت الاتّصال بالجريدة لإيفادي بالأعداد الكاملة. ولكن لضيق وقت استكمال المذكرة، لم أتوصل إلى قراءة كل الأعداد، كما ارتأيت إلى تحديد بعض أعمدة الجريدة التي سأطبق عليها ظاهرة العدول النّحوي والصّرفي، ونظرا لكثرة تواتر هذه الظاهرة في موضوعي الثّقافة والاقتصاد توصلت إلى اختيار هذين العمودين كمحورين رئيسيين يتأسس عليهما البحث

=زويوش –القبة–الجزائر، وبالمناسبة أشكر كثيرا السيد محمد يعقوبي على استقباله لي، وإمدادي بكل المعلومات التي سأستعملها في هذا البحث تبعا للحاجة.

والذين اتّخذتهما للأحصي وأقيس العدول الذي يتخللهما ونسبة تكرار ورودها فيهما(*). وقد حددت المدونة بدراسة الأعداد الصّادرة 2008م، أي من الأول (01 جانفي 2008) إلى الثلاثين (30ديسمبر 2008) لأنّ الوقت المحدد قانونيا لإنجاز مثل هذه المذكرات هو سنة كاملـــة ولاعتبار الوقت، فقد اكتفيت بدراسة نصف الأعداد فقط، فحسب رأي أي أنّني سأدرس 24 عددا على أن أختار عشوائيا عددين كلّ شهر.

1-3- وصف المدونة: وبعد التحديدات السالفة الذكر، توصلت إلى استخراج عيّنة تتضمن اثنين وتسعين (92) مقالة كلّها مدرجة في موضوع الاقتصاد والثقافة. أما الأعداد التي اخترت منها هذه المقالات، فهي الأعداد التالية:

1. من 10 جانفي إلى 16 جانفي 2008.
2. من 22 إلى 28 جانفي 2008.
3. من 06 إلى 12 فيفري 2008.
4. من 18 إلى 24 فيفري 2008.
5. من 08 إلى 14 مارس 2008.
6. من 23 إلى 29 مارس 2008 .
7. من 09 إلى 15 أفريل 2008 .
8. من 21 إلى 27 أفريل 2008.
9. من 15 إلى 21 ماي 2008 .

* – صادفتني مشاكل جمة في اقتناء هذه الجريدة، فكونها جريدة قرائية لها جمهور واسع، فهي تنفذ بسرعة فكنت أستيقظ دائما مبكرة حتى أصل إلى مدينة تيزي وزو لاقتنائها، لأن في بلدتي لا تصل هذه الجريدة إلاّ عند بائع واحد، فهي تكاد تكون نادرة. وإن كان هذا الأمر عسيرا على طالب العلم في الجزائر، فقد استفدت من التجربة حيث صادفت الكثير من القراء الذين لا يتوانون في بذل هذا الجهد رغبة في الوصول إلى جريدتهم المفضلة.

10. من 22 إلى 28 ماي 2008.
11. من 08 إلى 14 جوان 2008.
12. و15 إلى 21 جوان 2008.
13. من 02 إلى 8 جويلية 2008.
14. من 11 إلى 17 جويلية 2008.
15. من 02 إلى 08 أوت 2008.
16. من 24 إلى 30 أوت 2008.
17. من 03 إلى 09 سبتمبر 2008.
18. من 24 إلى 30 سبتمبر 2008.
19. من 05 إلى 11 أكتوبر 2008.
20. من 21 إلى 27 أكتوبر 2008 .
21. من 04 إلى 10 نوفمبر 2008.
22. من 24 إلى 30 نوفمبر 2008.
23. من 14 إلى 20 ديسمبر 2008.
24. من 22 إلى 28 ديسمبر 2008.

وقد لاحظت عند الولوج في هذه الأعداد تعذر تطبيق مقياس ظاهرة العدول اللّغوي فيها وذلك لغياب ذكر بعض الأعمدة المختارة فيها، فلاحظت غياب عمود الاقتصاد في بعض الأعداد، مثل ما حدث في العدد 2302، فعمدت إلى تعويض ذلك في عدد واحد.

2-الوسائل المستعملة في الدراسة: إنّ اعتمادي على المنهج الوصفي الاستطلاعي والإحصائي يستلزم مني الاعتماد على مجموعة من الوسائل التي استحدثها العاملون بخطوات هذا المنهج الذي أثبت حضوره في كل الدّراسات الإنسانية واللّغوية «إضافة إلى أنّه المنهج الأصلح للتّعرف على المواقف

والاتّجاهات والآراء. ومن أهم التقنيات والأدوات والإجراءات التي يوظّفها المنهج الوصفي الاستطلاعي نجد: العيّنات–الاستمارة–المقابلة» أما في هذا البحث فقد أشرت إلى العيّنة التي اعتمدتها، ولكن لرصد المواقف والآراء سألجأ أيضا إلى الاستمارة (أو الاستبيان) والمقابلة، وفيما يلي شرح طريقة العمل بهما:

2-1-المقابلة (Entretien): يستدعي هذا النّوع من البحوث الانتقال إلى مقر الجريدة للاستفسار عن جملة من المعلومات، والعمل على حصر ما تيسر منها لفهم الإطار العام لهذا البحث، ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف، التجأت إلى طريقة المقابلة: «وهي تقنية مباشرة تقوم على الحديث بين الباحث والشخص الذي تؤخذ عنه المعلومات، وتستعمل المقابلة عادة، إمّا للتطرق إلى ميادين مجهولة أو للتعود على الأشخاص المعنيين بالبحث قبل إجراء اللّقاءات مع عدد أكبر، وإمّا للتّعرف على العناصر المكوّنة لموضوع ما، والتفكير فيما قبل التحديد النهائي لمشكلة البحث»(1)، وللمقابلة إذن أهمية كبيرة بالنسبة للباحث من حيث الحصول على معلومات تساعده في التحليل.

وكانت لي أول مقابلة أجريتها يوم 03 جانفي 2009م مع السيد محمد يعقوبي (رئيس تحرير الجريدة) حيث وجهت للمستجوب بعض الأسئلة، وتحصلت على الأجوبة، وعاودت الاتّصال بالجريدة وكانت المقابلة الثانية، والتي جرت مع المسؤول نفسه يوم: 2009/08/11 م(*) وطرحت عليه خمسة (05) أسئلة مباشرة تتناول المواضيع الآتية:

1- آمنة بلعلى، **أسئلة المنهجية العلمية في اللغة والأدب**، تيزي-وزو:2005، دار الأمل ص88.

* – وكان لي مع مجموعة من الصحفيين المتواجدين، بعين المكان محادثة...حول قضايا تتعلق بالموضوع.

- تأكيد تواريخ تأسيس الجريدة.
- عدد النسخات المسحوبة يوميا من الجريدة .
- ما هي المرتبة التي تحتلها الجريدة من حيث عدد القراء.
- إمكانية توزيع استبيان على الصحفيين.
- ما الغرض من ظاهرة العدول المجسدة في الجريدة ؟ وهل لديه دور في التنمية اللّغوية؟ أم هدم اللّغة؟

2-2-الاستبيان أو الاستمارة (Questionnaire)**:** يبدو لي أن الاستبيان هو الوسيلة الأكثر استعمالا في هذا النّوع من البحوث، فمعظم البحوث والرّسائل التي اطّلعت عليها استعملت هذه الطّريقة. ويتمثل الاستبيان في تلك السلسلة من الأسئلة التي تطرح على المستجوبين لغرض التعرف على آرائهم ومواقفهم أو الحصول على أية معلومة تتعلق بالموضوع المراد دراسته، أما فيما يتعلق بهذا البحث فسأعتمد على هذه الوسيلة في إطارين مستقلين وهما: رئيس التحرير وبعض من الصحفيين، فبدا لي في البداية أنه لا يمكن أن أقسم مجموع الصّحفيين، لأنّ عددهم قليل نسبيا (عشرون صحفيا) لكن بعد العمل الميداني تحصلت على(عشرة) إجابات.

3-منهجية البحث: نريد من خلال هذا البحث التعرّف على مدى امتلاك المثقفين (الصحفيين) الذين تعلموا العربية الفصحى للأداء اللّغوي الفصيح في كتاباتهم الصحفية، ولبلوغ هذا الهدف انطلقنا من مشاهدة الواقع أو بالأحرى الوضع اللّغوي الحالي، فباستقراء هذا الواقع حددنا عينة اخترناها حسب مقاييس دقيقة وبمعاينة الواقع نفسه جمعنا معطيات البحث بكل موضوعية.

3-1-العينة (Sample)**:** العينة محدودة جدا تتمثل في المكتوب المجسد في جريدة الشروق اليومي، إذ اخترت عمودين صحفيين، عمود الاقتصاد والثّقافة

وكان عدد المقالات التي قرأتها ثلاثة مقالات في موضوع الاقتصاد ومقالة واحدة في موضوع الثقافة.

3-2- كيفية جمع المعطيات: تمّ جمع المعطيات على مرحلتين:

-المرحلة الإعدادية.

-إعداد المدونة المكتوبة.

3-2-1- المرحلة الإعدادية: وهي مرحلة تحضيرية سابقة لعملية تسجيل الأمثلة من المكتوب.

3-2-2- إعداد المدونة المكتوبة: تتناول موضوعين رئيسيين: موضوعا في الاقتصاد وموضوعا في الثقافة، ولم تكن عملية البحث في هذا يسيرة، فقد كنت أمضي السّاعات الطّوال في تصفّح وقراءة الجريدة في أربعة وعشرين من أعدادها، والتي تشتمل على التّركيب العدولي.

3-3-التّصنيف والتّرتيب: بعد عملية استخراج الأمثلة، قمت بتصنيفها حسب سلّم وضعته لتصنيف الظواهر العدولية، ففرّقت فيه بين العدول في مستوى التركيب (النّحو والصّرف) ثمّ في مستوى الأسلوب، ثمّ فرّقت بين العدول عن المطابقة، العدول في باب التعدي، العدول في باب الهمزة ثم يليه العدول في علامات الإعراب، وأخيرا تمّ تصنيف ما هو جائز، و يمثل مستوى الصواب وما هو غير جائز ويمثل مستوى الخطأ.

3-3-1- في باب التركيب:

1- تغليب الجمل الاسمية على الفعلية.

2- التقديم والتأخير.

3- العدول عن توظيف الجمل البسيطة.

4- العدول عن المطابقة في الجنس (العدول من المذكر إلى المؤنث، ومن المؤنث إلى المذكر).

4-1- العدول عن المطابقة بين العدد والمعدود.

4-2- العدول عن المطابقة من الجمع إلى المفرد

4-3- العدول عن المطابقة في زمن الفعل.

5- العدول في باب التعدي.

6- العدول في استعمال لا يزال-لازال.

7- العدول في توظيف حروف الجر.

8- العدول في النسبة إلى كلمة رئيس.

9- العدول في باب الهمزة.

10- العدول في العلامة الإعرابية.

3-3-2-في باب الأسلوب:

-استعمال كاف التشبيه في غير محلّه.

-العدول في استعمال أسلوب بعض وغير.

-استعمال قد مع لا النافية.

-العدول في عمل أسلوب الشرط.

3-2- إحصاؤها: تم إحصاء الظاهرة العدولية كما يلي:

1- الإحصاء العام:

-عدد المقالات حسب النّوع الصّحفي (العمود الصحفي): وفيها قمت بإحصاء عدد المقالات التي ورد فيها العدول اللّغوي، وعدد المقالات التي لم يرد فيها العدول، ثمّ استخلاص النسبة المئوية لورودها وعدم ورودها.

2-الإحصاء التفصيلي:

- في العدد الواحد 2302: حيث أحصيت اثنتي عشرة ظاهرة عدولية نحوية وصرفية، ثم حسبت النسبة المئوية لكل ظاهرة.

- توارد العدول في موضعي الاقتصاد + الثقافة في أربعة وعشرين عددا (24): أحصيت عدد العدول في موضوع الاقتصاد ثم في موضوع الثقافة ونسبة التكرار في كلا الموضوعين.

-توارد العدول في موضوعي النحو والصرف ثم حسبت نسبة العدول النّحوي ثمّ نسبة العدول الصرفي.

- توارد الظواهر العدولية حسب عددين: أحصيت فيه أربعة عشرة (14) ظاهرة فكلّ ظاهرة عدولية واحدة في عددين ثم استخلاص نسبتها المئوية.

-إحصاء عدول المطابقة والإعراب في أربعة أعداد.

-إحصاء عدول المطابقة في أربعة أعداد.

-إحصاء عدول تتابع الإضافات والفصل بين المضافين في العدد الواحد.

4-العدول عن الأعراف النحوية في باب التركيب: إنّ أوّل ظاهرة لغوية نحوية رسخت في ذهني حين تصفح جريدة الشروق اليومي هي:

➢ **تأثر لغة الصحافة باللّغة الأجنبية:** لم يقتصر تأثر اللّغة العربية باللّغة الفرنسية على انتقال المفردات إليها، بل تجاوزه لتحلّ الأساليب الأجنبية محلّ أساليبنا الفصيحة فالصّحافة تسهم بقسط وافر في هذا الأمر باستقبالها هذه التراكيب وإذاعتها ونشرها ومنها:

4-1- تغليب الجمل الاسمية على الفعلية: تعتمد اللّغة العربية الجمل الفعلية عكس اللّغتين الفرنسية والإنجليزية المعتمدتين على الجمل الاسمية، والملاحظ أن صحافيينا يعتمدون الجمل الاسمية بكثرة علما أنّ دلالة الفعل في العربية أقوى من الاسم «وعلّة تقديم الفعل على الاسم في اللّغة العربية هو أن الفعل أقوى من الاسم

لأنّه يمثل الحدث على ما يقرره علم اللّغة الحديث من أنّ اللّغة تنتقل من الحسي إلى المعنوي»[1]، وقد يتقدّم الاسم في اللّغة العربية على الفعل لاعتبارات عدّة منها: أهمية المتقدّم، وفي الفرق بين الخطاب بالاسم والفعل يقول الزركشي: «وأنّ الفعل يدلّ على التّجدد والحدوث، والاسم على الاستقرار والثبوت ولا يحسن وضع أحدهما موضع الآخر»[2]، كما نجد من المحدثين الباحث فاروق شوشة يقول: «وأهم ما في الجملة الاسم والفعل، غير أنّ الفعل قوّتها وسلاحها وعضلها...ومن أقوى الأفعال العربية وأشدّها بأسا: ما كان على وزن فعل وتفعّل ومشتقاتهما»[3] فمن هنا فإنّ للجملة العربية استعمالين لغويين: الاسم والفعل فما الفارق في الأداء بين الجملة الفعلية التي يتقدم فيها الفعل فيسند إلى فاعله، والجملة الاسمية يتقدم فيها الفاعل، وهو لا يزال مسندا إليه ليكون مبتدأ ومتى تختار هذه الجملة أو تلك؟ فالجملة الاسمية تدل على الدوام والثبوت، أمّا الجملة الفعلية تدلّ على معنى التجدّد والحدوث أشار الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز «إلى أنّك إذا حدثت عن محدث عنه بالفعل بدأت به ولم تقدم ذكر المحدث عنه، كلما كان الفعل مما لاشك فيه ولا ينكر، وهو الغالب، قال الجرجاني: «ويزيدك بيانا أنّه إذا كان الفعل مما لاشك فيه ولا ينكر بحال، لم يكد يجئ على هذا الوجه ولكن يؤتى به غير مبني على الاسم فإذا أخبرت بالخروج مثلا عن رجل من عادته أن يخرج في كل غداة، قلت: قد خرج ولم يحتج أن تقول: هو قد خرج، ذلك لأنّه ليس بشيء يشك فيه السامع فتحتاج إلى أن تحققه إلى أن تقدم فيه ذكر المحدث عنه. وكذلك إذا علم السامع من

1- الزمخشري أبو القاسم محمود بن عمر، **المفصل في علم العربية**، تح: سعيد محمود عقيل ط1. دار الجيل ص459.

2- الزركشي بدر الدين محمد بن عبد الله، **البرهان في علوم القرآن**، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت المكتبة العصرية، ج4، ص66.

3- فاروق شوشة، **لغتنا الجميلة**، بيروت، دار العودة، ص112.

حال رجل أنّه على نية الركوب والمضي إلى موضع، ولم يكن أن يشك وتردد أن يركب، كان خبرك فيه أن تقول: قد ركب، ولا تقول: هو قد ركب»[1]، ومن هنا يتضح أنّ تقديم المسند إليه على المسند في الجملة يكون من اهتمام به، وتأكيد الحكم عنه. إلاّ أنّ لغة الصحافة سواء المكتوبة أو السمعية البصرية خالفت هذا الاستعمال، حيث غلبت الاستعمال الأول أي الاسم وهذا ما جسدته جريدة الشروق اليومي من خلال ما يلي: يقول بعض الصحافيين في موضوع الاقتصاد، وذلك في الخامس عشر(15) ماي ثمان وألفين (2008):

1- **سونطـــراك** **تخصـــص** قرابة مليار ونصف دولار (1.5).

اســـم + فعـــــل

تقديم الاسم على الفعل

2- القطاع الصناعي العمومي **فقـــــد** ثمانين بالمائة (80%).

جملة اسمية + فعلية

تقديم الجملة الاسمية على الفعلية

3- الجزائـــــــر **تعتمـــــد** مخابر أجنبية.

(1) اسم + فعل (2)

تقديم الاسم على الفعل

4- على الصعيد السياسي **سجلت** المنظمة الاهتمام الضعيف[2].

شبه جملة اسمية + فعلية

تقديم الجملة الاسمية على الفعلية

1 - www.dahsha.com/viewarticle.php?id=26821

2- الشروق اليومي، في الخامس عشر من شهر ماي، سنة ثمان وألفين.

ووردت هذه الظّاهرة إحدى عشرة (11) مرة في عدد 2301، إلاّ أنّ النّسبة الكبيرة تتواجد في موضوع الثّقافة، وذلك في سبعة مواضع، وفي موضوع الاقتصاد في أربعة موضع.

التحليل: إن هذه العينة من الأمثلة من لغة الصّحافيين جاءت في نظام لغوي مخالف للنظام اللّغوي العربي المألوف، وإنّما هو مطابق للنّظام اللّغوي الفرنسي الذي يعتمد بالدّرجة الأولى على هذا النوع من الجمل الاسمية. وهذا ما يعرف **بالعدول** عمّا هو مألوف في لغة العرب. فهذا النوع من العدول كان نتيجة وهم رسخ في أذهان الصحافيين، وهو إيمانهم بفكرة أنّ الجملة الاسمية أجلب لانتباه المستمع أو المشاهد وأكثر قدرة على إيصال الخبر وترسيخه في ذهنه من الجملة الفعلية، فللجملة الفعلية مواضعها التي لا يمكن للجملة الاسمية أن تقوم مقامها فيها في الإخبار.

4-2-التراكيب العدولية (التقديم والتأخير): نقف عند أمثلة من التراكيب العدولية أو الأشكال التحويلية التي تتخلل لغة الصحافيين في الجريدة، وسنوضح ذلك في عمود الثقافة في الثالث عشر (13) أفريل في العدد 2274[1].

المثال	مظاهر العدول	مقاصد العدول عن الأصل
1-تنوي الجمعية بالمناسبة التحسيس بالدور الحيوي.	تقديم الجار والمجرور (بالمناسبة) على المفعول به (التحسيس).	التخصيص
2-وبموجب هذا الميثاق يكون المسؤولون	تقديم الجار والمجرور (في قطاع الثقافة) على خبر كان (مجبرين).	الاختصاص فالمراد من هذا التقديم اختصاص الإخبار في قطاع الثقافة

1- جريدة الشروق، في الثالث عشر من شهر أفريل، سنة ثمان وألفين.

المحليون في قطاع الثقافة مجبرين على احترام معايير معينة.		دون غيره.
3- وقد كان من المقرر انعقاد الدورة الرابعة خلال الفترة من 22 إلى 28 أوت 2008.	تقديم خبر كان الذي هو شبه جملة (من المقرر) على اسم كان (الانعقاد).	التعيين
4-استعمل فيها ماركيز الروائح والموسيقى .	تقديم الجار والمجرور (فيها) على الفاعل (ماركيز).	الاختصاص
5-أن التي أقامتها وزارة الثقافة التتارية	تقديم المفعول به الذي هو ضمير (الهاء) على الفاعل (وزارة).	العناية والاهتمام.
6-...لم يُستدع إليها أي ممثل.	تقديم الجار والمجرور (إليها) على نائب الفاعل (أي).	الاختصاص
7- ومن نتائج اللقاء الأخير ...تحديد مهمة اللجنة المنظمة.	تقديم الخبر شبه جملة (من نتائج) على المبتدأ (تحديد).	التعيين

- هذه طوائف من التّراكيب العدولية الخاصة بالتّقديم والتّأخير التي عرضناها من خلال تعبير بعض الصحافيين الذين يتجاوزون النظام العربي المألوف، علما أن الجملة الفعلية في التركيب العربي يتبع النّظام التّالي: **مسند + مسند إليه + فضلة.**

- وأما الجملة الاسمية تقوم على: **المسند إليه (المبتدأ) + المسند (الخبر) + فضلة.**

وهذا ما عاكسته لغة الصحافة، إلاّ أنّه عدول جائز وضرب من التوسع اللّغوي، فلقد جاء هذا النوع الذي قدمته من الأمثلة في التقديم والتأخير لأغراض بلاغية، لذا فإن المجمع اللّغوي المصري أجازه لأنه ما اشتمل عند النحويين والبلاغيين.

4-3-العدول عن توظيف الجمل البسيطة: يرى كل من بول أدمز (Paul Adams) وتيدوايت (Ted White) «أنّه على المحرر الإذاعي تجنب تضمين الجملة الإخبارية جملا فرعية تابعة (Dependent Clauses) للجملة الأساسية والاقتصار على فكرة أو فكرتين فقط فيهما، كما يجب الابتعاد عن جمل الصلّة (Relative Clauses) والجمل الاعتراضية، وعبارات الحشو التي يمكن حذفها دون إخلال بالمعنى حرصا على تقديم النموذج الأمثل لنشرات الأخبار المسموعة ففيها لا ينبغي للمذيع أن يعمد كثيرا على الجمل الاعتراضية، وبذلك يسهّل على المستمع التقاط الكلمة المذاعة، كما يتيّسر له الحصول على معناها الإجمالي»(1).
ولكن ما نجده في لغة الصّحافة المسموعة والمكتوبة على حد سواء عكس ما قيل سابقا، فكثيرا ما نجد **الاستخدام المتواتر للجمل الفرعية أو التابعة فيها**، كما في جريدة الشروق اليومي، ونجسد ذلك فيما يلي:

1- محمد نادر عبد الحكيم السيد، **لغة الخطاب الإعلامي**، ص126.

تقول صحافية في الحادي عشر أكتوبر ألفين وثمانية (2008/10/11) العدد ألفين وأربعمائة وستة وعشرين(2426) في موضوع الاقتصاد[1].

1-حاولت التكلم معه قبل **أن أكتشــف** **بأنـــه أكثـــر تلقائيـــــة**، كان **يحمل**

جملة فرعية (تابعة) ج تابعة (فرعية) ج تابعة(فرعية)

في يـــــده **مـــــا** **يزيــــد** عن خمسة أوراق من الورقة الخضراء.

ج تابعة ج تابعة

وفي عمود الثقافة من التاريخ والعدد نفسه قيل:

2-من جهة أخرى، نفى المتحدث **أن تكون** الصوفية **تأثــرت** بالبوذية أو المسيحية

ج فرعية (تابعة) ج تابعة (فرعية)

وقال: **إن التصوّف** **هــو** **جوهر الدين** **الذي** **ابتعــد** عنه المسلمون

ج تابعة ج تابعة ج فرعية ج فرعية

3-إنّ العلاقة بين الإنسان وبين الله **هي أكبر** وأعمق بكثير من **أن تكـــون** مجرد

ج فرعية ج فرعية (تابعة)

علاقة بين سيد وعبد، بل هي علاقة محب ومحبوب.

ووردت هذه الجمل المركبة في ستة عشرة موضعا، وهذه النّسبة متفاوتة في موضوع الاقتصاد، وهذا النوع من العدول عن الجمل البسيطة إلى الجمل المركبة (الفرعية أو التابعة) لا فائدة منه في لغة الصحافة بحكم الخصائص التي تتميّز بها فهي تعتمد البساطة في نقلها للخبر لذا يقول "تمام حسان" : «إنّ لغة الإعلام بحكم

1- العدد 2426 من الشروق اليومي، في موضوع الاقتصاد.

وظيفتها، والغاية منها تفضل الجمل البسيطة السريعة إلى الاستيعاب والفهم»[1]، لذا فإنّ لغة الصحافة لابد منها أن تعتمد على البساطة، لأنّ ما يهم الصحافي هو إيصال الخبر بأية طريقة ممكنة. إلاّ أنه يمكن التصويب باعتماد الجمل البسيطة وذلك بتوظيف المصادر الصريحة بدلا من توظيف المصادر المؤولة. لذا فإنّ استخدام الجمل التابعة التي أوصى الباحثون بتجنبها يوقع المستمع في متاهات، لأنّ الخبر لن يمرّ به إلاّ مرة واحدة، ولن يكون لديه متّسع من الوقت ليبني شبكة المعنى بناء منطقيا.

وتتمثل الجمل التابعة من هذه الأمثلة فيما يلي:

الجمل التابعة	محلها الإعرابي
1- أن أكتشف.	- جملة فعلية في محل جر مضاف إليه.
- يحمل.	- جملة فعلية في محل نصب خبر كان.
- ما.	- جملة موصولة في محل نصب مفعول به.
- يزيد.	- جملة صلة موصول لا محل لها من الإعراب.

1- تمام حسان "**لغة الإعلام**" مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة: 1988، العدد الثاني والستون ص44.

2–أن تكون – إن التصوّف. – هو جوهر الدين. – الذي. – ابتعد عنه المسلمون.	– جملة فعلية في محل نصب مفعول به. – جملة اسمية مقول القول في محل نصب مفعول به . – جملة اسمية في محل رفع خبر إن. – جملة موصولة في محل رفع صفة. – جملة صلة لا محل لها من الإعراب.
3– هي أكبر. – أن تكون.	– جملة اسمية في محل رفع خبر إن. – جملة فعلية في محل جر اسم مجرور.

4-4-العدول عن المطابقة في الجنس: تكثر في جريدة الشروق الانحرافات الصرفية، ويكثر الخطأ في التعامل مع المؤنث والمذّكر، فيذكّرون ما حقه التأنيث، ويؤنثون ما حقه التّذكير **والصورة الأولى** تتمثل في العدول عن المؤنث إلى المذّكر، وذلك في مثل الأمثلة التالية: تقول صحافية في العدد ألفين وثلاثمائة واثنان (2302) في السابع عشر (17) ماي ثمان وألفين (2008) [1]

1- الشروق اليومي، في السابع عشر من شهر ماي، سنة ثمان وألفين.

وذلك في موضوع الثقافة : كما أصبحت النساء تشكلن من سبعين بالمائة (70%) من **الحاصلين** على المساعدات الأمريكية.

الشاهد في قول الصحافية (من **الحاصلين**) حيث جاء الاسم (الحاصلين) مذكرا بدلا من أن يأتي مؤنثا مع اسم أصبح، وهو (النّساء) الذي جاء مؤنثا، أي قد تمّ تذكير الاسم مع الفاعل المؤنث (النساء) ويعدّ ذلك عدولا عن أعراف النحو التي تنص على وجوب المطابقة في الجملة الاسمية، وقد كان تذكير المؤنث في ثلاثة مواضع في هذه الأعداد وحقها التأنيث، إلاّ أنّ النسبة المقوية نجدها في العدد 2274، حيث وردت مرتين، وفي العدد 2302 وردت مرة واحدة.

والصواب: (من الحاصلات).

وفي الثالث عشر (13) أفريل وثمان وألفين (2008)[1] – لم يستمع وزير البترول البروفيسور شكيب خليل **لأي كلمة**، وهو عدول في تذكير المؤنث **والصواب:** لأية كلمة.

الصورة الثانية: العدول عن المذكر إلى المؤنث: (تأنيث المذكر) تقول صحافية من يوم الرّابع والعشرين(24) من شهر فيفري:..وهذا ما يؤكده أن **هذه الدور** كلّما وفرت لها الإمكانات والدعم[2]، حيث جاء البدل مذكرا، وأما المبدل منه جاء مؤنثا، ويعد ذلك عدولا عن أعراف النحو التي تنصّ على وجوب المطابقة بين البدل والمبدل منه أي (المطابقة بين اسم الإشارة والمشار إليه) سواء في الجنس أو في علامات الإعراب، أو التعريف والتنكير،... لأنّ البدل من التوابع فيتبعه المبدل منه في جميع الحالات السّالفة الذّكر. ووردت مرتين في هذا العدد

1- الشروق اليومي في الثالث عشر أفريل، سنة ثمان وألفين.

2- الشروق اليومي، في الرابع وعشرين من شهر فيفري، سنة ثمان وألفين.

إلاّ أنّ حقها التذكير أي المطابقة بين اسم الإشارة والمشار إليه. **والصواب:** هذا الدور. «وهناك مسوغات أخرى كثيرة تجيز العدول عن قاعدة المطابقة في الجنس منها: طول الكلام والفصل بين أجزائه نحو قولهم: **(حضر القاضي امرأة)**[1]، ومنها مجيء الوصف على صيغة (فعيل) كقولهم: (ولا عفراء منك **قريب**) وعلى ذلك حمل بعضهم قوله تعالى: ﴿إنَّ رَحْمَةَ اللهِ **قَرِيبُ** منَ المُحْسنِينَ﴾ [سورة الأعراف الآية:56]، وقوله: ﴿فَمَنْ **جَاءَهُ مَوْعظَةٌ** منْ رَبِّه﴾ [سورة البقرة الآية: 275] لأنّ الرحمة في هذه الآية بمعنى المطر، والموعظة بمعنى الوعظ.

وقد أجاز أيضا بعض النحاة القدامى ومنهم (ابن جني وفاضل السمرائي) ورود التأنيث في موضع التذكير، والتذكير في موضع التأنيث، وذلك في قولهم «هو من أسرار العربية وسنن العرب في كلامها كما قال فقهاء اللّغة»[2]. وهو في القرآن الكريم كثير أيضا، كما صرّح سيبويه وإننا نعتبر هذا الرأي موافقا له ذهب إليه أبو عبيدة من القدماء، والراجحي من المحدثين من كون ذلك لغة من لغات العرب ولهجة من لهجات قبائلهم المختلفة. وهذه الاستثناءات وغيرها لعبت دور المحامي في الدفاع عن ظاهرة العدول عن المألوف من أحكام التذكير والتأنيث فقد وافقها القرآن كذلك في بعض قراءته وتقديم الشّواهد الفصيحة والمتواترة على تسويغها.

1- أحمد مختار عمر، **دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته**، ط1. القاهرة: 2001، عالم الكتب ص149-154.

2- أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي، **فقه اللّغة وأسرار العربية**، تح: ياسين الأيوبي، دط. بيروت: 2004، المكتبة العصرية، ص367.

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا النّوع من التجاوز من تأنيث المذكر عبارة عن رد فرع إلى أصله، فالمذكر **أصل** والمؤنث **فرع** عند النحاة. ويقول ابن جني عن مخالفة قاعدة المطابقة في التأنيث والتذكير «والحمل على المعنى واسع في هذه اللّغة جدا»[1]، ويضرب له كثيرا من الشواهد والأمثلة من نثر العرب وشعرها ومن ذلك ما حكاه الأصمعي (**ت 740هـ**) عن أبي عمرو (**ت 154هـ**) أنه سمع رجلا من أهل اليمن يقول: «(فلان لغوب **جاءته كتابي** فاحتقرها) فقال له: أتقول: جاءته كتابي! فقال: نعم أليس بصحيفة؟»[2]، حمل الكتاب على معنى الصّحيفة فأنّثها ومنه قول لبيد:

«فَمَضَى وَقَدَّمَهَا وَكَانَتْ عَادَةً مِنْهُ إِذَا هِيَ **عَرَّدَتْ إِقْدَامَهَا**.

حمل الإقدام على معنى التقدمة، فأدخل تاء التأنيث على الفعل قبلها»[3]

فهذه الحالات الجائزة تعبّر عن ثراء هذه اللّغة واتّساع مجالات التّعبير فيها.

4-5-العدول عن المطابقة بين العدد والمعدود: وقال الهاشمي جعبوب... مضيفا أنّ الحكومة مستعدة للجولة **الحادية عشر**. وفي الثاني عشر (12) مارس ثمان وألفين (2008) من العدد ألفين ومائتين وسبع وأربعين (2247)[4]. كشفت مصادر مطلّعة على ملفات القمة **الحادية عشر** لمنظمة المؤتمر الإسلامي. من خلال هذه الأمثلة نلاحظ عدم مراعاة الصّحافي قاعدة المطابقة بين العدد والمعدود تذكيرا وتأنيثا ففي المثال الأوّل جاء المعدود مؤنثا، وفي العدد المركب من الجزأين (الحادية عشر) نجد الجزء الأوّل منه جاء مؤنثا، والثاني مذكرا فجاء في كتب

1- ابن جني، **الخصائص**، ج2، ص425.

2- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

3- نفسه، ص415.

4- العدد 2247 من الشروق اليومي بتاريخ: 12 مارس 2008م.

النحو عن العدد ما يلي: «إنّ الأعداد المركبة: العدادان (11–12) يوافقان المعدود في كلا الجزأين»[1]، **والصواب:** للجولة **الحادية عشرة**، لأن القياس النحوي ينصّ على وجوب المطابقة في العدد المركب بين الجزء الأوّل والثاني من العدد تذكيرا وتأنيثا. وتكون كذلك المطابقة للمعدود تذكيرا وتأنيثا.

وفي المثال الثّاني: يكون **الصواب:** القمة الحادية عشرة. وفي هذا الصدد ينصّ المجمع المصري «بجواز المطابقة أو المخالفة بين العدد والمعدود تذكيرا أو تأنيثا إذا قدم المعدود على العدد، فإنّه عدول مقبول فلا يعتبر خطأ»[2]، ويستند المجمع في ذلك إلى رأي النحوي الصبان (ت 1206هـ) من خلال سرد بعض من الأمثلة، فيقول في مسألة العدد: «**مسائل تسع** (معدود + عدد) أو تسعة»[3]، ففي هذا المثال ذكر العدد (تسع) بعد المعدود (مسائل) لذا يجوز المطابقة أو المخالفة بين العدد والمعدود أي يجوز تذكير العدد، فنقول تسعُ أو يجوز تأنيثه مثل المعدود **(مسائل).**

4-6-العدول من الجمع إلى المفرد: يقول أحد الصحافيين:

1- ... يمكن للشباب **الراغب** في المشاركة[4]. محلّ الشّاهد هو قوله **(الراغب)** حيث جاءت صفة الرّغبة مفردة، وهي في الأصل تكون جمعا، لأنّ الموصوف جاء جمعا والصفة مفردة والقياس يكون بالمطابقة بين الصّفة والموصوف سواء في الإفراد أو التّثنية والجمع. فإفراد كلمة الرّاغب في الحقيقة

1- يوسف السحيمات + يحي عبابنة، سامح الرواشدة، **القواعد الأساسية في الترقيم والإملاء والنحو والمعاجم بين النظرية والتطبيق**، ط5. 2006، مركز يزيد، ص271.

2- مجمع اللّغة العربية، **مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما (1934–1984)** إخراج ومراجعة: محمد شوقي أمين + إبراهيم الترزي، القاهرة: 1984م، الهيئة العامة للشؤون المطابع الأميرية، ص163.

3- مجمع اللّغة العربية، محمد رشاد الحمزاوي، **مناهج ترقية اللّغة تنظيرا ومصطلحا ومعجما** ص371.

4- الشروق اليومي، في الثاني من شهر أوت، سنة ثمان وألفين.

تدل على نوعين من العدول: عدول عن المطابقة بين الصفة والموصوف الذي يحمل عدولا من الجمع إلى الإفراد، وهو عدول خارج عن المألوف في نظام التركيب العربي، حيث أسندت كلمة الشّباب التي هي جمع إلى كلمة الرّغبة التي هي مفردة، وقد تكرر هذا التركيب مرتين في هذا العدد.

والصواب يكون: ... للشباب **الراغبين** في المشاركة ←بالمطابقة بين كلمة الشباب ورغبة جمعا أي الشباب + الراغبين = الجمع.

يقول صحافي في موضوع الاقتصاد.

2- كان من المفروض أن توفر مناصب عمل **للشباب البطال**

عدم المطابقة بين الصفة والموصوف

الموصوف (الشباب) الصفة (البطال)

جمـــع **مفــــردة**

والصواب: ....للشباب **البطالين** ← بالمطابقة بين الصفة والموصوف جمعا.

كان من المفروض أن توفر مناصب عمل **للشبـــاب البطـــــالين**

المطابقة بين الصفة والموصوف

الموصوف (الشباب) الصفة (البطالين)

جمـــع **جمـــع**

فإن الإخبار عن الجمع بالمفرد كان جائزا لجوازه عند النحاة، وذلك لوجهين:

الوجه الأوّل: «إن الجمع مفرد، فجاز التعبير عنهما بصيغة المفرد، وهو قول سيبويه»[1].

الوجه الثّاني: إن ذلك سنة من سنن العرب في كلامها.

مناقشة: إن القول بالوجهين يوهم بأن لا فرق بين صيغة المفرد والجمع في العربية، في حين أنّ من خصائص هذه اللّغة ومميزاتها أنّها تفرق بين المفرد والجمع، ولكن عكس ما نجده في بعض اللّغات الأخرى كاللّغة **الإنجليزية** فالضمائر في هذه اللّغة ليس فيها بعد بين المفرد والجمع ولا مرتبة بينهما فتراهم يستعملون ضمير الخطاب (You) سواء كان المخاطب مفردا أم مثنى أو جمعا مذكرا أو مؤنثا في حين يقابل ذلك في العربية خمسة ضمائر هي: أنتَ أنت، أنتما أنتم، أنتن. وهذا النوع من العدول جائز لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُهَا النَبِئُ إِذَا طَلَقْتُمْ النِسَاءَ فَطَلَقُوهُنَّ لِعِدَتِهِنَّ وَأَحْصُوا العِدَةَ﴾ [سورة الطلاق من الآية:1]، فقد بدأت الآية الكريمة بنداء النبي وحده ثمّ عمّ الخطاب بقوله (طلقتم) فهو انتقال من الإفراد إلى الجمع أي خصوص إلى عموم فكان الحمل مدعاة لهذا العدول، فخوطب النبي بلفظ الجميع على إرادة أن يشمله هذا الأمر مع أمته وكأنّ قرينة الكلام تنبئ عن ذلك بالقول (قل لهم) ومما جاء في التنزيل قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّ هَؤُلاَءِ ضَيْفِي فَلاَ تَفْضَحُونِ﴾ [سورة الحجر: الآية 68].

4-7-العدول عن المطابقة في زمن الفعل: يقول أحد الصحافيين في موضوع الاقتصاد.

1-<u>**أكدّ**</u> وزير الفلاحة سعيد بركات أن سعر القمح الذي <u>**ستشتريه**</u> الحكومة

فعل ماضي **فعل مضارع**

من الفلاحين.

1- سيبويه، **الكتاب**، ج2، ص48-49.

2- أكـــــــد أنّـــه **سيكــــون** قريبا من السعر المعمول بها[1].

فعل ماضي مضـــارع

التحول من الزمن الماضي

إلى الزمن المضارع

ففي هذين المثالين اعتمد المحرر على صيغتين مختلفتين (الماضي+المضارع) وهذا **عدول** من الصيغة الواحدة إلى صيغتين، فبدل استعمال صيغة واحدة استخدم صيغتين.

3- و**تتضمـــــن** الإعذارات التي **تحصلت** الشروق اليومي على نسخ منها إخطار المستفيدين من قروض الدعم الفلاحي.

مضارع ماضي

4-كما **يقـــــول** المدير الذي **أشار** إلى أنه **استحـــدث** منصبا خاصا [2].

مضارع ماضي

و**خلصت** توصيات هذا الملتقي الذي **تسعى** السلطات المغربية إلى جعله منافسا لملتقى دافوس السويسري.

ماضي مضارع

5- و**كانا يرتديان** قميصين [3]، وقد تكرر هذا العدول إحدى عشرة مرة في هذا العدد.

ماضي مضارع

ومعلوم أنّ التحول من صيغة إلى صيغة في الخطاب من شأنه أن يمنع الكلام من الجريان على وتيرة واحدة.

1- الشروق اليومي، في الرابع عشر، جوان، سنة ثمان وألفين.

2- الشروق اليومي، في موضوع الثقافة، بتاريخ: 15 ماي 2008 م.

3- الشروق اليومي، العدد 2469، في 30 نوفمبر 2008م.

4-8-العدول في باب التعدي:

➢ **تعدية المتعدي بنفسه بحرف جر:** لاحظت في لغة الصحافي من خلال المكتوب المجسد في جريدة الشروق اليومي عدولا في تعدية الفعل المتعدي بنفسه بحرف الجر، وهذا غالب التكرار، وذلك ما نجده في بعض الأمثلة المسجلة في الرابع عشر (14) جوان ثمان وألفين (2008) في موضوعي الاقتصاد والثقافة[1] والتي تكررت في ثلاثة مواضع من هذا العدد.

1- و**أقر** خليل **بـ**ـوجود ضغوط.

2- و**أشار** سلال إلى أنّ استثمارا **سمح بـ**ـظهور جوّ إيجابي.

3- ...و**هدّدوا بـ**ـتجميد جميع مشاريعهم وإرجاع سفن الصيد.

4- النفقات التي **ترتبت عن** مراجعة منظومة شبكة أجور قطاع الوظيف.

إنّ هذه الأمثلة التي استعملها الصحافي من نوع العدول عن الأساليب المألوفة في لغة العرب، لأنّ القاعدة القياسية تقول إنّ الفعل المتعدي يحتاج إلى مفعول به ولا يتعدى بحرف الجر. ففي المثال الأوّل نجد محل الشاهد: **(أقرّ بوجود)** بتعدية الفعل:**(أقرّ)** بحرف الجر(الباء) وهذا مخالف لما جرى عليه عرف النحاة، وما استنبطوا من قواعد ألزموا بها مستعمل العربية.

وبالنسبة لقواعد اللغة، فنجد الصحافيين يولونها كلّ الاعتبار ويتقيّدون بها في معظم الأحيان ويحاولون قدر الإمكان تفادي الأخطاء النحوية واللّغوية، ومن أمثلة ذلك:

1- أعلن: يورده الصحافيون كما في جريدة الشروق اليومي متعديا إلى مفعول واحد بنفسه كقولهم: و**أعلن** وزير الطاقة والمناجم والرئيس الحالي...تأييد المنظمة للاجتماع، وكذا خليل **يعلن** فتح الاستثمار[2]. والشّائع استعمالها: (أعلن

1- الشروق اليومي، في الرابع عشر جوان، سنة ثمان وألفين.

2- الشروق اليومي، في العدد 2326، في موضوع الاقتصاد.

عن) وهي من الترجمات الحرفية التي لا تراعي خصائص اللّغة المنقول إليها ولقد وردت في القرآن الكريم قي قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ تَعْلَمُ مَا نُخْفِي وَمَا **نُعْلِنُ** وَمَا يَخْفِي عَلَى اللهِ مِنْ شَيءٍ فِي الأَرْضِ وَلاَ فِي السَّمَاءِ﴾ **[الآية 38 من سورة إبراهيم]**. فجاء الفعل أعلن (Annoncer) في معجم التصويبات اللّغوية كما يلي:

قل: أعلنت إدارة الجامعة نتائج امتحانات آخر السّنة، أو **أعلنت بـ**ـنتائج امتحانات آخر السنة.

ولا تقل: أعلنت إدارة الجامعة عن نتائج امتحانات آخر السنة، لأنّ الفعل(أعلن) لا يحتاج إلى وساطة حرف الجر(عن) إذ هو من الأفعال المتعدية بنفسها، فيقال: أعلن الرجل الأمر، وبالأمر: أظهره وجهر به[1]. ولقد كان موقف المجمع المصري من تعدية المتعدي بنفسه بحرف الجر كما يلي: «إنّ الإقرار بالتضمين يدل على وعي بتطور التراكيب النحوية العربية التي أتت بها الصحافة التي كثيرا ما تنسخ التراكيب الأوربية»[2]، ومن هنا يُفهم أنّ التضمين حسبه باب من باب التطوير في البنية النحوية (structure grammaticale) فهو إذن قياسي لا سماعي وباب من التيسير في النحو العربي المعاصر، وهو ما يساعد على ترقية اللّغة وتجديد أساليبها ومن هنا، فإنّ المجمع المصري ينظر إلى هذه المسألة من زاوية التّوسيع على اللّغة وليس التضييق عليها كما هي عليها الأسلوبية العربية القديمة المتأثرة بمعايير الفصاحة القديمة. ويندرج هذا الموقف ضمن موقف **الإجازة والإباحة**، فراح شوقي ضيف عضو المجمع يسرد جملة من الشواهد القرآنية، ومن نثر العرب وشعرهم على جواز تعدية الأفعال الثلاثية المتعدية بنفسها بحرف جرّ، ثم قال: «... وإنّما ذكرنا هذه الطائفة من الأمثلة ليتضح مدى التواصل بين هاتين الصّورتين للفعل الثلاثي المتعدي، وأنّ اللّغة لم تضع

1- يوسف بكوش، **التصويبات اللغوية**، ط1. الجزائر: 2008، دار هومه، مادة **أعلن**.

2- مجمع اللّغة العربية، محمد رشاد الحمزاوي، **أعمال مجمع اللّغة العربية بالقاهرة**، ص362.

بينهما أسوار حادة كما تبادر على بعض النحاة من القدماء والمحدثين، ومعروف أنّ النحاة القدماء توقفوا إزاء أفعال يكثر دورانها في العربية متعدية بنفسها، وإذا وجدوا لها أمثلة قرآنية وغير قرآنية تتعدى فيها بواسطة حرف الجر فقالوا إنّ ذلك حادث في استخدامهـــا وسوغه أنّ الأفعال في تلك الأمثلة ضمنت –في رأيهم– معاني أفعال أخرى تتعدى بنفس الحروف، وخالفهم الكوفيون، فقالوا إنّ تلك الحروف الداخلة على مفاعيل الأفعال المتعدية حروف جر زائدة...»(1)، وبناء على ذلك اقترح شوقي ضيف على المجمع أن يجيز تعدية الأفعال الثلاثية المتعدية بنفسها بواسطة حروف الجر، كما أجاز تعدية المتعدي منها بحرف جر بنفسه واعتبر ذلك قياسا دون حاجة إلى القول بالتضمين فدرست لجنة المجمع هذا الموضوع ولاحظت أمثلة تحويل الفعل المتعدي بنفسه إلى فعل متعد بحرف من حروف الجر، واتخذت القرار التالي: «يجوز تحويل الفعل الثلاثي المتعدي بنفسه إلى فعل متعد بحرف من حروف الجر إذا دعت إلى ذلك حاجة علمية أو بلاغية»(2). وقد ذكر شوقي ضيف جملة من الشواهد القرآنية والشعرية التي جاء فيها الفعل المتعدي بنفسه متعديا بحرف الجر. فمن القرآن قوله تعالى: ﴿أَوَ لَمْ **يَهْدِ** لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِهَا أَن لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ وَنَطْبَعُ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لاَ يَسْمَعُونَ﴾ [سورة الأعراف، الآية: 100].

فالفعل يهد: متعد بنفسه، إلاّ أنّه ضمن في هذه الآية معنى يتبين، فأصبح متعديا بحرف جر مثله، ومن الحديث دعاء الصلاة في القيام من الركوع: سمع الله لمن حمده، فعُدي الفعل (سمع) باللام، لأنّه ضمن معنى (استجاب) ومن الرجز قول راجز بن بني ضبة.

1- مجمع اللّغة العربية، **في أصول اللّغة (القرارات التي صدرت من الدورات: الخامسة والثلاثين إلى الحادية والأربعين)** إخراج وضبط وتعليق: محمد شوقي أمين + مصطفى حجازي، ط1. القاهرة: 1985، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ج4، ص255.

2- مجمع اللغة العربية، في أصول اللغة القرارات الصادرة من الدورات 35-41 ج4، ص208

نحن – بَنِي ضَبَةَ – أصحاب الفلجِ نضرب بالسيف **ونرجو بالفرج.**

وقال النحاة: إن الفعل نرجو متعد بنفسه، وضمن في البيت معنى "نطمع" فعدي بحرف الباء.

4-9-العدول في استعمال الفعل- لا يزال- لا زال: يغفل كثير من رجال الإعلام والصحافة والمثقفين استعمال لا يزال، حيث لا يفرقون عند دخول "لا" عليها بين كونها فعلا ماضيا أو مضارعا، ولا يعرفون أنّ "لا" لا تدخل على الفعل الماضي، ولذلك نسمع بعض الإذاعيين يقولون: لا زالت الحرب مشتعلة بين العراق وإيران. ونقرأ في بعض الصحف: لا زالت موجة الغلاء جاثمة على صدورنا، والصّحيح أن يقال: لا تزال الحرب مشتعلة بين العراق وإيران، ولا تزال موجة الغلاء جاثمة على صدورنا، كما نجد هذه الظاهرة تتخلل جريدة **الشروق اليومي** مثل قول بعض الصحافيين:

- سيكرّم أعضاء الفرقة الذين **لا زالوا** على قيد الحياة.
- **لا زالوا** يعانون التهميش(1).
- **لا زالت** علامات استفهام كبيرة تطرح حول ملف الاستثمار(2).

والملاحظ في هذه الأمثلة دخول "لا"على الماضي، إلاّ أنّ **القاعدة النّحوية** تنصّ على عدم دخول "لا" على الماضي، وإلا انقلب معها زمن الفعل إلى الاستقبال، كما أنّ لا حرف نسق ينفي الفعل المستقبل نحو: لا يخرج زيد، ومثل هذا التركيب تكرر في ثلاثة مواضع من العدد 2332.

ولقد وردت في القرآن الكريم آيات كثيرة تؤكد عدم دخول لا على الماضي.

1-قال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ **لاَ تُفْسِدُوا** فِي الأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ أَلاَ إِنَّهُمْ هُمْ المُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لاَ يَشْعُرُونَ﴾ **[الآيتان: 11-12 من سورة البقرة].**

1- الشروق اليومي، في الواحد والعشرين من شهر جوان، سنة ثمان وألفين.

2- الشروق اليومي، العدد 2392، موضوع الاقتصاد، بتاريخ: 30 أوت 2008م.

2-قال تعالى: ﴿**لاَ يَزَالُ** بُنْيَانُهُمُ الّذِي بَنَوْا رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمُ إِلاَّ أَنْ تُقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ وَاللهُ عَلِيمٌ حَكِيمُ﴾ [الآية 110 من سورة التوبة].

3-قال الله تعالى: ﴿وَ**لاَ يَزَالُ** الذِينَ كَفَرُوا فِي مِرْيَةٍ مِنْهُ حَتَّى تَأْتِيَهُمْ السَّاعَةُ بَغْتَةً أَوْ يَأْتِيَهُمْ عَذَابُ يَوْمٍ عَقِيمٍ﴾ **[الآية 55 من سورة الحج]**. وجاء أيضا في معجم الصّواب اللّغوي ما يلي: «لازال العلماء يواصلون البحث في هذه المسألة، فهي جملة مرفوضة عند الأغلبية، لأن الفعل الماضي لا ينفى بـــ لا" والصواب: مازال العلماء يواصلون البحث في هذه المسألة، وهي الجملة الفصيحة، وكذا: لا يزال العلماء يواصلون البحث في المسألة، وهي فصيحة»[1]، فمن هنا، حكم على لازال أنّه لا يوظف مع لا النافية، فهو أيضا في العربية المعاصرة خطأ، وهو من العدول غير الجائز.

4-10- العدول في توظيف حروف الجر: قد يخطئ بعض الكتاب والصّحافيين في استعمالهم بعض الكلمات العربية الخاطئة التي اعتاد عليها الناس ظنّا منهم بأنّها لغة عربية سليمة، وذلك مثل العدول في حروف الجّر، وهذا ما نبيّنه من خلال الأمثلة المسجلة من جريدة الشروق اليومي.

يقول الصحافي . م. في الثامن والعشرين (28) جانفي:

1- تمحور النقاش **حول** مدى تطبيق البرامج.

2- ينشط الأستاذ في علم الاجتماع كريستيان بودلو محاضرة **حول** موضوع "ليس المجتمع الذي يوضح الانتحار "بل العكس.

3- وما **زاد من** معاناة الأساتذة أن جلهم من أرباب العائلات مما دفع أغلبهم إلى الاستدانة[2].

1- أحمد مختارعمر، **معجم الصواب اللغوي، دليل المثقف العربي،** ط1. القاهرة:2008، عالم الكتب، المجلد الثاني، قسم القضايا.

2- الشروق اليومي، في الثامن عشر من شهر فيفري، سنة ثمان وألفين.

4- وفي نفس السّياق، كشف الطيب لوح أنه سيتم تسوية كل المتأخرات **الناتجة عن** تحيين الأجور[1].

التحليل:

1-إن استعمال الظرف "حول" لا تدل على الدخول في صلب الموضوع وصميمه والأفضل القول: تمحور النقاش **في** مدى تطبيق البرامج.

2-الصواب يكون: ينشط الأستاذ في علم الاجتماع... محاضرة **في** موضوع...

3-إن الفعل زاد لازم يتعدى بحرف الجر "على" وليس "من أوعن" فيقال وما **زاد على** معاناة الأساتذة ....

4- الخطأ: الناتجة عن: والصواب : ...**الناتجة من** تحيين الأجور.

وقد اعتمدنا في هذا التصويب اللغوي لما قرأناه في معجم التّصويبات اللّغوية ليوسف بكوش ونحتج في ذلك فيما يلي:

1- الفعل نتج (Produire).

قل: نتج من هطل الأمطار الغزيرة على المدينة سيول وفيضانات مدمرة.

ولا تقل: نتج عن هطل الأمطار الغزيرة على المدينة سيول وفيضانات مدمرة.

لأن الفعل (نتج) يتعدى في اللّسان العربي الصّحيح بـــ (من) لا بـــ (عن) كما هو شائع في كلام كثير من المتعلمين والدارسين، يقال (نتج الشيء من الشيء) خرج منه ونشأ قال ذو الرمة :

قد **انتتجت من** جانب من جنوبها عوانا ومن جنب إلى جنبها بكرا .

كما يتعدى بنفسه، فيقال: (نتج الرجل الناقة نتجا ونتاجا)[2]، وبناء على هذا فإنّه انحراف غير مقبول.

1- الشروق اليومي، في الثالث سبتمبر، سنة ثمان وألفين .

2- يوسف بكوش، **التصويبات اللّغوية**، مادة: **نتج من** .

2- الفعل زاد (Additionner)

3- قل: لو أعطى الأغنياء الفقراء ما **زاد على** حاجتهم من الطعام لما شكا فقير أم الجوع.

4- ولا تقل: لو أعطى الأغنياء الفقراء ما زاد عن حاجتهم، لأن الفعل **(زاد)** يتعدى زيادة على تعديته بنفسه بوساطة حرف الجرّ**(على)** لا بـــ **(عن)** فيقال: زاد عدد المشاركين في الملتقى على مائتين كما يتعدى بـــ **(في)** فيقال: زاد الله في ماله[1].

4-11- النسبة إلى كلمة رئيس: وهذا ما سنجده في الجريدة من خلال هذه الأمثلة:

1- وخلال جولة استطلاعية والسّوق **الرئيسي** بعاصمة الولاية .

2- سيعرض التقرير الجديد حول الجزائر لعام 2008م لمجموعة للأعمال واستنتاجاته **الرئيسية.**

ويهدف المؤتمر... إلى تعزيز الجزائر كشريك تجاري **رئيسي** لبريطانيا[2]. بمعنى أنّ هذه النّسبة لم يكن لها وجود في الأصول العربية في عهودها الماضية بل عرفت الشّواهد التالية: **الأخلاق الرئيسة/ العلوم الرئيسة،...**، ومع هذا لم يمنع من ورود ياء النسبة في مثل صيغة أفعلي التي تعتمدها العرب كثيرا في باب النّعت مثل: **أعجمي/ أجنبي**،... وبناء على هذا القول يتضح لنا أنّ مصطفى جواد حكم بتخطئة هذا الاستعمال، وكان هذا عندما عرض الأمر على مجمع اللّغة العربية بالقاهرة، وانقسمت الآراء بين مؤيد ومعارض، و«لعل أعمق البحوث والتي أقرّ بها إلى القبول من بين ما قدم حول هذه الكلمة البحث الذي قدّمه الأستاذ محمد خلف الله أحمد عضو المجمع والذي ذهب فيه إلى ما يأتي:

1- يوسف بكوش، **التصويبات اللّغوية**، مادة: **زاد على.**

2- الشروق اليومي، العدد 2464، بتاريخ: 2008/11/24 م.

1- هناك فرق في الدلالة يدركه الحسّ اللّغوي بين الوصف من الرياسة على صيغة فعيل (رئيس) وبين الوصف منها بصيغة النسب (رئيسي) فالرئيس هو الشريف وسيد القوم والشخص المبرر والشيء الذي ينزل من غيره منزلة السيد من قومه كالدماغ أو القلب، ولكن الرئيسي هو المنتمي إلى مفهوم رئيس»[1] والآخذ منه بحظ وكأنّه فرد من أفراده.

2- رئيسي في الاستعمالات الحديثة صحيح والوصف به غير الوصف برئيس، والنسب فيه على بابه....لأنّ النّسب المشتق من الوصف طريق مشروع من طريق التعبير عن المعاني. وقد انتهت لجنة الأصول إلى قرارها التالي الذي اعتمده المجمع «يستعمل بعض الكتاب العضو الرئيسي أو الشّخصيات الرّئيسية وينكر ذلك كثيرون. وترى اللجنة تسويغ هذا الاستعمال بشرط أن يكون المنسوب إليه أمرا من شأنه أن يندرج تحته أفراد متعددة»[2]، ومن هنا، فإنّ مجمع اللّغة العربية أجاز هذه النسبة بهدف التوسع في اللّغة وإخراجها من قوقعتها القديمة.

الصواب: رئيس: بدون ياء النسبة المشدّدة، لأنّ ذلك ليس من الاستعمالات العربية، ومن هنا فإنّ مجمع اللّغة العربية أجاز هذه النسبة بعد مناقشات كثيرة فهو في الأساليب المعاصرة صحيح.

4-12- العدول في باب الهمزة: إنّ لغة الصحافة المكتوبة لا تخلو من الخطأ في إثبات همزة القطع، وهذا النّوع من الخطأ يتردد بعلة أن معظم المتعلمين الناطقين بغير العربية يجهلون تماما قاعدة كتابة همزة القطع لذلك نجدهم يهملون كتابتها بشكل واضح، على الرغم من أهميتها في فهم المكتوب، ولعلّ إهمالهم إيّاها ناتج من عدم إعطاء معلميهم الأهمية التي تستحقها، وذلك يجعل المتعلم غير قادر

1- أحمد مختار عمر، **العربية الصحيحة**، ص141-142.

2- المرجع نفسه، ص142.

على إدراك أهمية كتابتها أو إثباتها في مواضعها، وهذا ما سنوضحه من خلال هذه الأمثلة المسجلة من جريدة الشروق اليومي:

تقول صحافية في حديثها عن منح المتقاعدين :

- كشف وزير العمل والتشغيل والضمان **الاجتماعي** الطيب لوح تفاصيل الزيادات[1].

- دعم جهود السلطات المحلية وإتمام **انجازها** .

- تحديد الموعد عبر شبكة الإنترنت أو عن طريق **الاتصال** الهاتفي[2].

التحليل: في المثال الأول من كلمة (الاجتماعي) نجد فيها الهمزة مرسومة في حين يكون الصواب (الاجتماعي) ← بعدم رسم همزة القطع، لأنّ ما يناسبها همزة الوصل، وهو الأمر نفسه في المثال الثالث في كلمة (الاتصال) التي رسمت عليها الهمزة، والصواب: (الاتّصال) ← بعدم إثبات همزة القطع، لأنّ **القاعدة النحوية** تنص على عدم إثبات الهمزة في الفعل الخماسي وفي المصادر الخماسية. أما بالنسبة للمثال الثاني نجد العكس في كلمة (انجاز) التي لم ترسم الهمزة فيها، وهذا خطأ و**الصواب:** يكون (إنجاز) ← بإثبات همزة القطع، لأن القاعدة تقول: إن الفعل الرباعي ومصدره توضع عليهما همزة القطع.

إنّ وأنّ المكسورة والمفتوحة الهمزة: كثيرا ما نسمع من بعض الإعلاميين والإذاعيين عند النطق بجملة فيها إن الناسخة عدم هضم قاعدة كسر همزتها ولذلك يخلطون بين همزتها المكسورة وهمزتها المفتوحة.

- **الخطأ:** يقول أحد الصحافيين:

1- حيث **أنّ** أعمال التهيئة بالتوازي...[1].

1- الشروق اليومي، في الثالث من شهر سبتمبر، سنة ثمان وألفين.

2- الشروق اليومي، في الثلاثين من شهر أوت، سنة ثمان وألفين.

2- حيث **أنّ** تحديد موعد عبر شبكة الإنترنت.

3- وتستلزم هذه الترتيبات الجديدة إحداث عدة تعديلات حيث **أنّ** تحديد موعد...[(2)]. ومثل هذا الخطأ في عدم التفريق بين مواضع همزتي القطع والوصل تكرر اثنتين وعشرين مرة في هذه الأعداد، فهي نسبة متفاوتة جدا، وهذا ما يعرقل مسار الفصحى.

➢ **الصواب:** حيث **إنّ** ← بكسر الهمزة .

تقول صّحافية في موضوع الاقتصاد:

1- قال ب**أنّها** ستدخل حيز التنفيذ ابتداء من جانفي 2009 م.

2- قال وزير المالية **أنّ** قرار فرض ضريبة على السيارات الجديدة لم يكن عشوائيا.

3- وقال صراحة **أنّه** على المتضررين والمتخوفين أن يتخلوا على الاستيراد[(3)].

➢ **الصواب:** قال **إنّ** ← بكسر الهمزة، لأنّ القاعدة تقول: تكسر همزة إن.

1- «إن وقعت بعد القول .

2- إذا وقعت بعد حيث»[(4)].

نستشهد هذا في قوله تعالى: ﴿وإِذَا لَقُوا الّذِينَ أَمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ **قَالُوا إِنَّا** مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُونْ﴾ [الآية 14 من سورة البقرة].

1-الشروق اليومي، العدد 2392، بتاريخ: 2008/08/30 م.

2- الشروق اليومي، العدد 2410، بتاريخ: 2008/09/20 م.

3- الشروق اليومي، العدد 2396 بتاريخ: 2008/09/03 م.

4- محي الدين عبد الحليم، حسن محمد أبو العنين، **العربية في الإعلام الأصول والقواعد والأخطاء الشائعة** ص115.

وهناك مسوغات تنصّ على وجوب كسر همزة إنّ بعد القول فيما قاله الرضى: «وكذا تكسر بعد القول إذا قصدت به الحكاية لا الاعتقاد الشامل للظن والعلم»[1]، ومن هنا وجب كسر همزة إنّ بعد الحكاية.

4-13-العدول في علامات الإعراب: جاء في الشروق اليومي في السابع عشر(17) في ألفين وثمانية (2008)، وذلك في موضوع الاقتصاد: وسبق أن كشف مصدر جزائري مأذون لشهر مارس الماضي أن الجزائر لم تلغي أي من الاتفاقيات المبرمة مع الحكومة الروسية في مجال التسليح[2].

فالملاحظ في هذا القول: رفع الفعل المضارع بالضمة المقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل. بدلا من جزمها بحذف حرف العلّة (فعل معتل الآخر) لأنّ هذا الفعل سبق بلام الجزم الذي يجزم الفعل المضارع، وهذا **يعدّ خطأ** في الإعراب ولا يجوز في اللّغة، وهو عدول عن الأصل في العلامة الإعرابية (عدول من الجزم إلى الرفع) والذي يخالف القياس اللّغوي في كلام العرب، لذا فهو عدول سلبي ومرفوض، والصواب لم تلغ: يكون مجزوما بحذف حرف العلّة لأنّه فعل معتل الآخر.

ولقد اخترت هذه الأمثلة للإشارة إلى أهمية العلامات الإعرابية والّتي تكمن في المحافظة على السلامة اللغوية، وبالتّالي تحقيق الفصاحة اللّغوية إذ إنّه ليس هدفي إحصاء الهفوات التي وقع فيها الصحافي، ويبدو أنّ الصحافي يغفل أحيانا الضبط الإعرابي السليم، لأسباب معينة يرجى التحكم فيها، لأنّ الإعلام ذو تأثير قوي في الجمهور وسعة دائرته، فإذا كانت المدرسة لها تأثيرها الكبير على التلاميذ، فإن الإعلام هو مدرسة الجماهير ومعلم الكبار.

1- مجمع اللّغة العربية، **كتاب الألفاظ والأساليب (القرارات التي صدرت من الدورة الخامسة والثلاثين إلى الدورة الحادية والأربعين)** ص149.

2- العدد 2247 من الشروق اليومي، بتاريخ: 12 مارس 2008 م.

4-14-توظيف كاف التشبيه في غير محله: يعتبر كاف التشبيه من الاستعمالات الدّخيلة، إذ لا نجده في أساليبنا القديمة بهذه الدلالات، بل تعد من خصائص اللّغة الفرنسية، فيقولون: (Je travaille comme directeur) مع أنّ الكاف في لغتنا يفيد التشبيه، وقد يرد للتحليل والتوكيد، كما ذكر ابن مالك:

«شبه بكاف وبها التعليل يعني وزائدا التوكيد ورد»[1]

ومن قول ابن مالك نفهم أن الكاف تستعمل حرف جر زائد للتّوكيد.

إلاّ أنّ الشّائع عند صحافيينا قولهم: (كان التركيز على الحب في معناه الروحي **كعنصر** فاعل في بعث الحياة) هذا المثال مأخوذ من جريدة الشروق اليومي من موضوع الثقافة، وذلك في الثالث عشر (13) أفريل ثمان وألفين (2008)، والذي تكرر ثلاثة مرات في العدد 2274.

والصواب : كان التركيز على الحب... **بوصفه عنصرا فاعلا.**

ومن ذلك أيضا ما نردده من العبارات المألوفة الشائعة اليوم مثل: أنا كعربي... وهذه النّظرية كنظرية... مع أن قواعد اللّغة العربية تقتضي أن نقول في هاتين العبارتين: أنا بوصفي عربيا، وهذه النظرية باعتبارها نظرية[2]، «فالكاف الدخيل تختفي وراءه معالم مختلفة، ويتسبّب استعمالها في تعتيم الرسالة الإعلامية وهذا ما نؤكده من خلال ما قاله عبد الله كنون: «نحن نجري إجازة هذا الأسلوب بأحد الوجهين من الوجوه التي ذكرها العلماء للكاف»[3]. الوجه الأول: أن تكون الكاف للتشبيه، وهو أكثر وجوه الكاف جريا في اللسان العربي. الوجه الثاني:أن

1- ابن مالك محمد بن عبد الله، **متن الألفية ابن مالك في النحو والصرف**، دط. الجزائر: 2002م، دار الإمام مالك، ص76.

2- فاروق شوشة، **لغتنا الجميلة**، ص93.

3- مجمع اللغة العربية، في **أصول اللغة (القرارات الصادرة من الدورات من الثانية والأربعين إلى السابعة والأربعين)**، ص188-189.

تكون الكاف حرف جر زائد للتوكيد. ففي مثل هذا المثال الوارد في لغة جريدة الشروق اليومي يجوز فيها:

1-أن تعرب الكاف حرف تشبيه. عنصر: اسم مجرور بالكاف وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره.

2-حرف جر زائد، لا محل له من الإعراب يفيد التوكيد. عنصرا: خبر كان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

وتكون هذه الجملة بهذا الشكل: كان التركيز على الحب في معناه الروحي **عنصرا فاعلا** في بعث الحياة، وقد أقر مجمع اللّغة العربية بالقاهرة بجواز الكاف للوجهين معا (التشبيه، التوكيد).

4-15- استعمال كلمتي "بعض" و "غير" مع الألف واللام: يكثر ورودها على ألسنة الصّحفيين وتضاف إليها (الــ) التعريف، والقاعدة أن تدخل على المضاف إليه وليس المضاف، وبالتالي فهما معرفتان بنية الإضافة، لذا يرى جمهور النحاة أنّهما لا تقبلان التعريف واللام. والقاعدة النحوية:... أنّ أصل غير تستعمل وصفية، يوصف بها إمّا نكرة أو شبه نكرة، وقد وردت كلمتي بعض وغير بالألف واللام في جريدة الشروق اليومي، وذلك في ثلاثة مواضع وهذا ما سنراه من خلال هذه الأمثلة:

1- ...اعترض **الغيــر** (مضاف) الخارج عن الخصومة[1]. **والصواب:** اعتراض **غير** الخارج عند الخصومة ← بدون الألف واللام لأنّها وقعت مضافا.

2- إن الإنارة العمومية فهي منعدمة، بل إن **البعض** من السؤال يفتقدونها إطلاقا[2].

1- الشروق اليومي، في الثاني من شهر أوت، سنة ثمان ألفين.

2- في الاقتصاد، من الشروق اليومي، بتاريخ: 2008/01/28م.

3- هناك من الفلاحين من خسر أكثر مما يتصور الإنسان على اعتبار أنّ **البعض** من الفلاحين في عضلة العزري[1]، فإدخال الألف واللام على هذه الأمثلة يعتبر خطأ، مع أنّ جمهرة من النحاة لا يعتبرونها كذلك.

وقد وردت **غير** في القرآن الكريم مجردة من الـــ:

1- قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الغَمِّ أَمَنَةً نُعَاسًا يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللهِ **غَيْرَ** الحَقِّ ظَنَّ الجَاهِلِيَةِ﴾ [الآية 154 من سورة آل عمران].

2- قال تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الكِتَابِ لاَ تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ **غَيْرَ** الحَقِّ﴾ **[الآية** 77 من سورة المائدة]، ونجد مجمع اللّغة العربية بالقاهرة ساند القرآن الكريم في رأي غير «فقد أقر أنّ **الـــ** "لا" تدخل على **غير**، لأنّه حتى ولو دخلت عليها ألـــ ولا تفيد التعريف»[2]. ففي هذه الحالة التي وردت فيها غير في الجريدة، لا تجب دخول **الـــ** عليها فإن هذا خطأ أي عدول غير جائز(écart inacceptable) حسب قرار هذا المجمع يجوز إدخال **الـــ** في حالة واحدة فقط وهي إذا وقعت معاقبة. ونستشهد أيضا على ذلك ما «حكاه الصباه عن السيد الجرجاني في حواشي الكشاف: أنّه قال إنّ "غير" لا تدخل عليها الـــ إلاّ في كلام المولّدين، وفي المصباح المنير: وغير يكون وصفا للنكرة»[3]، مثل: جاء رجل غيرك.

4-16- استعمال "قد" مع "لا" النافية: لقد ورد في لغة الصحافة استعمال مثل هذا الأسلوب مع "لا" وذلك في قول أحد الصحافيين:

1- في الاقتصاد من العدد 2368، بتاريخ: 2008/08/02م.

2- مجمع اللغة العربية، **مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما**،ص145.

3- المرجع نفسه، ص179.

– إن خصوصية الشركة **قد لا تخدم** الاقتصاد الوطني[1]. ومثل هذا الأسلوب ورد مرة واحدة في هذا العدد.

ويقول ابن هشام في كتابه المغني إنّ «قد لا يستخدم مع لا النافية، ويمنع الكثيرون إدخالها ويخطئون من يقول قد لا أفعل كذا، لأن هذا الكلام لم يرد في أساليب الفصحاء، إلاّ أنّنا نستشهد برأي المجمع اللّغوي بالقاهرة الذي أخذ جانب التصحيح بإصداره لقرار صحة التعبير بـــ "قد" مع لا النافية»[2]، ونلاحظ ميل بعض المحدثين إلى هذا الرأي، ومنهم عضو مجمع القاهرة عباس حسن فقد ذكر من بين المسوغات التي تبيح للمستعمل استعمال هذا الأسلوب. وفي الحقيقة أنّ هذا الأسلوب قد استعمل في كلام العرب في مثل ما نقله أبو هلال العسكري في "الأمثال" من قول العرب:

1- «**قد لا يقاد** بي الجمل.

2- يقول قيس الجهني: وكنت مسودا فينا حميدا **وقد لا تعدم** الحسناء ذاما.

يقول النمر بن تولب:

وأحبب حبيبك حبّا رويدا **فقد لا يعولـــــك** أن تصرما

كما يقول ابن مالك في آخر الممنوع من الصرف

...والمصروف **قد لا ينصرف**»[3].

فإذن هذا النّوع من الأسلوب الجديد في العربية المعاصرة حسب المجمع المصري هو من العدول الجائز (Ecart acceptable).

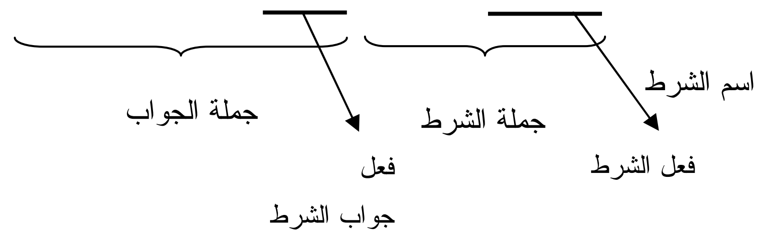
1- الشروق اليومي، بتاريخ: 07/11/ 2008 م.

2- مجمع اللّغة العربية، **كتاب الألفاظ والأساليب** (القرارات التي صدرت من الدورة الخامسة والثلاثين إلى الدورة الحادية والأربعين) إعداد وتعليق: محمد شوقي أمين + مصطفى حجازي القاهرة:1977، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ص2-3.

3- المرجع نفسه، ص2.

4-17-العدول في عمل أسماء الشرط: يقول أحد الصحافيين

الخطأ: فمن يهدي شيئا، يكون على الأقل مالكا له[1]



ويعرف هذا الأسلوب في لغتنا العربية بأسلوب الشرط، وفي الفرنسية (La condition) ومن خصائص هذا الأسلوب أنه يتكون من اسم الشرط أو الأداة، جملة الشرط وجملة الجواب ومن خاصية أسماء الشرط أنّها عاملة أي عندما تدخل على الجملة الفعلية تجزم فعلين مضارعين، وهذا ما غاير وخالف قول المحرر في قوله هذا، فأورد اسم الشرط "**من**" أنّه مهمل لا يعمل، فالفعلان المضارعان: فعل الشرط والجواب: يهدي/ يكون جاءا مرفوعين غير مجزومين وهو ما يعرف بالعدول من الجزم إلى الرفع وهو خطأ، لأنّه غير مألوف في عرف العرب ومخالف للقياس اللّغوي(Contre l'analogie linguistique) ومثل هذا النوع من العدول غير الجائز يشكّل خطرا على مستقبل الفصحى.

والأصل والصواب: فمن **يهد** شيئا، **يكن** على الأقل مالكا له ← جزم الفعلين بحذف حرفي العلّة (الياء من يهدي والواو من يكون) لأنّ الفعلين معتلين الآخر بالياء والواو، وهما فعلان ناقصان (معتلا اللام) ولقد أشار ابن مالك في ألفيته إلى جزم الفعل المضارع بمن في قوله:

واجزم بإن، ومن وما، ومهما أي، من، أيّان، أين إذ ما.

1- الشروق اليومي، موضوع الثقافة، بتاريخ: 2008/08/30م

وفي القرآن الكريم: يقول تعالى: ﴿فَمَنْ **يَسْتَمِعْ** الآن، **يَجِدْ** لَهُ شِهَابًا رَصَدًا﴾ [سورة الجـــن الآية: 09].

الإعراب:

يهد: فعل مضارع مجزوم بمن وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وهو فعل الشّرط. والفاعل ضمير مستتر تقديره هو.

يكن: فعل مضارع مجزوم بمن، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وهو فعل جواب الشّرط، واسم كان ضمير مستتر تقديره (هو).

الفصل الثانـي

الدراسة الإحصائية للعدول

في المدونة

1- تحليل محتوى الجريدة تحليلا إحصائيا: تعتبر دراسات تحليل المحتوى وسيلة من بين الوسائل المستعملة في رصد خصائص المواضيع المدروسة في العلوم الإنسانية والصّحفية بشكل خاص، ويهتم هذا النوع من الدراسة بالكمية والتكرارات، وأنشد في هذا الفصل الوصول إلى تحديد مدى مساهمة لغة الصحافة في إبراز ظاهرة العدول اللّغوي في المدونة التي أدرسها.

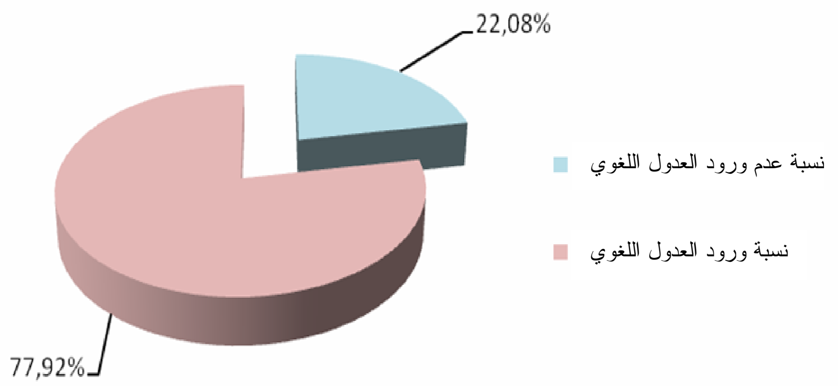
1-1-التحليل العام للعينة: عدد المقالات التي درستها (اثنتين وتسعين 92) مقالة وكلّها تندرج ضمن نوع العمود الصحفي، وذلك في موضوعي الاقتصاد والثقافة، ففي عمود الاقتصاد درست ثلاثة (03) مقالات وفي الثقافة مقالة واحدة وقد اخترت هذين العمودين لأبرز حال اللّغة العربية في الاقتصاد(*)، والثقافة وهل فعلا أنّ الصفحة الثقافية التي تكتب لتزيد من ثراء اللّغة العربية حققت حقا ذلك؟

1-1-1-عدد المقالات حسب النوع الصحفي (العمود الصحفي)

مقالات العدول	عدد المقالات	النسبة المئوية
المقالات التي ورد فيها العدول اللّغوي	92	%22.08
المقالات التي لم يرد فيها العدول اللّغوي	325	%77.92

*- أشير هنا إلى أن اختياري عمود الاقتصاد كوني أنني مختصة بدراسة فرع العلوم الاقتصادية فأريد بهذا أن أصب علم الاقتصاد على اللّغة العربية للتعرف على حال اللّغة العربية في هذا الميدان، فهل علماء الاقتصاد يهتمون بسلامة هذه اللّغة؟ أم ما يهمهم فقط هو نقل الخبر الاقتصادي؟.

الرسم رقم (01): النسبة المئوية العامة لورود العدول اللّغوي في العينة



في هذه السلسلة من الإحصائيات يبيّن الرسم رقم (01) نسبة توارد العدول النّحوي والصّرفي في مدونة هذا البحث، فكانت هذه النسبة أقل من النصف وهي نسبة هامة على قلّتها فلا هي كتلة مهملة غير صالحة للدراسة، ولا هي ظاهرة عامة يمكن على أساسها صوغ الوصف العام للغة الصحافة، إنّما تجدر دراستها على أنّها تمثل جزء من أجزاء لغة الصّحافة اليومية، وبالأخص لغة جريدة "الشروق اليومي" وأخيرا نقول إنّ نسبة العدول الموظّف في الجريدة تظهر بنسبة قليلة، وهذا راجع إلى أنّ الأخطاء اللّغوية لا تظهر كثيرا في المكتوب لعدم اعتماد

التشكيل، كما أنّ "الشروق اليومي" يحافظ على السلامة والفصاحة اللّغوية(*)، لأنّ الإعلام المكتوب يتطلب بالتأكيد جمهورا متعلما إلى حد ما.

1-1-2-التحليل التفصيلي- العدد 2302 (17 ماي 2008):

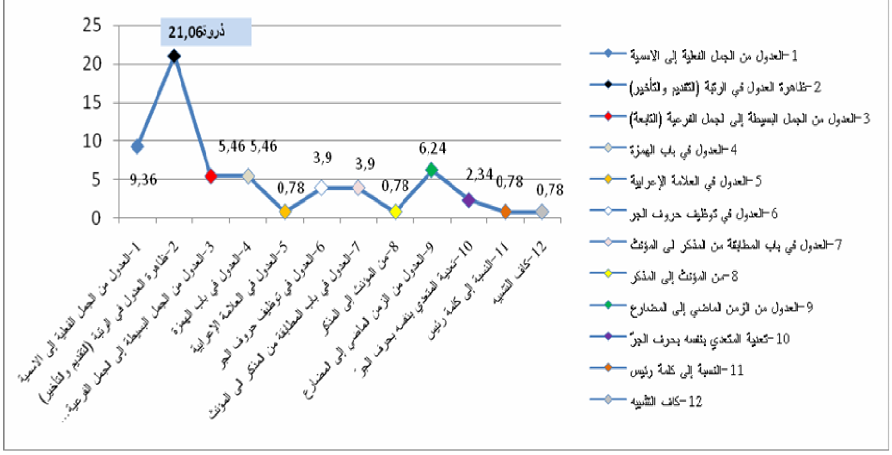
عدد التكرارات

الظواهر النحوية والصرفية العدولية	عدد التواترات	النسبة المئوية للتواتر
1-ظاهرة العدول في الرتبة (التقديم والتأخير).	27 مرة	21.06
2-العدول من الجمل الفعلية إلى الاسمية.	12 مرة	9.36
3-العدول من الجمل البسيطة إلى الجمل الفرعية (التابعة).	7 مرات	5.46
4-العدول في باب الهمزة.	7 مرات	5.46
5-العدول في العلامة الإعرابية.	مرة واحدة فقط	0.78
6-العدول في توظيف حروف الجر.	5	3.9
7-العدول في باب المطابقة من المذكر إلى المؤنث.	مرة واحدة	3.9
8-من المؤنث إلى المذكر.	5	0.78
9-العدول من الزمن الماضي إلى المضارع.	6	6.24
10-تعدية المتعدي بنفسه بحرف الجرّ.	5	2.34

*- تجدر الإشارة إلى أن قلة نسبة ورود العدول اللّغوي في الجريدة دليل على ارتقاء مستوى النص المكتوب وهو الأمر الذي يوصل إلى أن نقول إنّ لغة الخطاب الإعلامي المكتوب هي أسمى لغات الخطاب الإعلامي.

11-النسبة إلى كلمة رئيس.	مرة واحدة	0.78
12-كاف التشبيه.	مرة واحدة	0.78
	المجموع 78 من التكرارات	**النسبة العامة للتواتر=9.36**

الرسم رقم (02): نسب تواتر الظواهر العدولية في العدد الواحد



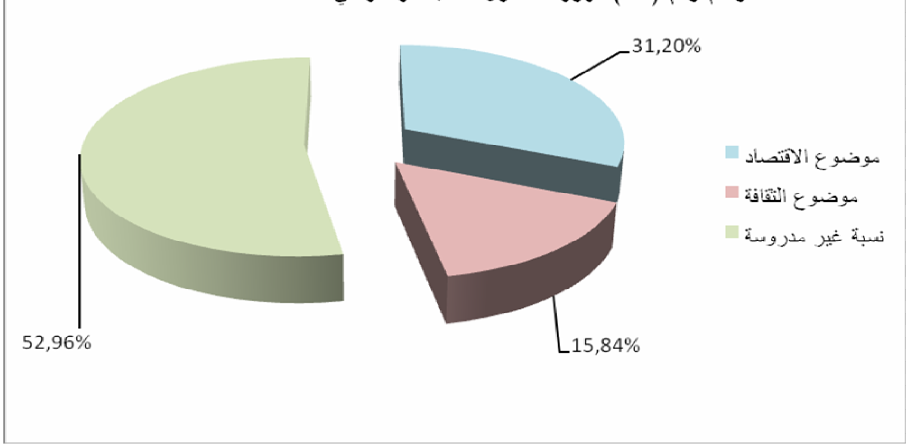
يتناول الرّسم البياني رقم (02) ظاهرة العدول النحوي والصرفي ومدى تواتر كل ظاهرة في موضوعي الاقتصاد والثقافة في العدد الواحد. وسيلاحظ القارئ أن وجود الخط الأسود الذي يدلّ على نسب تواتر كل ظاهرة عدولية، حيث إن نسبة التواتر بلغت 9.36% والتي تُمَثِّل اثنتي عشرة ظاهرة، وهي كما ذكرت في الجدول السابق، وأهم ملاحظة أبديتها واعتبرتها ذات أهمية فيما يتعلق ذروة هذه النسب، وعليه استنتجت أن الذروة تتجسد في ظاهرة العدول في الرتبة (التقديم والتأخير) بنسبة تعادل 21.06%، وهذه النسبة لم تبلغ النصف، إلاّ أنّها تُمثّل كنسبة مرتفعة مقارنة بالنّسب الأخرى، ثم إنّ استعمال الصحافة للجمل الاسمية بكثرة على

حساب الجمل الفعلية بنسبة 9.36% وهذا تأثر بالصحافة الأجنبية، وهناك ظواهر عدولية ذات النسب المتساوية مثل (تأنيث المذكر وفي توظيف حروف الجر،...).

أما التعليق الثاني فسأحاول تبرير ذروة هذه النّسب بالنّسبة لنسب ورود الظاهرة المدروسة في العدد الواحد (2302) ففيما يتعلق بذروة النّسب، يبدو لي أنّ التّفسير الوحيد الذي أجده كمحللة وقارئة للصحافة اليومية أنّ هذه الأخيرة تسعى دائما إلى التوسع والتنمية اللّغوية وبالتالي تحقيق الثراء اللّغوي، وهذا ما ننشده في لغتنا العربية.

1-1-3- توارد العدول اللغوي حسب موضوع العمود الصحفي (الاقتصاد + الثقافة) في أربعة وعشرين (24) عددا.

موضوع الاقتصاد	موضوع الثقافة
130 عدولا	66 عدولا
النسبة المئوية	
%31.2	%15.84

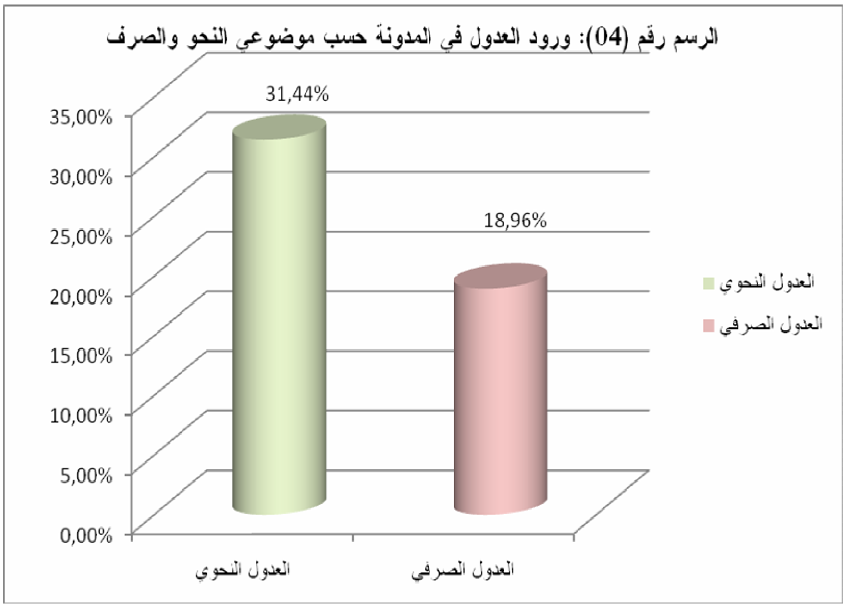


الرسم رقم (03): ورود العدول حسب موضوعي الاقتصاد الثقافة

حاولت في الرسم (رقم 03) الذي يمثّل الدائرة النسبية أن أستقرأ ورود العدول اللغوي في العمود الواحد (عمود الاقتصاد وعمود الثقافة) ومن خلاله أريد اكتشاف مدى تفاعل هذه الظاهرة في كلا العمودين أي في أي من العمودين نجد كثافة العدول؟ أولا ما استنتجته أنّه قد برزت بصورة أشد في موضوع الاقتصاد بنسبة مقدرة بـــ 31.2% وهذا التفاوت كان بالنصف وهو فرق شاسع. وفي محاولتي لإيجاد السبب في ذلك بدا لي أن قلّة عدد المقالات التي استقرأتها لها يد في ذلك، لأنّني اطّلعت على ثلاثة مقالات في موضوع الاقتصاد ومقالة في الثقافة وهذا راجع إلى طبيعة ونوعية الصفحات المخصصة في الجريدة التي تنوع وتعدّد في صفحات مواضيع الاقتصاد، وأما موضوع الثقافة فتخصص فقط صفحة واحدة ومما يلاحظ من خلال هذا الرّسم أنّ الأمور سارت على نحو هذا الافتراض. وعلى هذا يبدو لي أن العدد كلما كبر كلّما كانت المقالة عرضة لتسلل العدول اللغوي والعكس صحيح.

1-1-4- توارد العدول حسب موضوعي النحو والصرف

العدول النحوي	العدول الصرفي
131 عدولا نحويا	79 عدولا صرفيا
النسبة المئوية	
%31.44	%18.96



يبيّن الرّسم رقم (04) (النسب بالأعمدة) وذلك حسب موضوعي النحو والصرف، حيث تطرقت إلى حساب كل ظاهرة عدولية نحوية وصرفية ضمن عددين حتى وصلت إلى توظيف أربعة وعشرين (24) عددا. وأول ملاحظة استنتجتها من خلال أعمدة النسب التي عرضتها هي وجود موضوعين (النحو والصرف) تقل فيهما نسبة ورود العدول اللغوي على الخمسين بالمائة (50%) وثاني ملاحظة هي ارتفاع نسبة العدول النحوي بنسبة (12.48%) عن نسبة العدول الصرفي، وهذا ما يفسّر تفوق النّوع النّحوي في الجريدة على النّوع الصّرفي، ولعلّ هذا راجع إلى أن النسبة الكبيرة من الأخطاء الصرفية لا تظهر في الإعلام المكتوب لعدم إظهار التشكيل.

1-1-5- توارد الظواهر العدولية اللغوية حسب عددين:

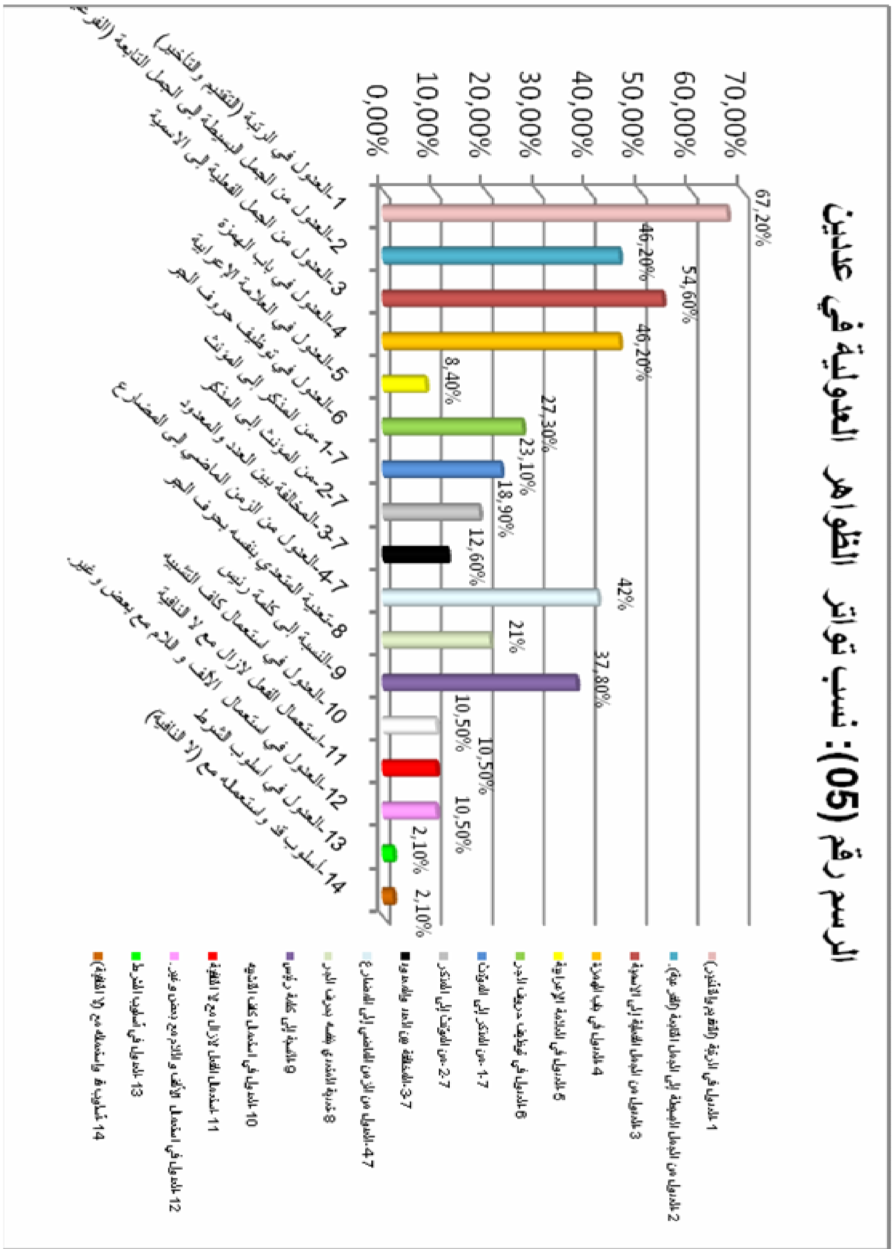
المجموع: 24 عددا(*).

الظواهر العدولية	عدد التكرارات	النسب المئوية
1-العدول في الرتبة (التقديم والتأخير).	32 مرة	%67.2
2-العدول من الجمل البسيطة إلى الجمل التابعة (الفرعية).	22 مرة	%46.2
3-العدول من الجمل الفعلية إلى الاسمية.	26 مرة	%54.6
4-العدول في باب الهمزة.	22 مرة	%46.2
5-العدول في العلامة الإعرابية.	4 مرات	%8.4
6-العدول في توظيف حروف الجر.	13 مرة	%27.3
7-العدول في باب المطابقة.		
7-1-من المذكر إلى المؤنث.	11 مرة	%23.1
7-2-من المؤنث إلى المذكر.	9 مرات	%18.9
7-3-المخالفة بين العدد والمعدود.	6 مرات	%12.6
7-4-العدول من الزمن الماضي إلى المضارع.	20 مرة	%42
8-تعدية المتعدي بنفسه بحرف الجر.	10 مرات	%21
9-النسبة إلى كلمة رئيس.	18 مرة	%37.8
10-العدول في استعمال كاف التشبيه.	5 مرات	%10.5
11-استعمال الفعل لازال مع لا النافية.	5 مرات	%10.5

*- هنا فئة التحليل هي عددان، حيث أحصيت كل ظاهرة عدولية في عددين حتى توصلت إلى توظيف أربعة وعشرين (24) عددا.

12-العدول في استعمال الألف واللام مع بعض وغير.	5 مرات	%10.5
13-العدول في أسلوب الشرط.	مرة واحدة فقط	%2.1
14-أسلوب قد واستعماله مع (لا النافية)(**).	مرة واحدة فقط	%2.1
	المجموع: 210	

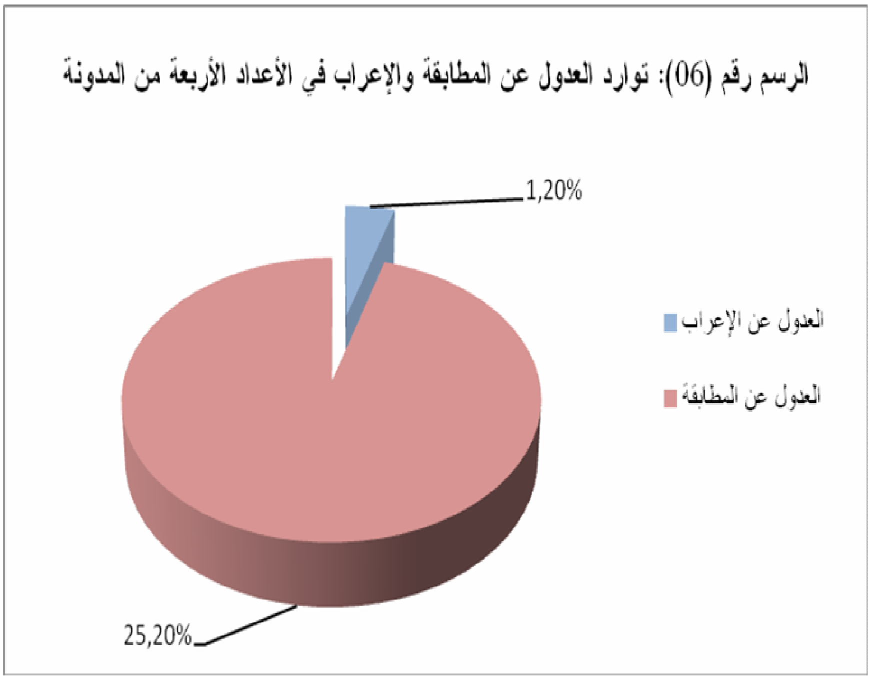
**- إن هذا التنوع من الظواهر الانحرافية دليل على أنّ الصحافة اليومية وبالخصوص جريدة الشروق اليومي توظف ظواهر تجاوزية متعددة، وهذا ما يميز لغة الصحافة المعاصرة.


الرسم رقم (05): نسب تواتر الظواهر العدولية في عدلين
0,00%
10,00%
20,00%
30,00%
40,00%
50,00%
60,00%
70,00%
67,20%
46,20%
54,60%
46,20%
8,40%
27,30%
23,10%
18,90%
12,60%
42%
21%
37,80%
10,50%
10,50%
10,50%
2,10%
2,10%

ونلاحظ من خلال الجدول أنّ النسب المئوية للتوزيع التكراري متفاوتة من نسبة إلى أخرى، إلاّ أنّ هذا التفاوت نسبي، لأن هناك نسبا متساوية وقد تبين لنا من خلال بيانات العمود رقم (01) في الجدول الرئيسي للتكرارات أن موضوع العدول في الرتبة (التقديم والتأخير) في عمودي الاقتصاد والثقافة هو الذي يسود بوضوح بنسبة 67.2%، وهي نسبة تفوق النصف بـــ : 17.2% (أكبر نسبة بمفردها) وهي نسبة مهمة لجريدة معربة محافظة على تحقيق التّوسع اللغوي، وهو ما تسمو إليه لغتنا العربية من خلال هذه الظاهرة العدولية التي تجسدها لغة الصحافة المعاصرة، بينما حظيت الأخطاء الإعرابية بنسبة 2.1%، وهي أيضا نسبة مهمة لجريدة معربة، كما توصلت من خلال هذا الجدول للتوزيع التكراري إلى رصد ظاهرة تجسيد الجمل الاسمية بنسبة مبالغة فيها، وهذا على حساب الجمل الفعلية، وهي ميزة تتميز بها الصحافة الأجنبية.

2- مقارنة تحليلية إحصائية للعدول عن المطابقة والإعراب:

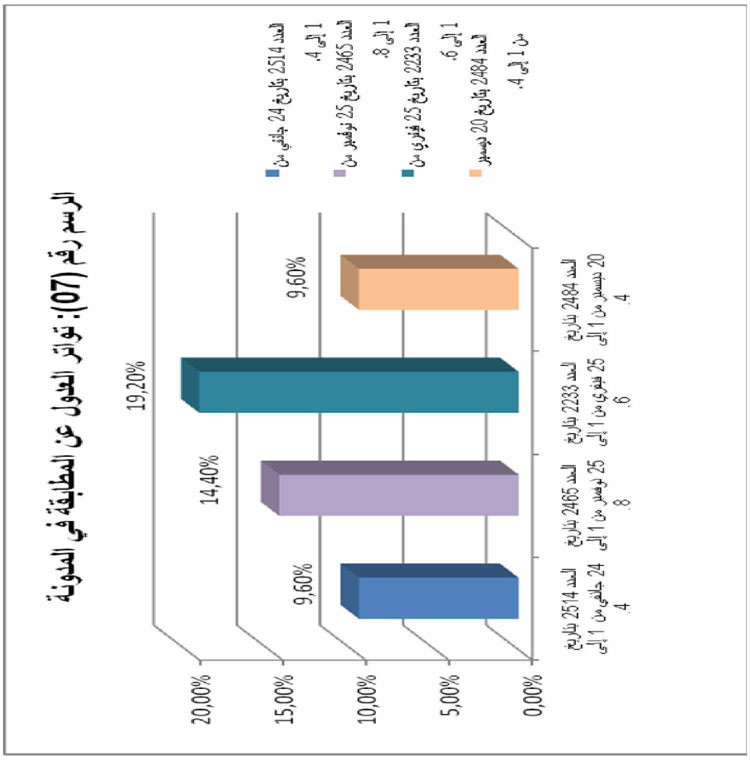
نوع العدول / العدد	تركيبي		المجموع
	المطابقة	**إعرابي**	
(1) I	7		7
(2) II	17	2	19
(3) III	11		11
(4) IV	7		7
المجموع	**42**		**44**
النسبة المئوية	**%25.2**	**%1.2**	



التعليق على الجدول: هذا عرض لنتائج إحصائية تمثل بعض ما وقع فيه الصحفيون من أخطاء تركيبية وردت في كتاباتهم الصحفية المستخرجة من الأعداد الأربعة لجريدة الشروق اليومي والتي تمثل في مجموعها في خمسة عشرة (15) صفحة، والتي بلغت في مجملها (44) خطأ، كما هو مبين في الجدول، وهذه الأخطاء التّركيبية مقسمة إلى فرعين (أخطاء المطابقة والإعراب) وهي موّزعة حسب العدد وحسب نوع الخطأ، فإنّ أخطاء الإعراب عددها ضئيل جدا، أي تكاد تكون منعدمة مقارنة بأخطاء المطابقة، فمن أصل 44 خطأ هناك فقط خطئان (2) إعرابي، أي نسبة 1.2%، أما أخطاء المطابقة فهي تمثل عددا أكبر 42 خطأ بنسبة 25.2%.

3- توارد العدول عن المطابقة في مقالات المدونة في الأعداد الأربعة:

الأعداد	النسب المئوية
العدد 2514 بتاريخ 24 جانفي من 1 إلى 4.	%9.6
العدد 2465 بتاريخ 25 نوفمبر من 1 إلى 8.	%14.4
العدد 2233 بتاريخ 25 فيفري من 1 إلى 6.	%19.2
العدد 2484 بتاريخ 20 ديسمبر (*) من 1 إلى 4.	%9.6



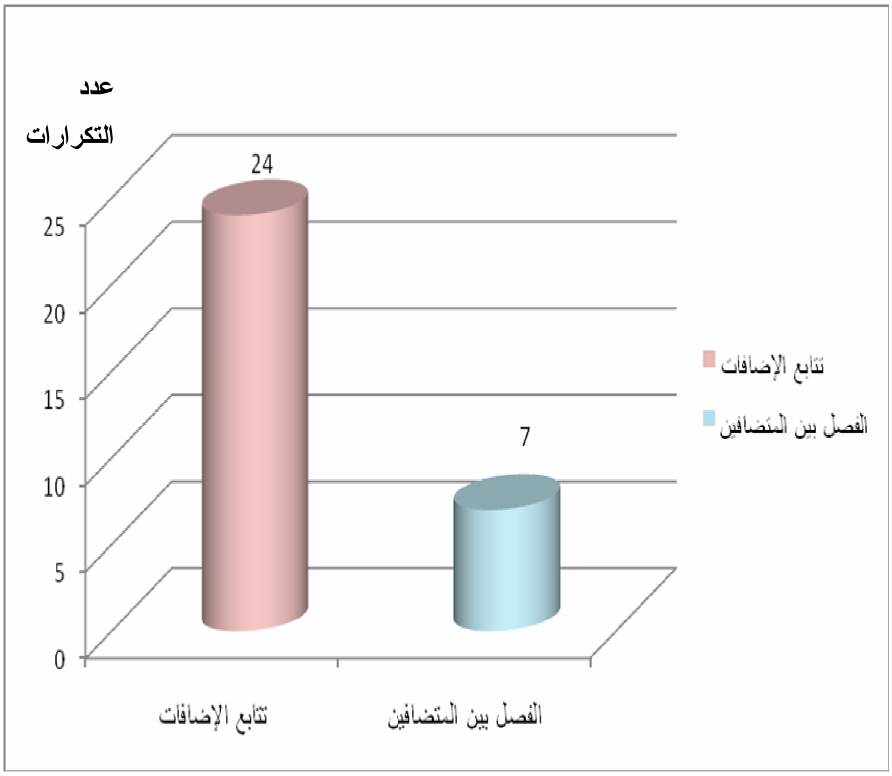
*- أشير هنا إلى أن اعتمادي هذه الأعداد الأربعة خصيصا، لألاحظ مدى تأثير هذه الظاهرة من بداية الأشهر الأولى من السنة (2008) ونهايتها بالأشهر الأخيرة (نوفمبر-ديسمبر).

ويلاحظ من خلال الرسم رقم (07) الذي يتناول تواتر ظاهرة العدول عن المطابقة في المقالات المدروسة أن عدد التكرارات أربعة فما فوق، وهذا في معظم مقالات المدوّنة، إضافة إلى هذا لاحظت أنّ أعلى نسبة لتكرارات الظاهرة في المقالات هي تكرار ورود عدول عن المطابقة من مرة إلى ثماني مرات في العدد 2465 بتاريخ 25 نوفمبر، وهذا العدد المهم من التّكرارات في المقالة الواحدة له تأثير أكبر على القارئ خاصة إذا كانت المقالة قصيرة الطول فتبدو مملوءة بالانحرافات، وهذا ما يؤثر على إدراك القراء للّغة، وهو ما يفسّر كلّ ما يقال عن تأثير الصحافة في خطاب المتمدرسين في المدرسة الجزائرية، وشيوع مظاهر الاحتكاك اللغوي في أحاديثهم، كما لاحظت أن تكــرار ورود الظاهــرة المدروسة من مرة إلى ثماني مرات (1 إلى8) مرات يقل في المقالات، وقد يكون للمراجعين أيضا دور في هذه القلّة، لأنّ كثرة توارد العدول عن المطابقة إلى هذه الدرجة في كل المقالات، قد يؤدي إلى المساس بصورة الصحيفة التي تعتبر نفسها جريدة معربة، والمهم أن هذا الكم الكبير من التكرارات في المقالة الواحدة قليل في هذا العدد. ومن جانب آخر لاحظت تساوي عدد التكرارات من مرة إلى أربع مرات في العددين 2514 في 24 جانفي و2484 في 20 ديسمبر.

4-العدول في تتابع الإضافات (إضافة المتضافين) والفصل بين المتضافين في العدد الواحد 2232 في عمودي الاقتصاد + الثقافة.

العدد 2232	
تتابع الإضافات	**الفصل بين المتضافين**
24 مرة	7 مرات

الرسم رقم (08): عدول تتابع الإضافات والفصل بين المتضافين في العدد الواحد



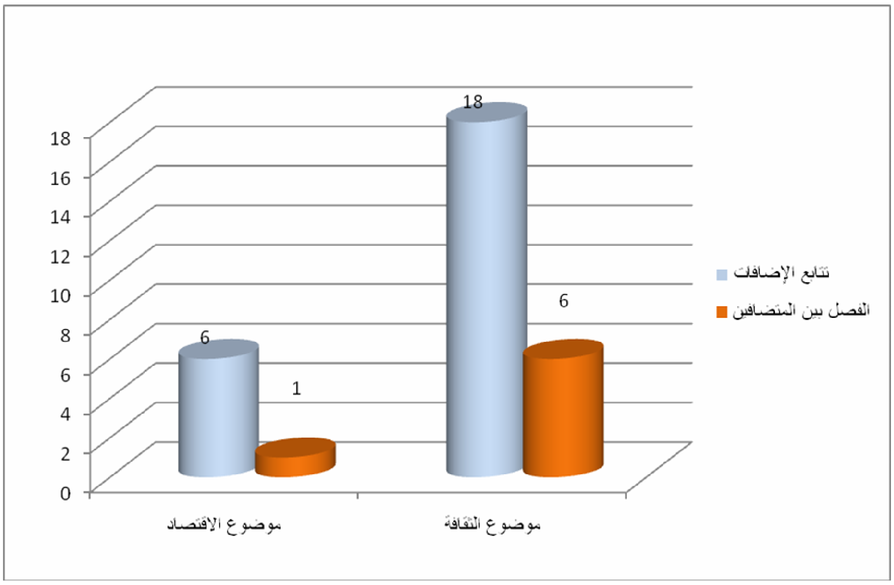
التعليق على الجدول: يبيّن الجدول أو الرسم أن عدول تتابع الإضافات تتكرر في أربعة وعشرين موضعا وأما الفصل بين المتضافين تكرر سبعة مرات ونلاحظ من خلاله أن نسبة تكرار تتابع الإضافات أكبر بسبعة عشرة مرة من نسبة تكرار عدول الفصل بين المتضافين.

5-مقارنة إحصائية لظاهرتي تتابع الإضافات والفصل بين المتضافين في العدد الواحد

العدد2232		
نوع العدول	موضوع الاقتصاد	موضوع الثقافة
تتابع الإضافات	6	18
الفصل بين المتضافين	1	6
المجموع	7	24
	31 عدول	

الرسم رقم (09): عدول تتابع الإضافات والفصل بين المتضافين في موضوعي الاقتصاد والثقافة

عدد التكرارات

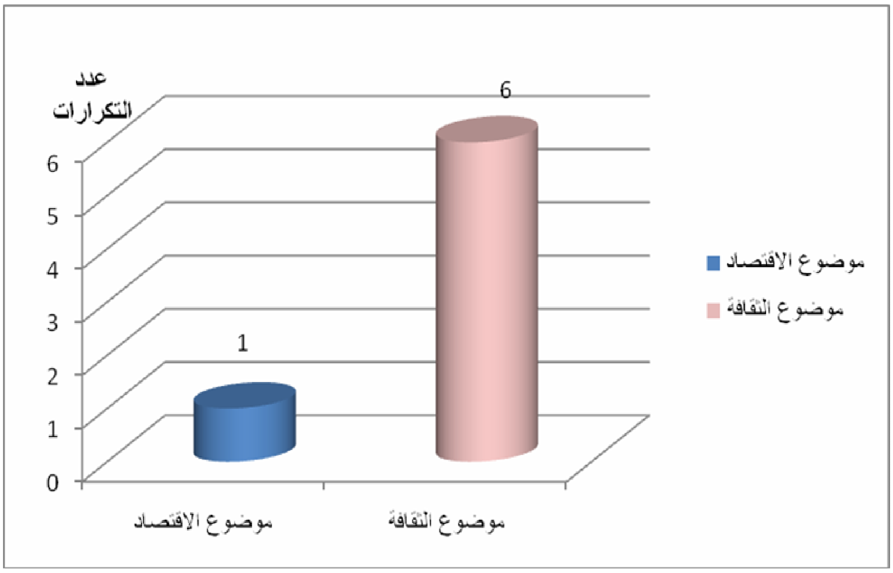


التعليق على الجدول: يبين الجدول ظاهرتين عدوليتين في علم النحو وهما تتابع الإضافات والفصل بين المتضافين اللّتان تخرجان من أصول النحو، لأن القياس النحوي ينصّ على عدم التتابع أو الفصل، فهذا إذن أسلوب جديد في عربيتنا المعاصرة، والذي وظفته لغة الصحافة بشكل عام، وجريدة الشروق اليومي بشكل خاص. فالظاهرتان العدوليتان النحويتان تتوزعان ضمن عمودين (الثقافة والاقتصاد) وتشكلان مجموع واحد وثلاثين (31) عدولا، وإذا ما قارنا بينهما في العمودين نجد أن النسبة المتفاوتة موجودة في عمود الثقافة سواء في تتابع الإضافات أو الفصل بين المتضافين، وبهذا نصل إلى أن نصف خصائص الأسلوب المجسّد في هذا العمود بأنه من خصائص **الفصحى المعاصرة** أو **العربية المعاصرة**.

6-مقارنة إحصائية لظاهرة الفصل بين المتضافين في العدد الواحد

	العدد 2232		
نوع العدول	**موضوع الاقتصاد**	**موضوع الثقافة**	
الفصل بين المتضافين	**عدد التواترات**		**المجموع**
	مرة واحدة	6 مرات	**7 مرات**

الرسوم رقم (10): توارد ظاهرة الفصل بين المتضافين في العدد الواحد

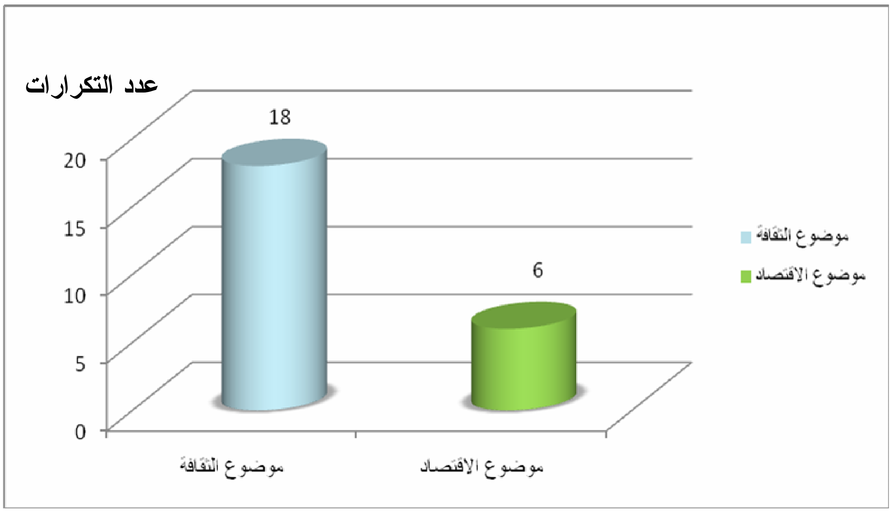


التعليق على الجدول: يتبين من خلال الرسم أو الجدول أن النسبة المتفاوتة لعدول الفصل بين المتضافين تتواجد في عمود الثقافة وذلك في ستة مواضع، وأما في عمود الاقتصاد فقد ورد هذا النوع من العدول مرة واحدة فقط، فكما هو ملاحظ يكاد يكون منعدما.

7-دراسة مقارنة إحصائية لظاهرة تتابع الإضافات في العدد الواحد 2232

العدد 2232		
نوع العدول	**موضوع الاقتصاد**	**موضوع الثقافة**
تتابع الإضافات	**عدد التكرارات**	
	6 مرات	18 مرة

الرسم رقم (11): توارد ظاهرة تتابع الإضافات في العدد الواحد



التعليق على الجدول: حاولت في الرسم رقم (09) الذي يُمثل الأعمدة البيانية أن أستقرأ ورود العدول اللّغوي تتابع الإضافات في العدد الواحد ومن العمود الواحد (عمود الاقتصاد وعمود الثقافة) ومن خلاله أريد إظهار وإبانة مدى تفاعل هذه الظاهرة في كلا العمودين، أي في أي من العمودين نجد كثافة العدول (النسبة المتفاوتة)؟ أولا ما استنتجته أنّه قد برزت بصورة أشد في موضوع الثّقافة وذلك في ثمانية عشرة موضعا، وهذا التفاوت يفوق النصف (12 مرة) وهو فرق شاسع، حيث إنّ هذا التفاوت قد استنتجه في موضوع الثقافة بالرغم من أنّ عدد الصفحات المخصصة له هي صفحة واحدة فقط، بينما عدد الصفحات المخصصة لموضوع الاقتصاد هي ثلاثة صفحات، وهذا ما يقرّ أنّ الصحفيين الذين يكتبون في موضوع الاقتصاد يجسدون هذا النّوع من العدول بكثرة (تتابع الإضافات) الذي يخرج عن أصول العربية، إلاّ أنّه عدول جائز عند المجمع المصري الذي يعتبره من العربية المعاصرة لغرض تحقيق التنمية اللّغوية، أمّا المحررين الذين يكتبون

في موضوع الثقافة يحبّذون هذا النوع من العدول بدليل تجسيده في ثمانية عشرة موضعا، وهذا ما يجعلني أقول إنّهم من الذين يحبّون إطلاق القيود على اللّغة العربية القديمة، فهم الذين ينشدون التطور اللّغوي بما أنّ اللّغة ظاهرة اجتماعية خاضعة للتغير والتطور.

8-الجائز وغير الجائز في لغة الصحافة المعاصرة حسب المجمع المصري: لا يمكن إغفال الأهمية التي يحظى بها مجمع اللّغة العربية بالقاهرة في المحافظة على سلامة اللّغة العربية، والحرص على وفائها بمطالب العلوم والفنون في تقديمها وملاءمتها لحاجات الحياة في العصر الحاضر. كما يهدف إلى إحياء تراث العرب في العلوم والفنون والآداب، ويبحث في كل ما من شأنه أن يطوّر اللّغة العربية ويساعد على انتشارها، وقد اتّخذنا هذا المجمع اللّغوي لما له من جهد واتجاه قويم حين يحاول تصحيح كثير من الألفاظ والتعبيرات الشائعة في لغة العصر الحديث، وتخريجها من الوجوه المقبولة، ولهذا اعتمدته كوسيلة للاستشهاد لبيان ما هو صائب في اللّغة، وما هو منحرف عنها، وكذا اعتمدت بعض الإحصاءات للنسب المئوية للظواهر اللّغوية العدولية كما أقرها المجمع، وذلك حسب اطّلاعي على مجلاته، ومنها مجلة القرارات العلمية المجمعية في خمسين عاما.

الجائز في اللّغة	غير الجائز في اللّغة	النسبة المئوية لغير الجائز في لغة الصحافة
-الفصل بين المتضافين	العدول في العلامة الإعرابية	%100
-إضافة المتضافين	العدول في باب الهمزة	%100

النسبة إلى كلمة رئيس	استعمال غير وبعض مع الألف واللام	%100
التقديم والتأخير في بعض المواضع	توظيف حروف الجر في غير مكانها المناسب	%100
العدول عن المطابقة مثل العدول عن المطابقة بين العدد والمعدود ولكن بشرط: إذا تقدم المعدود على العدد.	توظيف لامع الفعل زال	%100
	النفي للمستقبل بسوف لا أو سوف لن	%100
	تعدية المتعدي بنفسه بحرف الجر	%100
	العدول عن استخدام أسماء الشرط	%100
	العدول عن توظيف الجمل البسيطة إلى الجمل التابعة (الفرعية) بكثرة.	
	العدول عن الابتداء بالجمل الفعلية إلى الجمل الاسمية	

التحليل: بعد هذا التّحليل الإحصائي نتوصل إلى ما يلي: إنّ لغة الصحافة المعاصرة بصفة عامة وجريدة الشروق اليومي بصفة خاصة توظف مستويين لغويين: **مستوى الصواب:** وهو ما يمثل العربية الصحيحة أو يعرف بالصواب اللّغوي، ففيه نلمس نقاوة وصفاء العربية، والذي يعود الفضل إلى بعض الصحفيين الغيورين على لغة الضاد، والذين يسهرون لخدمة اللّغة العربية الأصلية، ونفض الغبار عن الكلمات الفصيحة غير الشائعة، وجعلها متداولة ومستعملة بشكل كبير فهم

يحسنون انتقاء الألفاظ واختيار العبارات، وهم بذلك يراعون مستوى إفهام الجماهير فيتوخون الوضوح والبساطة والإيجاز، كي لا يشق فهم الرسالة على البسطاء، ولا يحط من شأن الصفوة والعلماء، إضافة لهذا فهم من الملتزمين بقواعد اللّغة العربية في تأليف الكلام ونظمه، ويسيطرون على معانيها بإحكام، ويشدوننا بحسن تألقهم، ونطقهم السليم للعبارات فهم بذلك يساهمون في ترسيخ هذه العادة الايجابية لدى الجماهير، وكل هذا ما **يشكل الفصحى** وفي هذا المستوى **(الصواب)** تندرج الاستعمالات المعاصرة التي أجازها وسنّها مجمع اللّغة العربية بالقاهرة من خلال مسموع لغة الصحافة، وهذه الأساليب العربية الجديدة تعمل على ترقية وتوسيع اللّغة المسموعة[*] في الحياة اليومية، وهو ما يعرف **بالعدول الجائز** أو ما يمكن أن نسميه **بالفصحى المعاصرة**، وفي هذا الصدد يقول الباحث صالح بلعيد: «فمن الجدارة أن تبارك المناويل الجيدة التي تأتي عن طريق الإعلام وخاصة عندما تكون في خدمة توسع اللّغة العربية، وتحترم خصائصها، وهنا تأتي قمة الإبداع؛ باعتبار اللّغة يصنعها اللغويون ويُفَعّلها المبدعون، ويبدع فيها النثار والنظام والصحافيون»[1]. ويفهم من هنا أن العدول مقبول، ولكن ما يكون في إطار التوسع والتطوير اللغوي وبالتالي تحقيق ما يعرف بخاصية الإبداع اللغوي. أما في **مستوى الخطأ:** وهو العدول غير الجائز، والذي يعرقل مسار الفصحى وتضيق الخناق عليها وتكتم أنفاسها وبهذا فإن الخطأ يجعل النطق الرديء والذوق السيئ وبالتالي يخسر العرب لغتهم، ويخسرون ألسنتهم وأذواقهم. وهذا الضعف في اللّغة يضعف القدرة على

*- إن استعمالنا اللّغة المسموعة ولم نقل المكتوبة لأننا بصدد تحليل المدونة المكتوبة فالسبب في ذلك أننا عندما نسمع اللغة سليمة صحيحة، نجسدها كذلك في المكتوب وعليه نقول إنّ المسموع من الكلام يشّكل القاعدة الأساسية التي تبنى عليها القاعدة النحوية.

1- صالح بلعيد، **في المواطنة اللغوية وأشياء أخرى....**، الجزائر: 2008، دار هومه، ص88.

تحقيق التفاهم بين المتعاملين بها ويعطل وظيفتها في توحيد مفهوم الكلام ورموزه ومدلولاته بين المتخاطبين ويوقع اللّبس والخلط في المعاني ويعقد الجمل أو يشوّه نسقها أو يسبب الخلل بين أجزائها، ذلك أنّ اللّغة الضعيفة تتحلل من قيود القواعد فلا ضابط يحكمها وتبتعد عن أصولها الثابتة، فلا مرجع يربطها. وعموما فإنّ هذه النسب المئوية التي بلغت (100%) هي من العدول غير الجائز، فهي عبارة عن أخطاء والتي رفضها الغالبية من المختصين(**)، فلابد من تقويمها.

والنتيجة المتوصل إليها أن جريدة الشروق اليومي بالرغم من الأخطاء الموجودة فيها إلاّ أنّها تحافظ على اللّغة الفصحى، كونها جريدة تخاطب الطبقة المثقفة والتي تتقن اللغة الفصحى.

نتائج الدراسة الإحصائية: إنّ هذه العملية الإحصائية أعطتنا فكرة عامة وشاملة عن المدونة المكتوبة، حيث بينت لنا في الجانب اللّغوي بعض الأخطاء التي تظهر بشكل غير منتظم من عدد لآخر، ولعل هذا راجع إلى جملة من الأسباب، نذكر أهمها في النقاط التالية:

– عدم استقرار الأقلام التي تنشط في حقل الصحافة (جريدة الشروق اليومي) كونها غير موظفة توظيفا رسميا(*)، وبالتالي فالأقلام التي تكتب في صحيفة الشروق ليست دائما نفسها، لذا يصعب علينا التحكم في الوضع لدراسة هذه المقالات واستخراج النتائج الصحيحة أي (لا يمكن متابعة المحرر الصحفي، لأنّه قد يكتب اليوم ويغيب غدا).

** – إن قولنا هذا كان بعد اطلاعنا على آراء المجامع اللّغوية وبالأخص مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

* – ثمة أقلام ليست موظفة في دار الصحافة لجريدة الشروق، لكنها تشارك في كتابة المقالات بشكل متقطع عكس الموظف المطالب بكتابة المقال بشكل مستمر.

— عدم اعتماد تخصص معين لممارسة مهنة الصحافة، لأنّ هؤلاء الصحفيين متخرجون من معاهد مختلفة (كمعهد الإعلام الذي يمثل نسبا كبيرة من الصحفيين ومعهد الترجمة ومعهد العلوم الاقتصادية) وغيرها من المهتمين بالكتابة كأصحاب المصالح وإعلاناتهم(**) ونظرا لهذا لابد من اختيار أصحاب التخصص في الكتابة الصحفية.

— الاهتمام الفائق بالصحف المكتوبة باللّغة الفرنسية جعلها محل اهتمام من يريد أن يعرف كيف تفكر السلطة.

— أهم النواسخ التي يعتمد عليها الصحفيون في تحليلاتهم وأخبارهم وارد من:

- (AFP) وكالة أنباء فرنسية.
- (RUITER) وكالة أنباء انجليزية.
- (AP) وكالة أنباء أمريكية.
- (API) وكالة أنباء أمريكية.

وبفعل الترجمة الخاطئة ينتج أسلوب ركيك، ينتج ضعف في الرصيد اللغوي المخزّن في الذهن، وبفعل عادة المنشأة اللغوي ينتج انحراف عن الفصحى وبفعل السرعة –لاسيما وأن جريدة الشروق– تعد جريدة يومية فهي مطالبة بأن تكون في حيوية مستمرة حتى لا يتوقف تصديرها ومصداقيتها، وبالتالي تحافظ على مكانتها التي صنعتها بجدية أقلامها وبتلبيتها لمتطلبات الرأي العام بجميع مستوياته، فهي قد تنحرف عن المسار الصحيح للاستعمال الفصيح كما رأينا أثناء تحليلنا للأخطاء اللّغوية

** – يتولون كتابة إعلاناتهم بأنفسهم، وقد يتدخل المصحح أو المترجم خاصة في حالة ما إذا طلب منه ذلك كأن يعيد صياغة الإعلان من اللغة الفرنسية إلى اللغة العربية، وفي بعض الأحيان يفضل صاحب المصلحة أن ينزل الإعلان باللغة الفرنسية.

والملاحظ أنّ هذه الجريدة بقدر ما تقدم خدماتها الايجابية بقدر ما يمكنها أن تسيء إلى الرأي العام، إذ لم تعن بالجانب اللّغوي الذي مهما كان عنه من حيث الانحراف، يبقى هذا الخطأ قليلا أمام ما تزخر به جرائد أخرى[1]، والنتيجة المتوصل إليها هي طبيعية جدا، يبقى التفكير في الحلول والاقتراحات لمحاولة التخفيف من هذه الظاهرة.

خلاصة عامة للفصل

بعد الرصد الإحصائي للمدونة، يبدو لي أن ظاهرة العدول النحوي والصرفي لم تتجسد بصورة مكثفة في الجريدة وهذا ربما يعود إلى عدم ظهور بعض الأخطاء في المكتوب لعدم التشكيل، كما يرجع ربما إلى اعتمادي على عمودين فقط للتحليل، ولكن أيضا حفاظا على سمعة الجريدة التي تعتبر من الجرائد المعربة التي تسعى إلى نشر اللغة الفصحى، غير أنّ تعاملها مع جمهور مثقف متجذر في ممارسة العدول اللّغوي، جعلها (الجريدة) لا تجد أي مانع في التكيف مع لغة الجمهور.

وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة الإحصائية إلى استنتاج خصائص لغة الصحافة بشكل عام وخصائص لغة جريدة الشروق اليومي بشكل خاص، وما توظفه لصالح اللّغة العربية، وما هو طالح لها، وعلى صعيد آخر، يبدو لي أن طريقة تحليل المحتوى مفيدة في تحليل المدونات تحليلا عاما لذلك يرى رشيد طعيمة أنّ هذه الطريقة في التحليل لا يمكن أن تنهض منفردة لبحث كامل كما أنّها صالحة لتحليل الخطاب، وكان الهدف منها وضع القياس الكمي التي تكون مبنية على أساس مراحل أولوية كما يشير إلى ذلك "ايميل دوركايم" Emile Durkheim وهو ما يشكل المنهجية المنتظمة للبحث الأكاديمي.

1- الجريدة الرياضية (الهداف).

وأخيرا نقول إن وسائل الإعلام المسموعة والمرئية تعد من الوسائط المهمة التي تقتحم حياة الناس، وتؤثر فيهم بصورة تفوق تأثير وسائل الإعلام المقروءة لماذا؟ لأنّ الأمية لا تقف حاجزا أمام الاستماع، ولذلك تصبح اللّغة التي تقدم بها البرامج في هذه الوسائل ذات تأثير مهم في إكساب عادات لغوية وأساليب وعبارات تحتذى، لتؤدي في آخر الأمر إلى إكساب ما يشبه السليقة الصناعية لدى المستمعين. وعموما ما استخلصته وتوصلت إليه في الدراسة التحليلية والإحصائية أن جريدة الشروق اليومي تسهم في ترقية اللّغة العربية في:

— نشرها للعديد للمصطلحات والتعابير والأساليب التي تزيد من ثراء اللّغة العربية وبالتالي إغناء قاموسنا اللغوي العربي، وكذا المصطلحات العلمية والتقنية.

— نشرها للكلمات والعبارات البسيطة التي يسهل فهمها من قبل القراء المتنوعي الثقافة والمتعددي المستويات.

— إن جريدة الشروق اليومي لها دور في تجديد اللّغة العربية وتخريج بعض العبارات تخريجا إعرابيا ولغويا في حدود خصائص اللغة العربية وذوقها الأصيل، كما لها القدرة على التعبير بفضل الترجمة، إمّا بالاشتقاق والمجاز.

— عدم استعمالها اللّهجة العامية سواء فيما يتصل بالأخبار أو بالآراء والتعليقات من أصحاب الأعمدة اليومية، ولا تكاد تستخدم العامية إلا في بعض الحوارات والاستطلاعات.

— إن جريدة الشروق اليومي في نشرها للكلمة المطبوعة تساعد في التأثير في عقول الناس وعواطفهم وسلوكاتهم وأفعالهم، وهي تخلو من الصوت مما يجعل لها ميزة مساعدة للقارئ على تحديد سرعته وإعادة قراءته والتمهل والتوقف كما يريد وهي بذلك تسّهل عملية ترسيخ ما تطبعه في عقول النّاس خصوصا في استخدامها المستوى الفصيح، لذا فإنّ:

- إنّ نسبة الانحرافات أو العدول في مستوى النحو أو الصرف مثل (العدول في العلامة الإعرابية) في معظمها قليلة، ولعلّ هذا يعود إلى اتصاف اللّغة المكتوبة بعدم إظهار التشكيل.
- إن نسبة الانحرافات في مستوى التركيب نسبة لا بأس بها خصوصا فيما يتعلق بخاصية التقديم والتأخير في الرتبة، وكذا الاستخدامات الكثيرة للجمل الاسمية وتوظيف الجمل الفرعية المركبة، وهذه الخاصية تخرج من إطار خصائص لغة الصحافة التي لابد لها من توظيف الأسلوب البسيط الذي يسهل عملية إيصال المعنى والخبر.
- إن نسبة الانحرافات في مستوى الأسلوب نسبة لا بأس بها خصوصا في توظيف "كاف التشبيه" في غير محله.
- إن شيوع الأخطاء اللغوية والنحوية واستخدام الأساليب العامية إنّما يتجلى أكثر ما يتجلى في الإعلام المرئي والمسموع في الإعلانات، لأن الكلام المسموع يغلب عليه الاختلاط بالعامية واللهجة المحلية خلافا للكلام المقروء الذي ينشد فيه كاتبه الالتزام باللغة الفصيحة لأنه يتجه إلى مخاطبة الطبقة المثقفة.

التوصيات: إنّ وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة من أهم مصادر الثقافة اللغوية للمجتمع فإذا أصلحت لغتها صلحت لغته، وإذا فسدت لغتها فسدت لغته، ونظرا لقوة تأثيرها هذه فلابد من الاهتمام بصحة لغتها، ونرى أنّ أحسن طريقة لتصحيح لغتها، وتنقيتها من الأخطاء والرفع من مستواها إنشاء مجلس أعلى للإشراف عليها –وعلى الجهات الأخرى– إشرافا لغويا على أن تكون آراؤه إلزامية.

وهناك اقتراحات تتصل بالمؤسسات الإعلامية نفسها أُجملها فيما يلي:

— اختيار المذيعين والمحرّرين والمدققين اللغويين من ذوي الكفاءات العالية، ليكونوا مؤهلين لأعمالهم تأهيلا جيدا، ثم لا يمارس هؤلاء أعمالهم الرسمية إلاّ بعد مدة كافية من التدريب والتمرين.

— أن يكون في كل مؤسسة إعلامية أفراد يختارون من أولئك المؤهلين أو من غيرهم ويوكل إليهم تدقيق كل ما يعرض أو يقدّم من برامج، ودراسات ومقالات وإعلانات تجارية ومسلسلات وأخبار، ورد كل مالا يصل إلى المستوى اللّغوي اللائق، وكذلك التشدد في قبول كل ما يقدّم باللّهجة العامية المحلية وغير المحلية، والتقليل منها.

— إقامة ندوات لغوية ونحوية للإعلاميين، وإلقاء محاضرات بين حين وآخر يشرف عليها مختصون، ويناقش فيها مختلف القضايا اللّغوية والنحوية المتعلقة بوسائل الإعلام، ولاسيما خلاصة ما جمعه أولئك الأفراد المؤهلون من انتقادات ومآخذ على المواد التي قدمت إلى أجهزة الإعلام المختلفة، ليكون المذيعون والمحررون ومن إليهم على بصيرة من الأساليب الصحية والأخطاء الشائعة.

— التعاون بين مجمع اللّغة العربية بأعضائه العاملين والمراسلين من جهة ومختلف المؤسسات والأجهزة الإعلامية من جهة أخرى، في أمر العناية باللّغة الفصيحة وأساليبها الصحيحة، وتوزيع ما يصدره المجمع من نشرات وآراء وقرارات في هذا الشأن على تلك الأجهزة والمؤسسات الاطلاع عليها، والأخذ بها.

ومن المفيد أيضا أن يكون لأعضاء المجمع اجتماعات دورية تناقش فيها الكلمات والأساليب المستحدثة أو الأغلاط التي بدأت تشيع على الألسنة والأقلام.

تلك جملة من الاقتراحات التي نرى أنّها تنهض بالمستوى اللّغوي للإعلام المقروء وتصل به إلى الحد المناسب، بلا تكلف ولا صنعة مقصودة، لأنّنا على يقين من أنّ للإعلام –كما قلنا– لغة تقوم على السهولة والعفوية والوضوح وسرعة الاستجابة للأحداث.

الخاتمة:

– إن للغة الصحافة رغبة صادقة في استعمال الفصاحة والقول المسقع الجميل، ومن هنا نرى أن وسائل الإعلام سواء المكتوبة (الجرائد) المسموعة (الإذاعات) تعمل على ترقية استعمال أساليب عربية جديدة وفي نياتها توسيع اللّغة المسموعة في الحياة اليومية، إلى جانب الاستعمالات المعاصرة الّتي أجازها وسنّها مجمع اللّغة العربية بالقاهرة من خلال مسموع لغة الصحافة.

–إن جريدة الشروق اليومي تسهم في ترقية اللغة العربية في استخدامها للحرف العربي وقد أفادتنا بالإضافات الجديدة في هذه اللّغة، والتي تكمن في الأساليب المعاصرة.

–إن العدول اللّغوي في بعض المواضع لا نعتبره خطأ أو جهلا باللغة فالمرء يميل بالأحرى إلى قبول هذه الأمثلة كاستعمالات جديدة، وكعلامات تيسير ومرونة أكثر من كونها تساهلا مع اعتبار القواعد النحوية التقليدية والعرف اللّغوي.

–إن جريدة الشروق اليومي لم تعتمد فقط على العدول النحوي والصرفي بل جسدّت أيضا نوعا آخر من العدول وهو العدول الدلالي كتوظيفها لتشبيهات وكنايات، وهذا غير مقبول في لغة الصحافة، ولهذا يقول الصحافي أرنيست هيمنغواي (himenegoiy) إنّ لغة الصحافة تتميز بالبساطة، ولتأمين هذه البساطة لا بد من تحاشي بعض أشكال البيان والبديع المزخرفة أو المعقدة، فالكناية والاستعارة المفرقة في البعد والخيال لا تصلحان إلاّ في النادر من الربورتاجات أو المقالات النقدية الفنية والأدبية، فللغة الصحافة لغة خاصة تختلف بها عن سائر الأجناس اللغوية الأخرى في تحقيق توصيل الرسالة الإعلامية، وعلى هذا فلا بد من تجنب هذا النوع من العدول الذي من شأنه أن يعكّر الرسالة الإعلامية.

-إنّ جريدة الشروق اليومي توظف عدولا جائزا ومقبولا في بعض الأساليب التي أجازتها العرب قديما، وهو ما استنتجته من خلال إطلاعي على بعض المصادر القديمة (سيبويه- الخصائص) وما أجازه القرآن الكريم من تعابير وكذا ما أجازته المجامع اللّغوية، وبالخصوص مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وهو ما يعرف في لغتنا العربية بالفصحى المعاصرة.

-إن في جريدة الشروق اليومي عدولا غير جائر ومرفوض في بعض الأساليب والتي تعد أخطاء، فلا بد من تقويمها وتصويبها، لأنها تخالف خصائص الفصحى، وهذا راجع إلى:

- الجهل بالقواعد النحوية والصرفية الواضحة التي يتلقاها المتعلم عادة في مرحلة التعليم عادة في مرحلة التعليم الإعدادية والثانوية.
- الجهل بقواعد الإملاء ومصطلحاته مثل: عدم التفريق بين همزتي الوصل والقطع.
- الجهل بمعاني الأدوات اللّغوية ووظائفها، بحيث تستعمل استعمالا اعتباطيا لا تراعى فيه دقة توظيف الأداة.

-إن الأساليب التي أقرها المجمع المصري بجوازها وظفتها جريدة الشروق اليومي مثل: الفصل بين المتضافين، إضافة المتضافين....، ولكن النحويين لم يجوزوها.

-إن هناك الكثير من الانحرافات في لغة الصحافة اليومية، إلاّ أنّنا اكتفينا بإحصاء بعضا منها وذلك يعود إلى ضيق الوقت لاستكمال المذكرة.

وأخيرا نقول: إن وضع اللّغة العربية عبر وسائل الإعلام المكتوبة غير مٌريح، فالجرائد الأسبوعية مثلا تخاطب الشباب بلغة منحطة وصور خليعة لا تخدم اللّغة العربية ولا ثقافتها، بل تضرّ بها، فالتسربات اللغوية في بعض الأحيان إلى الصحافة المكتوبة إلى حد ما تكاد تكون صحيحة ومكتوبة بلغة فصحى، بالرغم من

أن الإعلام المكتوب مراقب من جهات معنية، إلاّ أنّ الصحافة الرياضية المكتوبة والمسموعة تعمل على نشر اللّغة العربية وتنميتها، فهي معروفة بسرعة الانتشار وقوة التمكن من الأذهان والعقول، حيث قامت الصحافة الجزائرية من نشر الألفاظ في مجال الرياضة، وما كان من هؤلاء الصحافيين إلاّ نفض الغبار عنهـا وإخراجها إلى العامة لتجد مكانها في الشارع الجزائري، والصحف التي برزت بالعربية والبرامج الرياضية التي تلقى بالعربية لعبت دورا هاما في إثراء اللّغة وتثقيف وتوعية الجماهير، ومنها صحيفة الكرة، الشباك، الهداف إلى غيرها من الصحف.

ونخلص من كل هذا إلى أنّ الإعلام سلاح ذو حدين، فإن كان بالمستوى المطلوب لغة وأداء أصبح مدرسة لتعليم اللّغة العربية ونشرها، أما إذا تردى إلى مستوى الاستهانة باللّغة العربية فإنّ ذلك ما يهدم اللّغة، ومن هنا وجب وضع حد لما تعانيه اللّغة العربية سواء في الساحة الإعلامية أو في الميادين الأخرى، وذلك بـــ:

-إنتاج المصطلحات العربية وترويجها إعلاميا، وهذا بفضل تداول الإعلام بين الدول والتأثر بأساليب اللّغات الأجنبية، واقتباساتهم أو ترجمتهم لمفرداتها ومصطلحاتها وتكون بذلك اللغة العربية أكثر مواكبة للتطور المعرفي والتقني للحضارة المعاصرة.

-مواجهة السيل الكبير من المستجدات ومن التراكيب والمصطلحات الخارجة عن النمط العربي: وهذا يستلزم إعداد إعلاميين متمكنين ومبدعين في اللّغة.

-إعداد خاص للغة التعبير الإعلامي، والتي تحتاج إلى معجم يشمل مجموع ثروتها اللغوية ومفاهيمها الحديثة، وهذا ما يعمل على الارتقاء بمستوى اللّغة العربية.

-التحكم في آليات الترجمة، وعدم اللجوء إلى الترجمة الفورية السريعة إلى اللغة العربية إلاّ في أضيق الحدود، وعلى أيدي المترجمين والمتخصصين اللغويين.

-اتجاه جهود اللغويين والمجامع والمؤسسات لدراسة مختلف التقلبات الطارئة على اللغة والتفريق بها ونشرها لتخرج من الكمون إلى الفعل: وأن تتحول قرارات المجامع إلى وسيلة ضغط للاستعمال في الإعلام لتحقيق مدّ التوسع في اللّغة الصحيحة بهذه الوسائط الحديثة وفي هذه الحال لا بد من:

- القبول بالمستعمل المهذب.
- تحرير السماع من قيود المكان والزمان كما قال المجمع المصري؛ ليشمل ما يسمع اليوم من طوائف المجتمع.
- إنجاز معجم الإعلام الذي يكوّن الذخيرة العامة لكتاب الدراما والمسلسلات أو الأفلام.
- تفعيل القمر الصناعي عربسات وجعله ينتعش بالإحساس الجمعي العربي بالعمل على ترقية الفحص المشتركة التي تعد الدور الفعال للعرب وهي السبيل إلى لغة الحضارة الإعلامية، لأننا على يقين ودراية أن عربسات يستطيع أن يقدم خدمة معتبرة نحو الرقي باللغة العربية وبأساليبها الرفيعة.

-تشجيع الصحافة الرياضية الجزائرية التي تحتضن جمهورا لا يستهان به وجعلها وسيلة لترقية اللّغة العربية.

-الإكثار من الأعمال الدرامية المقدمة بالفصحى، وخاصة ما يقدم منها في برامج الصغار.

-إعداد برنامج تلفازي يرصد الأخطاء الكبيرة ثم محاولة تصحيحها، وبذلك تنقي الساحة الإعلامية من شوائب الخطأ اللّغوي، وبالتالي يتم الحفاظ على قواعد

اللغة التي تضبط الطور اللّغــوي ويضعه في مجراه الصحيح، فيصبح مثل النهر تدفقا ونماء، ودون ذلك فإنّ اللّغة مهددة بالخطر.

-الاهتمام بفن الإلقاء والقدرة على النطق السليم للغة العربية والتعامل الصحيح مع ألفاظها وحروفها بهدف ترسيخ هذه العادة لدى الجماهير لاسيما الأطفال.

-زيادة الوقت المخصص في الإعلام للبرامج التثقيفية باللّغة العربية والعمل على رفع مستوى هذه البرامج شكلا ومضمونا، وبأساليب فنية مستحدثة.

-إيجاد منصب المراقب اللغوي المدقق النحوي، الذي يعمل على علاج الأخطاء، وتهذيب الاستعمالات اليومية للغة الإعلام؛ في قوالب صحيحة وبسيطة.

-إنشاء جائزة وطنية لأحسن الصحفيين المتحكمين في اللغة العربية، وبهذا يتم دفع وسائل الإعلام إلى التنافس حول خدمة اللّغة العربية ونشرها وترقيتها.

-إقامة مهرجانات سنوية وملتقيات علمية يتحدث فيها باللّغة العربية الفصحى وجمع المثقفين والباحثين القادمين من مختلف البلدان العربية على لسان واحد ليزداد حضور العربي في كل محفل أو مناسبة.

-مطالبة الصحافيين بالرجوع إلى البحث في معاجم الأخطاء الشائعة قل ولا تقل. ونختم لكي نقول: لابد من وسائل الإعلام مسؤولية الانحراف اللغوي المسموع في كل القنوات، وكان من واجبها أن تنمي طاقات العاملين؛ فتحرص على تثقيفهم وعقد دورات تدريبية.

-إلزام الفضائيات بنشر النمط الصوتي الموحد لأصوات العربية، وفقا لما أوصت به المجامع اللغوية، وإلزامها بتعزيز مشروع الرصيد اللغوي العربي الذي أنجزته الألكسو.

-تنقية المادة الإعلامية التي تقدم من خلال الإعلام كل ما ينال من اللغة العربية الفصحى أو يقلل من أهميتها.

-ومن هنا تبرز ضرورة قيام تعاون الجامعة والتلفاز لإنتاج برامج تلفازية تعنى بتعليم العربية ومداولة الرأي في سبيل معالجة ظاهرة الضعف اللغوي.

-التشدد في اختيار العاملين والموظفين والمحررين المختصين بالكتابة في دار الصحافة بحيث لا تختار لهذه المهن إلاّ المجيدون للغة والمتقنون لاستعمالها وذوو النطق السليم لحروفها والأداء الحسن لجملها بالنسبة للإذاعة المسموعة والمرئية.

-نشر قرارات المجامع اللّغوية على أوسع نطاق حتى لا تبقى هذه القرارات حبيسة المجلات الجمعية، وعلى وسائل الإعلام أن تتلقف كل جديد تصدره المجامع؛ ثم تطبيقها واستعمالها إذ في تلك القرارات تيسير للغة وتطوير لها وجعلها ملبية لحاجات العصر، وتخفيف من الأخطاء فيها ومنح القراء والكتاب أوسع مساحة ممكنة من حرية التعبير بلا حرج.

-ضرورة المراجعة النهائية للصحف قبل طبعها، وذلك حفاظا على السلامة اللّغوية، وهذا يتحقق بتعيين مراجعين متخصصين من الناحية اللغوية.

والمطلوب من هذه الوسائل ليس التقعر اللغوي النادر، بل التزام لغة مهذبة انفعالية موحية ومثيرة تهتم بتوصيل دلالات واضحة، إلى جانب عقد موائد حول المشكلة اللّغوية النادر بل التزام لغة مهذبة لحصرها من خلال الرأي الذي يقدّمه المختصون وأن تعمل وسائل الإعلام على إنارة الرأي العام كخطورة التسامح اللّغوي المؤدي إلى إحداث لغة جديدة، كما عليها ألا تسمح المقامات الدراجة فهي الكارثة الكبرى.

قائمة

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم

1-المعاجـــــم

1. ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، **لسان العرب،** ط1. بيروت: 1990.

2. أحمد مختار عمر، **معجم الصواب اللّغوي، دليل المثقف العربي،** ط1. القاهرة:2008، عالم الكتب، المجلد الثاني.

3. الخليل ابن أحمد الفراهيدي، **العين،** تح : مهدي المخزومي، إبراهيم السمرائي دط. العراق: 1981.

4. مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزا بادي، **القاموس المحيط،** دار الجيل.

5. المنجد في اللّغة والإعلام، ط29. بيروت: 1987، دار الشرق.

6. الوسيط، **مجمع اللغة العربية بالقاهرة،** ط2. القاهرة: 1985، ج1.

7. يوسف بكوش، **التصوبيات اللغوية،** ط1. الجزائر: 2008، دار هومه.

2-المصـــــادر

1. ابن جني أبو الفتح عثمان، **الخصائص،** تح: محمد علي النجار، ط3. مصر: 1987، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج2.

2. ابن خلدون عبد الرحمن بن محمد، **المقدمة،** ط1. لبنان: 1988، دار الكتاب اللبناني، المجلد الأوّل.

3. ابن قتيبة، **تأويل مشكل القرآن،** تح: السيد أحمد صقر، ط1. القاهــرة: 1954 دار الرجاء.

4. ابن مالك محمد بن عبد الله، **متن الألفية ابن مالك في النحو والصرف** دط. الجزائر: 2002م، دار الإمام مالك.

5. أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي، **فقه اللّغة وأسرار العربية**، تح: ياسين الأيوبي، دط. بيروت: 2004، المكتبة العصرية.

6.الباقلاني أبو بكر، **إعجاز القرآن الكريم**، تح: أبو بكر عبد الرزاق، دط. مصر: 1994، مكتبة مصر.

7.الجاحظ أبو عثمان عمرو بن بحر، **البيان والتبيين**، تح:عبد السلام محمد هارون، ط3. القاهرة: 1968، مكتبة اليازجي، ج2.

8. الزجاجي أبو القاسم، **الإيضاح في علل النحو**، تح: مازن المبارك، ط3. بيروت: 1979 م، دار التفائس.

9. الزركشي بدر الدين محمد بن عبد الله، **البرهان في علوم القرآن**، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت المكتبة العصرية، ج4.

10. الزمخشري أبو القاسم محمود بن عمر، **المفصل في علم العربية**، تح: سعيد محمود عقيل، ط1، دار الجيل.

11. سيبويه بشر عمر بن عثمان بن قنبر، **الكتاب**، تح : عبد السلام محمد هارون دط. بيروت: 1988، دار الكتب العلمية، ج3.

12.عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، تح: محمود شاكر، دط. القاهرة: 1984، مكتبة اليازجي.

13.علي عبد الواحد وافي، **فقه اللّغة**، ط8. القاهرة: د.ت، دار نهضة مصر.

3- المراجــــــــع

1. أحمد محمد ويس، **الانزياح من منظور الدراسات الأسلوبية**، ط1. بيروت: 2005.

2. أحمد مختار عمر، **العربية الصحيحة، دليل الباحث إلى الصواب اللغوي** الكويت، عالم الكتب.

3. أحمد مختار عمر، **أنا واللغة والمجتمع**، ط1. القاهرة: 2002، عالم الكتب.

4. آمنة بلعلى، **أسئلة المنهجية العلمية في اللّغة والأدب**، تيزي وزو: 2005 دار الأمل.

5. تمام حسان، **الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو فقه اللّغة، البلاغة**، دط القاهرة: 2000، عالم الكتب.

6. تمام حسان، **اللّغة بين المعيارية والوصفية**، ط4. القاهرة: 2000، عالم الكتب.

7. تمام حسان، **بحوث ودراسات**، ط1. القاهرة: 2002م، عالم الكتب.

8. جيهان أحمد رشي، **الأسس العلمية لنظريات الإعلام**، دط. 2002، دار الفكر العربي.

9. خليل أحمد عمايرة، **المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، بحوث في التفكير النحوي والتحليل اللغوي**، ط1. عمان: 2004، دار وائل.

10. رجاء عيد، **البحث الأسلوبي معاصرة وتراث**، القاهرة: 1993، مطبعة الأطلس.

11. زين كامل الخوسيكي، عبد الجواد حسين البابا، **الصرف العربي صياغة جديدة**، دط. القاهرة: 1988 مؤسسة شباب الجامعة.

12. سعد الله مصلوح، **الأسلوب دراسة لغوية إحصائية**، ط3. القاهرة: 1992 عالم الكتب.

13. سعيد حسن بحيري، **دراسات لغوية تطبيقية**، دط. القاهرة: د.ت، مكتبة زهراء الشرق.

14. صالح بلعيد، **النحو الوظيفي**، دط. الجزائر: 1994، ديوان المطبوعات الجامعية.

15. ـــــــــــ، **اللّغة العربية آلياتها الأساسية وقضاياها الراهنة**، الجزائر: 1995، ديوان المطبوعات الجامعية.

16. ـــــــــــ، **محاضرات في قضايا اللّغة العربية**، دط. الجزائر: 1999 دار الهدى.

17. ـــــــــــ، في اللسانيات التطبيقية، تيزي وزو: 2000، دار هومه.

18. ـــــــــــ، **اللغة العربية العلمية**، الجزائر: 2003، دار هومه.

19. ـــــــــــ، **في أصول النحو**، دط.الجزائر 2005، دار هومه.

20. ـــــــــــ، **في المواطنة اللّغوية وأشياء أخرى...**، الجزائر: 2008، دار هومه.

21. عبد الإله سليم، **بنيات المشابهة في اللّغة العربية (مقاربة معرفية)** دط. المغرب: 2001، دار توبقال للنشر ص49 وما بعدها.

22. عبد الحميد السيد، **دراسات في اللّسانيات العربية، بنية الجملة العربية التراكيب النحوية والتداولية**، علم النحو وعلم المعاني، ط1. الأردن: 2004، دار الحامد.

23. عبد الحميد هنداوي، **الإعجاز الصوتي في القرآن الكريم**، ط1. القاهرة: 2004، الدار الثقافية.

24. عبد الحميد يوسف أحمد هندواي، **الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم**، دط. بيروت: 2002، المكتبة العصرية.

25. عبد السلام المسدي، **الأسلوبية والأسلوب**، دط. تونس: 1977، الدار العربية.

26. عبد العزيز شرف، **علم الإعلام اللغوي**، ط1. القاهرة: 2000، دار توبار للطباعة.

27. عبد القادر الفاسي الفهري، تنسيق: أحمد بريسول، **عربية الصحافة**، دط. الرباط: 1998، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط.

28. عبد القادر عبد الجليل، **الأسلوبية وثلاثية الدوائر البلاغية،** ط1. الأردن: 2002، دار صفاء.

29. فندريس، **اللّغة،** تر: عبد الحميد الدوخلي ومحمد القصاص، دط. القاهرة: 1950، مكتبة الأنجلو مصرية

30. كرم شلبي، **المذيع وفن تقديم البرامج في الراديو والتلفزيون،** ط1.القاهرة: 1987، دار الشروق.

31. كمال بشر، **دراسات في علم اللّغة،** القاهرة: 1998، دار غريب.

32. كمال عبد الحميد زيتون، **منهجية البحث التربوي والنفسي من المنظور الكمي والكيفي،** ط1. القاهــرة: 2004م، عالم الكتاب.

33. مجمع اللّغة العربية، **كتاب الألفاظ والأساليب** (القرارات التي صدرت من الدورة الخامسة والثلاثين إلى الدورة الحادية والأربعين) إعداد وتعليق: محمد شوقي أمين + مصطفى حجازي، القاهرة:1977، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية.

34. ـــــــــــــــ، **في أصول اللغة (القرارات الصادرة من الدورات من الثانية والأربعين إلى السابعة والأربعين)** إخراج وضبط وتعليق: مصطفى حجازي+ضاحى عبد الباقي، ط1. القاهرة: 1983، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ج4.

35. ـــــــــــــــ، **مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما (1934-1984)** إخراج ومراجعة: محمد شوقي أمين+إبراهيم الترزي، القاهرة: 1984م الهيئة العامة للشؤون المطابع الأميرية.

36. ـــــــــــــــ، **في أصول اللّغة (القرارات التي صدرت من الدورات: الخامسة والثلاثين إلى الحادية وأربعين)** إخراج وضبط وتعليق: محمد شوقي

أمين، مصطفى حجازي، ط1. القاهرة: 1985، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ج4.

37. ـــــــــــــــــــ، محمد راشد الحمزاوي، **أعمال مجمع اللّغة العربية بالقاهرة، مناهج ترقية اللّغة تنظيرا ومصطلحا ومعجما**، ط1. بيروت: 1988، دار الغرب الإسلامي.

38. ـــــــــــــــــــ، عبد العظيم فتحي خليل، **وقفة مع قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، عرض وتوجيه ونقد**، مكتبة الآداب، القاهرة: 1999.

39. محمد بن سعود، **بحوث ندوة ظاهرة الضعف اللغوي في المرحلة الجامعية** السعودية: 1995، الإدارة العامة للثقافة والنشر، المجلد الرابع.

40. محمد نادر عبد الحكيم السيد، **لغة الخطاب الإعلامي في ضوء نظرية الاتصال دراسة أسلوبية لغوية في نشرات الأخبار الإذاعية.**

41. محي الدين عبد الحليم، حسين محمد أبو العنين الفقي، **العربية في الإعلام: الأصول والقواعد والأخطاء الشائعة**، ط2، القاهرة: 2002، مؤسسة دار الشعب.

42. موسى سامح ربابعة، **الأسلوبية مفاهيمها وتجلياتهـــا**، ط1. الأردن: 2003 دار الكندي.

43. يوسف السحيمات، يحي عباينة، سامح الرواشدة، **القواعد الأساسية في الترقيم والاملاء والنحو والمعاجم والمعاجم بين النظرية والتطبيق**، ط5. 2006 مركز يزيد.

4- المجلات:

1. مجلة المنهل، العدد: 504.

2. مجلة اتحاد الدول العربية، تونس: 2002، العدد الثاني.

3. مجلة مجمع اللّغة العربية، القاهرة: 2001، ع: 62.

4. مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة: 2001، العدد الثاني والتسعون.

5. مجلة مجمع اللّغة العربية، القاهرة: 2006، ج2.
6. مجلة مجمع اللّغة العربية، طرابلس: العدد4، 2006.
7. مجلة مجمع اللّغة العربية، القاهرة، ج66، 1990.
8. مجلة مجمع اللّغة العربية، عبد العزيز بن عثمان التويجري، القاهرة: 2006 ج2.
9. مجلة مجمع اللّغة العربية، القاهرة: 2006، ج2.
10. مجلة المجلس الأعلى اللغة العربية، الجزائر: 1999، العدد الأول.

5-الرسائـــــــل:

1. فريدة مولى، **انزياح الخطاب الصوفي عند النفري المواقف والخطابات نموذجا،** مذكرة الماجستير في الأدب العربي، جامعة تيزي وزو، 2001.
2. مصطفى درواش، **مصطلح الطبع والصنعة مقاربة تحليلية ورؤية نقدية في المنهج والأصول،** رسالة دكتوراه، الجزائر: 2002-2003.
3. عاشور جميلة، **الأخطاء الشائعة في النحو لدى تلاميذ السنة الثالثة ثانوي- دراسة وصفية تحليلية في ظل مبادئ النظرية الخليلية الحديثة،** مذكرة الماجستير في علوم اللسان والتبليغ اللّغوي، جامعة الجزائر، 2006-2007.

6-المقـــــــالات

1. صالح بلعيد "**أنقذوا اللّغة العربية من الصحافيين**" منافحات في اللّغة العربية تيزي وزو: 2006، دار الأمـــل.
2. عبد الرحمن الحاج صالح "**اللّغة العربية بين المشافهة والتحرير**" **بحوث ودراسات في اللسانيات العربية** منشورات المجمع الجزائري للغة العربية الجزائر: 2007، ج1.
3. محمد الكتاني "**أثر الصحافة ووسائل الإعلام في تطور اللّغة العربية: سلبيات الوضع وإيجابياته**" المغرب:1993، مطبوعات الأكاديمية الملكية المغربية.

7-الكتب الأجنبية:

1. Dictionnaire de Larousse, Impression: Maury Imprimeur S.A-M .A Lesherbes, Paris, 2003.

2. Le grand Robert de la langue française, Canada : 1985.

3. Crystal David, The Cambridge Encyclopedia of Langage Cambridge: 1988, University press.

4. François Armengaud, La pragmatique, que sais-je ? Paris : 1985.

5. Frederic Calas, Introduction à la stylistique, 1er Editions. Paris : 2007, Quai Grenelle.

6. Nicolas Laurent, Initiation à la stylistique, Paris : 2003, Édition N°02.

8-الانترنـــــت

1. www.alyaum.com/issue/page.php?in=10637P8

2. إبراهيم بن عبد الله الشتوي، "**مزيد من الانزياح**"
www.alfaseeh.net/vb/archive/index.php

3. إبراهيم بن مراد، "من خصائص الاستعمال اللغوي في برامج الإذاعة والتلفزيون" www.aldjazeeratalk.net/forum/showthread.php?P=1022390

4. ابن منظور، **لسان العرب،**
www.islamport.com/d/3/hqh/1/121/2106.htm

5. أحمد علي محمد "**ظواهر العدول في شعر أبي مسلم البهلاني**"
www.nizwa.com/articles.php?tellid=2835

6. الصحافة وأنواعها www.al-noor.ibda3.org/montada-f27/topic-trs.htm

7. عبد الرحمن الخطيب، "**بعض الأخطاء اللغوية في الصحافة**"، يوم: 2008/05/27
www.alitthad.com/paper.php?name=news8fil=article8sid=58033

8. عبد الرحمن الخطيب، "**بعض الأخطاء اللغوية في الصحافة**"، يوم: 2008/05/27
www.alitthad.com/paper.php?name=news8fil=article8sid=58033

9. علاقة العدول باللحن
www.sirah.al.islam.com/display.asp?f=rwd.3267

10. محمد حمدان "ظواهر فنية لغوية في مجموعة بتغرامو: شرفة الأبجدية" www.awu.dam.net/templates/bookssave.php?id=13834
بتاريخ: 2009/03/22.

www.adab.com/en/shouthread.php?t=18425
www.dahsha.com/viewarticle.php?id=26821.

الملاحق

استبانـــــة

إننا بصدد القيام بإعداد بحث أكاديمي يتناول العدول اللغوي في الشروق اليومي، وسنركز حول اللّغة الموظفة في هذه الجريدة، لذا نطلب منكم المساعدة في مجال هذا الموضوع، وذلك بالإجابة على هذه الأسئلة.

معلومات عن المستجوب:

1-بيانات شخصية: الاسم

الوظيفة في الجريدة

ولاية السكن الحالي:

التخصص العلمي:

2-التاريخ اللغوي الشخصي: ما هي لغتك الأم (التي تعلمتها في العائلة)؟

ما هي اللغة التي تستعملها يوميا؟

ما هي اللغة التي درست بها في الجامعة؟

3-**آراء في اللّغات:** اللّغة العربية الفصحى:

سهلة	☐	صعبة	☐
مفهومة	☐	مبهمة	☐
جميلة	☐	قبيحة	☐
لغة علم	☐	لغة دين وشعر	☐
يتحدثها الكثير من الناس	☐	القليل	☐
يتحدثها العلماء	☐	يتحدثها الأقل علما	☐

مميزات أخرى..

....

ما هي الخصائص النحوية والصرفية التي تتميز بها لغة جريدة الشروق؟

ما هي العوامل التي تدفعك إلى استعمال الانحرافات اللغوية في الصحافة؟

ما رأيك في تحكم قراءة جريدة الشروق اليومي في اللغة العربية الفصحى؟

استبانـــــة

إننا بصدد القيام بإعداد بحث أكاديمي يتناول العدول اللغوي (النحوي والصرفي) في الشروق اليومي، وسنركز حول اللغة الموظفة في جريدة الشروق اليومي، لذا نطلب منكم المساعدة في مجال هذا الموضوع وذلك بالإجابة على هذه الأسئلة:

معلومات عن المستجوب:

المهنة ☐ الدرجة العلمية ☐

مادة التدريس ☐ الخبرة ☐

أ- رأيك في ظاهرة العدول الشائع في الصحافة

1- هل هو مظهر طبيعي من مظاهر التوسع والتطوير في اللّغة العربية؟

2- أم هو مظهر من مظاهر الانحراف في اللغة؟

3- رأي آخر؟

ب- مسألة الاهتمام بالعدول الشائع هل هو؟

1- قضية مبالغ فيها

2- ظاهرة صحيحة ينبغي العناية بها لتحسين الأداء اللغوي

3- رأي آخر

تحليل محتوى الاستبانة

ولغرض توسيع الاستشارة حول الموضوع والتدقيق في موضوع البحث والاستئناس بآراء المختصين، أنجزت استبانة من عشرين نسخة، وجهتها في بداية الأمر إلى مجموعة من الصحفيين وعددهم عشرة صحفيين، خمسة منهم عاملون في مكتب الشروق اليومي بالجزائر العاصمة، وبالضبط بالقبة، وخمسة آخرون في مكتب الشروق اليومي بتيزي وزو، وعندما لم أتوصل إلى النتائج المرجوة والمنتظرة، قررت توجيهها إلى الأساتذة المختصين بالموضوع، وقد شملت الاستبانة العناصر التالية:

معلومات عن المستجوبين: وقد شملت الجوانب التالية:

درجاتهم العلمية: عشرة أساتذة، ثلاثة أساتذة للتعليم العالي، ويمثلون نسبة 30 (بالمائة) أربعة أساتذة محاضرين، ويمثلون نسبة 40 (بالمائة)، ثلاثة أساتذة مكلفين بالدروس، ويمثلون نسبة 30 (بالمائة).

التخصص: تخصص لغة: وعددهم سبعة أساتذة، أي بنسبة 70 (بالمائة).

تخصص أدب: وعددهم ثلاثة أساتذة ويمثلون نسبة 30 (بالمائة).

الخبرة: وقد صنفتها وفق الكيفية التالية:

-من سنة إلى خمس سنوات (خمسة أساتذة) ← يمثلون 50 (بالمائة).

-من ست سنوات إلى عشر سنوات (ثلاثة أساتذة) ← يمثلون 30 (بالمائة).

-عشرون سنة فأكثر (اثنان) ← يمثلون 20 (بالمائة).

ومن خلال هذه المعطيات يبدو لي أنّ العينة كافية، سواء في الدرجة العلمية خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار عدد أساتذة التعليم العالي والأساتذة المحاضرين، إذ إنّ مجموعهما يرفع النسبة إلى 30 (بالمائة) وكذا التخصص في مجال اللّغة والذي وصلت نسبته إلى 70 (بالمائة).

1- رأي الأساتذة في العدول الشائع: اتجهت أغلب إجابات الأساتذة إلى اعتبار العدول الشائع مظهرا من مظاهر التوسع والتطور في اللّغة، ولكن شرط عدم الخروج عن خاصية الإعراب التي تميز اللّغة العربية، فإذا حدث العكس فإنّه يخرج من دائرة الجواز إلى دائرة الرفض التام، وهو ما نطلق عليه بالخطأ اللّغوي، فقد كان عددهم (سبعة أساتذة) وبنسبة 70 (بالمائة).

أما الفئة الثانية فقد نظرت إلى العدول الشائع بشيء من التحفظ والنسبية وقد برزت هذه الفئة حكمها لكون العدول الشائع له مستويات، فمنه ما يضر ما هو مضر باللّغة وخطير، ومنه ما يقبل في حدود معينة.

وتمثل **الفئة الثالثة** أولئك الذين اعتبروا العدول الشائع مظهرا من مظاهر الانحراف في اللّغة (وعددهم ثلاثة مستجوبين) ويمثلون نسبة 30 (بالمائة).

2-تقدير الأساتذة لظاهرة العدول الشائع: وقد وضعت لهذا الجزء إجابتين مغلقتين وثالثة مفتوحة، أمّا الإجابتان المفتوحتان فهما:

1. هل الحديث أو الاهتمام بالعدول الشائع مسألة مبالغ فيها؟
2. ظاهرة صحية ينبغي العناية بها لتحسين الأداء اللّغوي.

وقد اختار الاحتمال الأول اثنان فقط، أي بنسبة 20 (بالمائة)، وأما السؤال المفتوح، فقد اختاره أستاذ واحد والذي يمثل نسبة 10 (بالمائة).

وباستقراء هذه الإجابات والاقتراحات يبدو اهتمام الأساتذة ورغبتهم في البحث عن الحلول الناجعة لحماية اللّغة العربية من التشويه.

الفهرس

البـــــاب الأول: الدراســــــة النظريــــــــة

الفصل الأول: العدول دراسة وصفية

الفصل الثاني: مقاربة معرفية لنظرية العدول في الصحافة

الفصل الثّاني: الدراسة الإحصائية للعدول في المدونة